کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دوري

المجلد الرابع | العدد الرابع | ٢٠٠١

رئيس التحرير
أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

نائبا رئيس التحرير
أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)
أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

مدير التحرير
د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢)
أ.د. حسن حمزة (ليون ٢)
أ.د. حمزة المزينى (الرياض)
أ.د. رنيف جورج خورى (هيدلبرج)
أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن)
أ.د. عبده على الراجحى (الاسكندرية)
أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)
أ.د. مانفرد فويدخ (أمستردام)
أ.د. محمد عونى عبد الرءوف (عين شمس)
أ.د. عبد الفتاح البركاوى (الأزهر)

٩٠٨٢٨
شماره ثبت .....
تاريخ ٢/٥/١٣٨٢

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج ٤ ، ع ١٤ ، ٢٠٠٢

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بأذن كتابى من الناشر

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين – القاهرة ١١٤٦١ القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث: **الصفحة**

مفهوم الاستغناء فى التراث الصرفى والنحوى ٩

د. محمد عبد الوهاب شحاته

قضية الإلحاق الصرفى للألفاظ الفارسية المعربَّة ١٢٣

د. رجب عبد الجواد إبراهيم

نعوت المرأة فى الشواهد الشعرية فى كتاب سيبويه ٢٠٧

دراسة فى المجالات الدلالية

د. أحمد عارف حجازى عبد العليم

الدلالة المعجمية وآليات التوليد الدلالى ٢٦٥

«دراسة تطبيقية مقارنة»

د. أحمد عبد العزيز دراج

مفهوم الاستغناء
في التراث الصرفي والنحوي

بقلم الدكتور
محمد عبد الوهاب شحاته

مقدمـــة

تحفل العربية بالكثير من الظواهر التي يعتمد عليها في تفسير العديد من القضايا الصرفية والنحوية . وتبدو قيمة هذه الظواهر في محاولتها تيسير المعنى وإيضاحه من جانب، والإيجاز في التركيب والاقتصاد في الاستخدام من جانب آخر . فالعرب يحذفون الكلمة إذا فهمت ، والجملة إذا ظهر عليها دليل ، ويستغنون عن الكثير بالقليل إذا عرف القصد ، وعن الغامض بالواضح ، وعن الثقيل بالخفيف بما لا يؤثر في إيصال المعنى غير منقوص ولا مبهم ، إذ لا يستغنى بشيء عن شيء إلا مع تمام المعنى وعلم المخاطب ؛ فاللفظة الواحدة من الاسم أو الفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام .

ويشكل الاستغناء ظاهرة من الظواهر التي تنبئ عن الذوق العربي في الاستعمال ، كما يعد إحدى وسائل الإيجاز والقصد في الاستخدام . ويشيع الحديث عنه في مستويات الدرس اللغوي المختلفة : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية . وقد جاء حديث القدماء عنه متفرقاً في مواضعه ، متناثرة عناصره وأجزاؤه في كثير من أبواب النحو والصرف .

ولم يكن للاستغناء نصيب من اهتمام المحدثين المعاصرين في دراساتهم ، إذ وجهت العناية لدراسة ظواهر ، مثل : الحذف[1] ، والقلب[2] ، والتعويض والإبدال[3] ، والتنوين[4] ، ونحو ذلك .

وكان الدافع لهذه الدراسة هو محاولة عرض ظاهرة الاستغناء من خلال دراسة القدماء لها عرضاً يستهدف الشمول والتنظيم والتصنيف ، لإبراز مواضعه ، وإيضاح مفهومه وأنواعه، ومناقشة أسبابه وقضاياه ، مع ربطها بالدرس اللغوي الحديث ، خاصة المدخل التحويلي ، وذلك لما يلوح في مواضع الاستغناء من ظواهر تحويلية ، وما يبدو في حديث القدماء عنه من ملمح تحويلي .

وقد جاءت هذه الدراسة ، بعد المقدمة ، موزعة على النحو التالي :

- تمهيد : يتناول تعريف الاستغناء لغة واصطلاحاً ، مع بيان الفرق بينه وبين ظواهر تتماس معه كالحذف والتعويض والإبدال ، كما يتناول الحديث عن ظاهرة الاستغناء والتحويل.

- أولاً : (الاستغناء عند القدماء) ويهدف إلى بيان مدى اهتمام القدماء بالظاهرة من خلال كتب النحو والصرف واللغة بدءاً بسيبويه (ت ١٨٠هـ) وانتهاءً بالسيوطي (٩١١هـ) .

- ثانياً : (الاستغناء في مجال الوحدات الصوتية) ، وهو يوضح أثر الوحدة الصوتية المقترنة بالتنغيم على نحو معين في التركيب النحوي والدلالة اللغوية ، وهو ما يضيف فائدة أخرى من فوائد الصوت .

---

(١) راجع على سبيل المثال :
- د. علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٩٧٠.
- د. طاهر حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣.

(٢) د. عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٦ .

(٣) د. عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة التعويض في العربية ، دار عمار ، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٧ .

(٤) د. عوض المرسي جهاوي ، ظاهرة التنوين في العربية ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- ثالثاً : (الاستغناء في مجال الحرف) وهو يبين مظاهره وأحواله التي يقع بها ، وهي تتعلق بطبيعة الحرف وموقعه الوظيفي .

- رابعاً : (الاستغناء في مجال الاسم) ، إذ تشيع الظاهرة في المستوى الصرفي والنحوي شيوعاً بارزاً .

- خامساً : (الاستغناء في مجال الفعل) ؛ ففي هذا القسم من أقسام الكلمة نجد لهذه الظاهرة حضوراً يرتبط بأبنية الفعل وأوزانه الصرفية والتركيب النحوي .

- سادساً : (أسباب الاستغناء) ويقوم على استقصاء ما علل به القدماء حدوث الاستغناء على اختلاف مواضعه وأنواعه ومستوياته ، مع إيضاح ما إذا كانت العلة مطردة أو غير مطردة ، أي قياسية أو غير قياسية ، وكذلك إيضاح ما إذا كانت ممتدة إلى كل المستويات من صوتية وصرفية وتركيبية ، أو قاصرة على بعض المستويات دون بعضها الآخر . وقد شملت هذه الأسباب وقوع الاستغناء في كافة مستويات الدرس اللغوي ؛ فبعضها يعلل حدوث الاستغناء في كل المستويات ، وبعضها يختص بأحدها .

- وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها .

- وفي الكشاف ذكرت أهم المصطلحات الخاصة بالظاهرة مقتصراً على المصطلح وقائله ومواضع وروده .

- وانتهى البحث بذكر أهم المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها ، وهي متنوعة بعضها تراثي ، وبعضها حديث .

وبعد ، فلعل الله أن يكون قد كتب لهذا البحث التوفيق في تناول شامل لهذه الظاهرة ، وعرض دقيق واضح لدراسة القدماء مع الإشارة لملامح التحويل فيما ورد . والكمال لله وحده ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

تمهيد

لا ريب أن كل لغة تحاول أن تحتفظ بقوتها المعبِّرة ، وأن تسد حاجات الناس إلى التعبير عن المشاعر المختلفة ، والمعاني المتباينة . وللعربية وسائلها المتعددة ، شأنها في ذلك شأن جميع اللغات - فهي تحاول أن تستثمر الظواهر اللغوية المختلفة استثماراً نافعاً يعود على اللغة ومستخدمها بما يحقق غرضه منها . فاللغة - أية لغة - تقوم على دعامتين ، هما : المعنى والمبنى ، وهما معاً يتأثران بالأفكار المنهجية العامة " كالعامل النحوي والحذف والفصل والحمل والقياس والإعراب والبناء والتقديم والتأخير والافتقار والاستغناء والتغيير والتأثير والتوسع والكثرة والقلة . . إلخ "[1] .

وتتسم العربية بأنها " لغة الإيجاز ، وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل ، يحذفون الكلمة إذا فهمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها ، كالتاء - علم التأنيث - يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل : مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناء عنها ، كما في أيِّم وطَلْق ومُرْضِع "[2] .

ويعد الاستغناء إحدى وسائل الإيجاز في اللغة ، وهو يمثل ظاهرة لغوية تشيع في مستويات الدرس اللغوي ، وهو مصدر للفعل استغنى . يقال : « استغنى الرجل أصاب غِنَى »[3] . واستغنى بالشيء : اكتفى به عن طلب غيره ، واستغنى عن الشيء : اطَّرحه ورمى به . وفي اللسان : « من استغنى بلهو أو تجارة استغنى الله عنه ، والله غني حميد ، أي اطَّرحَهُ الله ورمى به من عَيْنه فِعْلَ من استغنى عن الشيء فلم يلتفت إليه ، وقيل جزاه جزاء استغنائه عنها ، كقوله تعالى : ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ »[4] .

---

(١) د. تمام حسان ، الأصول ، ٧ .
(٢) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ٤٨ .
(٣) ابن منظور ، اللسان ، ٥/٣٣٠٩ .
(٤) المصدر السابق ، ٥/٣٣٠٨ .

فحرف الجر يؤثر في المعنى ، فـ " استغنى بـ " بمعنى اكتفى ، و " استغنى عن " بمعنى: اطّرحه وتركه ورمى به ، فهما معنيان مختلفان : إذ المستغنى به هو المنطوق المستعمل، وهو بمثابة التركيب الظاهري Surface Structure الذي نستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا . والمستغنى عنه هو غير المنطوق أو غير المستعمل وهو بمثابة التركيب الباطني Deep Structure الذي يعطي المعنى الأساسي للجملة . « وهذا التركيب هو تركيب مجرد وفرضي يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيباً ظاهرياً »[1] .

والاستغناء عند النحاة ترك شيء أصله أن يستعمل إلى شيء آخر ، قال سيبويه : « يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً »[2] . أو « يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم »[3] . والمعنى هنا طرح شيء أصله أن يستعمل ، وهو ما يسمى بالبنية العميقة ، واستعمال شيء آخر وهو ما يعرف بالبنية السطحية .

ومصطلح " الاستغناء " يقابل مصطلح " الاحتياج " في الاستخدام ، قال المبرد : «اعلم أن (أيا) مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ، لأن المعنى واحد ، كما أن زيداً وزيد مناة سواء في الاحتياج والاستغناء »[4] . فالاستغناء بمعنى الاكتفاء ، والاحتياج بمعنى الافتقار والطلب للشيء .

وقد يأتي مصطلح الاستغناء بمعنى انتهاء الكلام وتمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه ، قال المبرد : « اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام »[5] أي تم المعنى واكتفى بهذا الاقتران .

ويتردد معنى الاستغناء مرة بالماضي ، ومرة بالمضارع ، ومرة بالمصدر ، ومرة

---

(١) د. محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ٢٢ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٥/١ .
(٣) المصدر السابق ٦٤٦/٣ .
(٤) المبرد ، المقتضب ، ٢٩٦/٢ .
(٥) المصدر السابق ، ١٢٦/٤ .

بالمشتق . ويلاحظ أن المصدر أكثر هذه الاستعمالات وروداً وأشيعها دوراناً في الاستخدام .

- بين الاستغناء ومصطلحات أخرى ،

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستغناء يختلف عن كل من : التعويض والإبدال ، والحذف ، نظراً لما يأتي بشيء من الاختصار :

أ - الإبدال والتعويض يتعلقان بأحرف بنية الكلمة ، فالإبدال إقامة حرف مكان حرف آخر في موضعه ، والتعويض إقامة حرف مقام آخر ، ولكن ليس في موضعه[1] .

ب - الحذف إسقاط عنصر من العناصر كان حقه أن يوجد ، ولأمر ما - اعتماداً على فهم القارئ أو السامع ، أو دليل لفظي أو معنوي - وقع الحذف ، وقد يكون المحذوف حرفاً، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو جملة[2] .

جـ - الاستغناء أوسع مجالاً من الإبدال والتعويض ، إذ لا يقف عند حد الحرف في بنية الكلمة على نحو ما سلف .

د - يختلف الاستغناء عن الحذف : فالاستغناء ليس اسقاطاً للعنصر فقط ، بل هو اكتفاء بعنصر عن عنصر آخر يقوم بوظيفة المستغنى عنه ، أي أن الأمر ليس تخلصاً مما يستغنى عنه وحسب ، فالذي يستغنى فيه عن شيء لا يخلو من شيء آخر يحل محله، وهو بهذا يخالف الحذف؛ إذ الحذف إخلاء للموضع مما حذف، كما أن الاستغناء أخص من الحذف ، فكل استغناء فيه حذف ، وليس كل حذف استغناء. وقد فطن سيبويه إلى ما بينهما من اختلاف فاستخدم لكل حالة المصطلح الخاص بها، وأشار إلى المواضع التي يرد فيها كل منهما . ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الاستغناء قد يكون بمعنى تمام الجملة وحدوث المعنى الذي يحسن السكوت عليه.

---

(١) راجع بالتفصيل بحث د. عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة التعويض في العربية .

(٢) راجع بالتفصيل من القدماء : ابن جني ، الخصائص ٢/ ٣٦٠ ؛ وعبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ١٤٦ ؛ ومن المحدثين د. علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ؛ د. طاهر حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي .

ـ ظاهرة الاستغناء والنظرية التحويلية :

هذه النظرية حديثة في ظهورها ، إذ استوت على يدى العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي في عام١٩٥٧ عندما ظهر كتابه " التراكيب النحوية Syntactic Structure"[١] الذي أحدث تحولاً مشهوداً في البحث اللغوي ، وتبعه العديد من اللغويين الذين طوروا هذه النظرية أو منحوها أشكالاً متعددة .

وقد جاءت هذه النظرية رد فعل للنظريات السابقة خصوصاً البنيوية ، وكانت موضع إعجاب باعتبارها أفضل من سابقتها ، إذ بموجبها يمكن تحليل اللغة إلى طبقاتها المختلفة، ثم إلى عناصرها الأولية ، وتحديد العلاقات بين تلك العناصر ، ولعل السبب في الإعجاب بالتحويلية - رغم الانتقادات التي وجهت إليها - يرجع إلى أن البنيويين يوجهون اهتمامهم إلى البنية من الخارج أو البنية السطحية ، بينما التحويليون يهتمون أكثر بدراسة البنية من الداخل أو العميقة . فالأول يصف والثاني يحاول أن يكتشف من خلال البنيات السطحية[٢] .

فالتحويليون يهتمون بدراسة مستويين للتركيب النحوي ، ولعل ما أورده " ليونز " يلخص ما تقوم عليه هذه النظرية ، التي ترى « أن أية قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيباً باطنياً Deep Struiture وتركيبا ظاهرياً Surface Structure وتربط بين التركيبين بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ، وإن لم تصف نفسها بهذا الوصف »[٣] .

وقد توصف القواعد التحويلية Transformational Grammer بأنها توليدية Generative ، « إذ لا توجد قواعد تحويلية إلا وهي توليدية في نفس الوقت ، لأن جميع فرضيات القواعد التحويلية ، وخاصة فرضيات تشومسكي ومن سار على نهجه ،

---

(١) ترجمه د. يوئيل عزيز بعنوان " البنى النحوية " ، بغداد ، ط١/ ١٩٨٧ .
(٢) انظر : د. محمد الحناش ، البنيوية ، ١٢٢ .
(٣) John Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics, P.248.

تصف جمل اللغة بطريقة واضحة ومتسلسلة »[1] .

ويقصد بالقواعد التوليدية أنها « تلك القواعد التي تعطي وصفاً دقيقاً لكل جملة في اللغة »[2] ، أو هي « ذلك النظام من القوانين (قوانين التركيب الأساسي والقوانين المفرداتية) التي تتعهد بوصف التركيب النحوي للغة ما بطريقة واضحة تماماً . والواقع أن تشومسكي كان يهدف إلى أن قوانين التركيب الأساسي والقوانين المفرداتية تنتج التركيب الباطني للجمل ، وأن القوانين التحويلية للنحو توضح التركيب الظاهري . وهكذا فكل جملة لها تركيب باطني ، وتركيب ظاهري . ولذا فيجب أن نأخذ في الحسبان العلاقة بين قواعد التركيب الباطني والتحويل »[3] .

ومع ما لهذه النظرية من أثر في البحث اللغوي ، فإنه يجب كما يقول " بالمر " « ألا ننخدع بمصطلح التوليد ، لكونه يعني أن النحو لن يقدم جملاً صوتية فحسب ، ولكن يعني أن النحو يجب أن يحدد عن طريق قواعده ومصطلحاته ما يمكن أن ينتجه من الجمل الممكنة في اللغة . فالتوليد يعني أن نتعرف إلى ما يمكن أن يكون جملاً صحيحة في اللغة ، أو نميز بوضوح ما يمكن أن يكون جملاً في اللغة ، فالنحو يجب أن ينتج ويعين ويتعرف إلى ما يمكن أن يكون جملاً صحيحة »[4] .

ومعيار تشومسكي في تمييز الجمل الصحيحة من غيرها مخالف لمعيار المدرسة التوزيعية ، إذ يرجع إلى حدس الناطق والسامع دون الحاجة إلى مدونات محددة ، فالجمل كلها صحيحة وغير متناهية في نظر النحو التوليدي ، « فباعتقاد تشومسكي أن مصدر المعلومات الملائم في التحليل اللغوي هو الحكم النابع من الحدس الذي يصدره الناطقون بتلك اللغة »[5] . إنه « يعتبر اللغة مجموعة من الجمل ، كل جملة فيها

---

(١) د. محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ٢٤ .

(٢) J.M.Y.Simpson, A First Course in Linguistics, P.131.

(٣) Geoffrey Horrocks, Generative Grammer, P.36.

(٤) Frank Palmer, Grammer, P.150.

(٥) جفري سامسون ، مدارس اللسانيات ، ترجمة د. محمد زياد كبة ، ١٧٦ ؛ وانظر : د. محمد الشايب، المدارس التوليدية التحويلية ، ٧٧ .

محدودة في طولها ، قد أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر »[1] .

ولهذا فإنه يجب أنْ نأخذ في الاعتبار أنّ هناك فرقاً جوهرياً بين المقدرة Competence والأداء Performance اللذين يخصان متكلم اللغة الأم . ولذا ، « فإن النظرية التحويلية تركز على المقدرة اللغوية وليس على الأداء اللغوي الحاصل بالفعل »[2] . ولعل اهتمام تشومسكي بالمقدرة والأداء جعله يبني نموذجه اللغوي على هذا الأساس ، إذ جعل نظام القواعد في نظريته عبارة عن مجموعة قوانين واضحة تولد جملاً قواعدية . ويصف تشومسكي هذه القواعد بـ " الوضوح " وهي صفة جوهرية في نظامه . يوضح ذلك قوله : « إن النظرية يجب أن تهتم بشكل أساسي بمتكلم ومستمع نموذجيين ، يعرفان لغتهما معرفة تامة ، ولا يتأثران بهذه القواعد اللغوية ذاتها ، مثل : الذاكرة المحدودة ، والانتباه المشتت ، وعثرات اللسان ، والأخطاء الناجمة عن الجهل بقواعد اللغة وأصولها »[3] .

على كل حال فالقواعد التحويلية « لا تنظر إلى الجملة على أنها مكونة من مجموعة من عناصر متجاورة فحسب ، بل تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة . . . وتستطيع أن تقدم تفسيراً مقنعاً لقدرة المرء على أن ينتج وأن يفهم عدداً لا نهائياً من الجمل الجديدة ، أي الجمل التي يسمعها أو ينتجها لأول مرة »[4] .

والذي يجب أن ننبه إليه أن هذه الدراسات لم تظهر للنور فجأة ، فالنحو التقليدي يشتمل على كثير من أفكار هذه النظرية . والدليل على ذلك أن القارئ المتأمل في مؤلفات النحو العربي يجد أن المنهج المتبع في دراسة الظواهر اللغوية يقوم على افتراض

---

(١) تشومسكي ، البنى النحوية ، ترجمة د . يوئيل عزيز ، ١٧ .

(٢) See : Chomsky, Aspects of the theory of Syntax, P.4.

(٣) Ibid, P.3.

(٤) د . محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ٢٤ .

ما يسمى في الدراسات اللغوية المعاصرة بـ " البنية العميقة " و " البنية السطحية " . صحيح أنهم لم يستخدموا هذين المصطلحين في التعبير عن ذلك ، ولكنهم عبروا باصطلاحات مختلفة نوحي بهذا المعنى ، وقد بدا ذلك من خلال معالجتهم لكثير من القضايا الصرفية والنحوية التي تعاملوا معها من خلال عدد من القوانين التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية .

فمعنى " البنية العميقة " ومضمونها ، وليس المصطلح الخاص بها كان موجوداً وواقعاً في معالجتهم . وقد أشاروا إليه بتعبيرات مختلفة ، مثل : " حملوه على الأصل "[1] و"مضمر في البنية "[2] و " لا يتكلم به "[3] و " خولف به الأصل "[4] ، و "مثالهما في الأصل "[5] و " أصله كذا "[6] و " الأصل في "[7] و " ليس بالأصل "[8] ونحو ذلك من التعبيرات التي يفهم منها أن هناك " بنية عميقة " غير منطوقة أو مستخدمة وراء " البنية السطحية " المنطوقة والمستخدمة .

فالنحو العربي ليس بعيداً عن كل هذه المفاهيم ، إنه يقوم على « اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحية ، ومعظم خلافات النحويين كان حول تقديرات البنية العميقة ، أو حول القواعد التحويلية ، التي تتبع في التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية »[9] .

لقد أفاد مفهوم البنية العميقة في التمييز بين التراكيب النحوية التي يكون فيها غير ظاهري ، كما كان وسيلة تمييز بين عناصر في التركيب النحوي ، قد تبدو متماثلة

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٩٩/١ .
(٢) المصدر السابق ، ٢٤٦/١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٧٧ ، ٥٧/٢ .
(٣) المصدر السابق ، ٢٢٧/٣ .
(٤) المصدر السابق ، ٨٣/١ .
(٥) المصدر السابق ، ٢٢٧/٣ .
(٦) المصدر السابق ، ٢٨٤/٤ .
(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٤٧/١ .
(٨) المصدر السابق ٣/٣ ، ٦٥٠ .
(٩) د. ممدوح عبد الرحمن ، من أصول التحويل في نحو العربية ، ١٥١ .

في ظاهرها ، كالحادث في باب المنصوبات ، ومحاولة التمييز بين المفعول الأول والثاني ، والأسباب التي حدت بالأول لأن يكون كذلك ، وبين المفعول الثاني والحال ، وبين البدل وعطف البيان حين لا يكون عطف البيان بدلاً ، والاستثناء التام المنفي حين لا يكون إلا منصوباً ، وبين المضارع المؤكد بالنون المعرب ، والمضارع المؤكد بالنون المبني . كما يقف هذا المفهوم وراء بعض القضايا مثل : التقديم والتأخير ، والحذف ، وما يفترض أن يكون عليه التركيب ، وكذلك التراكيب ، مثل : النداء ، والاختصاص ، والإغراء والتحذير ، والتعجب بصورتيه ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ففي كل هذه الموضوعات ونحوها كان الفكر النحوي ينطلق من هذا الاتجاه .

وليس القصد مما تقدم هو القول بأسبقية النحو العربي إلى هذا المفهوم ، ولكن القصد من ذلك « أن نؤكد أن ما سمى " بالنحو التقليدي " كان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة ، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون - في الأغلب - إعادة أصوله على أسس أكثر علمية »[1] .

فالعربية تعرف طرقاً من التحويلات في الجملة الفعلية والاسمية في الجانب الصرفي والنحوي[2] . ولعل الغرض من التحويل هو القصد إلى المبالغة والتوكيد مع الإيجاز .

---

(١) د. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ١٤٣ .

(٢) ثمة عدد من البحوث العربية التي تناولت جوانب من الأفكار التحويلية وتطبيقاتها في العربية ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- د. عبده الراجحي ، الفصل الثالث وما بعده من المرجع السابق ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- د. محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، الرياض ، ١٩٨١ .
- د. ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- د. خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ، ١٩٨٤ .
- د. عبد الحكيم راضي ، البحث البلاغي من وجهة نظر تحويلية ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، عدد ٢ ، ١٩٨٤ .
- د. عبد القادر الفهري ، اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال ، الرباط ، ١٩٨٥ .

ولا يخلو الاستغناء من مسلك التحويل ، فما يستغنى عنه يقابل ما يعرف بالبنية العميقة أو التحتية ، وما يستغنى به يقابل ما يعرف بالبنية السطحية المستخدمة أو المنطوقة. إن كثيراً من حالات الاستغناء تمثل نتاج عملية تحويل من بنية عميقة يفترض أنها الأصل إلى بنية سطحية مغايرة في بعض أجزائها لذلك الأصل المفترض .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

=

- د. محمود سليمان ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .
- د. خليل أحمد عمايرة ، في التحليل اللغوي ، الأردن ، ط١ / ١٩٨٧ .
- د. محمد حماسة عبد اللطيف ، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- د. محمد فتيح ، تعليقاته وحواشيه على ترجمة كتاب المعرفة اللغوية لـ تشومسكي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ / ١٩٩٣ .
- د. أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي ، دار الأمان ، الرباط ، ١٩٩٥ .
- د. أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي ، دار الأمان ، الرباط ، ١٩٩٦ .
- د. ممدوح عبد الرحمن ، من أصول التحويل في العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٩ .

أولاً : الاستغناء عند القدماء

المتأمل لظاهرة الاستغناء في مؤلفات القدماء يتراءى له أن إمام النحاة سيبويه (ت ١٨٠هـ) هو أول من أشار إليها ، ونبّه على مواضع ورودها في مسائل الصرف والنحو المتفرقة في ثنايا مؤلفه العظيم " الكتاب " . لقد أشار إلى هذه الظاهرة لأول مرة في كتابه تحت عنوان " هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض "[1] ، ثم قال : « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ، ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً »[2] ، أو « يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم »[3] .

فالاستغناء فيما سبق يختلف عن الحذف والتعويض ، فقوله : « يحذفون ويعوضون ويستغنون » يشير إلى أنها ظواهر مختلفة متنوعة ، وقد أوضح سيبويه نفسه هذا الاختلاف في قوله : « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك . لم يك ، ولا أدر ، وأشبه ذلك . وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون : يَدَعُ ، ولا يقولون : وَدَع ، استغنوا عنها بترك . وأشباه ذلك كثير . والعِوَض قولهم : زنادقة وزناديق ، وفرازنه وفرازين ، حذفوا الياء وعوّضوا الهاء ، وقولهم : أسْطاع يُسْطِيع ، وإنما هي أطاع يطيع ، زادوا السين عوضاً عن ذهاب حركة العين من أفْعَلَ . وقولهم : اللهم ، حذفوا " ياء " وألحقوا الميم عوضاً »[4] . فكل فعل مما أورده سيبويه له معنى يغاير معنى الفعل الآخر ، على نحو ما سبق ، مما يشعر باختلاف الاستغناء عن الحذف والتعويض أو العوض .

وقد استخدم سيبويه في النص السابق المصطلح بصورتيه المصدرية والفعلية لدلالة واحدة . ولعل قوله : « وأشباه ذلك كثير » يوحي بشيوع ظاهرة الاستغناء ، وكثرة

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٤/١ .
(٢) المصدر السابق ، ٢٤/١ - ٢٥ .
(٣) المصدر السابق ، ٦٤٦/٣ .
(٤) المصدر السابق ، ٢٥/١ .

وقوعها في كلام العرب . وما تبين لنا من خلال مراجعة ما ورد بشأنها في دراسات القدماء ، يشير إلى أنها مما لا يجب إهماله أو الإعراض عنه .

ثم كان المبرد (ت ٢٨٥هـ) النحوي الذي خلف سيبويه في إشارته إلى الاستغناء، في قوله : « ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء ، حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً »[١] . فقوله : " مسقطا " لا يختلف في المعنى عن قول سيبويه : " ساقطا " ، وإن كان الاشتقاق مختلفاً . والمعنى أنه لا يستخدم ولا ينطق به، وهذا يدخل تحت ما يعرف بالتركيب الباطني ، الذي " يعطي المعنى الأساسي في الجملة ، وهذا التركيب هو تركيب مجرد وفرضي يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيباً ظاهرياً »[٢] . ولعل قول سيبويه : « يستغنون عن الشيء بالشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم »[٣] ، لعل هذا القول فيه إشارة إلى ما يعرف بالتركيب الباطني عند المحدثين . وقد علل النحاة لكل حالة وقع فيها استغناء ، على نحو ما سنرى في سادساً .

وعند ابن السراج (ت ٣١٦هـ) نجد مصطلح الاستغناء يتردد في أكثر من موضع في كتابه " الأصول في النحو " ، وقد لوحظ أنه لم يتعرض لشرح المصطلح أو يبين المقصود منه ، كما لوحظ أنه لم يحرص على ذكر الغرض من حدوث الاستغناء هنا أو هناك ، من ذلك حديثه عن الشاذ حين قال إنه « على ثلاثة أضرب : منه ما شذ عن بابه وقياسه ، ولم يشذ في استعمال العرب له ، نحو : استحوذ ، فإن بابه وقياسه أن يُعل، فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ . . . لكنه جاء على الأصل ، واستعملته العرب كذلك . ومنه ما شذ عن الاستعمال ، ولم يشذ عن القياس ، نحو : ماضي يدع ، فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل - يقصد مضارع - إلا له ماض ، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه بترك ، فصار قول القائل الذي قال :

---

(١) المبرد ، المقتضب ، ١٩٩/٢ .
(٢) د. محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ٢٢ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٦٤٦/٣ .

ودعه شاذاً ، وهذه أشياء تحفظ ، ومنه ما شذَّ عن القياس والاستعمال ، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه ، نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع »[1] . فالاستغناء هنا مرجعه إلى الشذوذ عن الاستعمال ، وربما يكون السبب في عدم الاستعمال خفة الفعل الصحيح وسهولته في الاستخدام .

ويلاحظ أن المواضع التي ورد فيها الاستغناء عند ابن السراج لا تختلف عنها عند سيبويه والمبرد ، ولكنها بوجه عام قليلة ، وقد يفسر ذلك قول ابن السراج في مفتتح الكتاب: « وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ؛ لأنه كتاب إيجاز »[2] .

ولم يكن الاهتمام بتلك الظاهرة قاصراً على النحويين ، إذ اهتم بها اللغويون أيضاً، فابن جني (ت ٣٩٢هـ) كان أول من خصص باباً في خصائصه ، تحت عنوان " باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء "[3] . وفي هذا الباب أورد قول سيبويه السالف الذكر ، ثم أخذ يذكر الأمثلة التي وقع فيها استغناء موضحاً في كل حالة ما استُغنى به وما استُغنى عنه، مع التعليل لذلك .

ولا يقف اهتمام صاحب الخصائص عند هذا الحد ، ففي الباب المُعَنْون بقوله : « باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس »[4] . في هذا الباب يتعرض للاستغناء مبيناً السبب في امتناع العرب من استعمال ما يجوز في القياس ، وامتناعهم من استعمال بعض الأفعال ؛ لأن القياس نفاه ومنع ذلك ، قال ابن جني : « وإنما يقع ذلك في كلامهم ، إذا استغنت بلفظ عن لفظ ، كاستغنائهم بقولهم : ما أجود جوابه ، عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه »[5] . فهو كما

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٥٧/١ .
(٢) المصدر السابق ، ٣٦/١ .
(٣) ابن جني ، الخصائص ، ٢٦٧/١ - ٢٧٢ .
(٤) المصدر السابق ، ٣٩٢/١ .
(٥) المصدر السابق ، ٣٩٢/١ .

ترى قد أشار إلى كيفية حدوث الاستغناء ، معللاً السبب في وقوعه . ولم يكن ابن جني كغيره ممن سبقوه أو لحقوا به ، إذ كان ذاهباً في التعليل والتفسير إلى أبعد ما ذهب إليه غيره .

ويستفاد من حديث ابن جني أن العرب تمتنع من استعمال ما يجوز في القياس لأمرين:

١- لاستغنائهم بلفظ (غير قياسي) عن لفظ قياسي .
٢- لأن قياساً آخر عارض (ما يجوز في القياس) فعاق عن استعمالهم إياه .

ومما فسره ابن جني في هذا الصدد ، ما أورده بشأن استعمال ما رفضته العرب ، لاستغنائها بغيره مبيناً أنه يجري مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد ، قال ابن جني : « واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره ، جار في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر ، وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحل الواحد ، فكما لا يجوز اجتماعهما عليه، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفي بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله »[1] .

فهو يرى أن " المستغنى به " و " المستغنى عنه " لا يجتمعان معاً ، ولا يخلو الموضع منهما معاً ، ولعل قوله : « لا يجوز اجتماعهما » وقوله : « لا ينبغي أن يستعمل هذان » ، لعل ذلك يتفق في مضمونه ومضمون التحويل الذي لا يظهر فيه التركيب الأساسي أو البنية العميقة مع ما يعرف بالبنية السطحية ، فالمضمون واحد وإن اختلفت وسائل التعبير .

وقد شبه ابن جني ذلك بما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام ، والجوهر وفنائه ، يوضح ذلك بقوله : « ونظير ذلك في إقامة غير المحل مقام المحل ما يعتقدونه في مضادة

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ١/٣٩٧ - ٣٩٨ .

الفناء للأجسام ، فتضادهما إنما هو على الوجود لا على المحل . ألا ترى أن الجوهر لا يحل الجوهر، بل يتضمنه في حال التضاد الوجود لا المحل ، فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحل ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال .

لعل القصد فيما أورده ابن جني يتمثل في أن المعنى الجامع بين المستغنى به والمستغنى عنه قائم في الموضع المقصود ، وهذا المعنى يبرز فيما يستخدم .

فإذا تركنا ابن جني إلى النحاة مرة أخرى وجدنا أن **الزمخشري** (ت ٥٣٨هـ) لم يكن من المكثرين لاستخدام مصطلح الاستغناء ، إذ لم يتردد في كتابيه " المفصل " و "الأحاجي " إلا قليلاً ، إذ ورد (٥) مرات في الكتاب الأول ، ومرة واحدة في الكتاب الثاني . وفي هذه المواضع لم يطرح تعريفاً للاستغناء ، بل اقتصر على ذكر بعض مظاهره .

أما ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) شارح المفصل فقد خالف صاحب المفصل في استعمال مصطلح الاستغناء ، إذ يشيع المصطلح عنده شيوعاً يقارب استخدامه عند سيبويه ، ومع ذلك لم يوضح مفهوم المصطلح ، إذ اكتفى بذكر أحواله متنوعة بين الأصوات والصرف والنحو.

وفي شرح التسهيل ما يشير إلى أن ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) حذا حذو السابقين عليه في تناول تلك الظاهرة ، في الاكتفاء بذكر المسائل التي يقع فيها الاستغناء ، مع التعليل للكثير منها ، ويتميز ابن مالك بحشده للعديد من هذه المسائل مصحوبة بالتفسير .

ولم يختلف الرضى (ت ٦٨٨هـ) في كتابه " شرح كافية ابن الحاجب " عمن تقدمه من النحاة ، فيما عرض من حالات يقع فيها الاستغناء . وقد لوحظ قلة المواضع التي أوردها ، إذ كانت محدودة على نحو لافت للنظر .

أما أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) فقد ذكر المصطلح في كتابيه " ارتشاف الضَّرب " و "البحر المحيط " ، وكان مختصراً في عرضه للقضايا التي يقع فيها الاستغناء اختصاراً واضحاً ، وبخاصة في " البحر المحيط " .

وكان ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أقلّهم استخداماً لمصطلح الاستغناء ، بل ربما وصل الأمر إلى حد الندرة في الاستخدام . ولعل ذلك يرجع إلى غلبة الطابع التعليمي في الكتاب، وهو طابع يميل إلى البعد عن الغموض وعدم الاهتمام بمثل تلك الظواهر .

كما كان السيوطي (ت ٩١١هـ) ممن تناولوا ظاهرة الاستغناء ، فذكرها ذكراً صريحاً مستقلاً في كتابه " الأشباه والنظائر " تحت عنوان " الاستغناء "[١] . ولعله بذلك يأتي بعد ابن جني في تخصيص عنوان مستقل لهذه الظاهرة .

وقد وصف السيوطي الاستغناء بأنه « باب واسع ، فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ »[٢] . ثم عرض للنحاة واللغويين الذين تناولوا تلك الظاهرة ، وعرضوا لها في مؤلفاتهم ، بدءاً من القرن الثاني حتى القرن العاشر الهجري[٣] ، ولم يتجاوز السيوطي طريقته ، في ذكره لجهود من سبقوه ، فلم يزد شيئاً على قولهم ولا على الأمثلة التي أوردوها .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ١/١٢٢ .
(٢) المصدر السابق ، ١/١٢٢ .
(٣) المصدر السابق ، ١/١٢٢ ، ١٣٠ .

ثانياً : الاستغناء في مجال الوحدات الصوتية

لا يعرف الاستغناء في العربية قسماً محدداً من أقسام الكلم ، فقد يكون المستغنى به صوتاً أو حرفاً أو اسماً أو فعلاً . وربما يكون المستغنى عنه واحداً من هذه الأقسام . إنها ظاهرة تشيع في مستويات الدرس اللغوي المختلفة . وفي هذا المجال نجد الاستغناء يتردد في المسائل الآتية :

١- الاستغناء بالحركة الطويلة مع التنغيم عن الصفة :

يمثل العنصر الصوتي عاملاً من عوامل الثراء الدلالي الذي تظهر قيمة اللغة من خلاله ، فلا ريب أن السمات الصوتية ، مثل : النبر والتنغيم والطول ، ونحو ذلك ذات علاقة وثيقة بدلالة التركيب ، إذ تعين على فهمه ، وتساعد على تأسيس بقية الفروع اللغوية وتوضيحها أيا كانت صرفية أو نحوية أو دلالية . وقد أدرك القدماء[١] والمحدثون[٢] أثر الصوت وقيمته في مستويات الدرس اللغوي المختلفة ، فعقدوا لذلك مؤلفات خاصة تبرز فائدة العنصر الصوتي وأهميته في اللغة .

ولم يهمل النحويون قيمة الحقائق الصوتية في إجراء بحوثهم ، وتحليل مادتهم التي تتألف من عناصر مختلفة ، وهو ما يعني من الناحية المنهجية ضرورة ربط النحو ربطاً وثيقاً بعلم الأصوات وعلم الصرف . والمتأمل فيما كتبه النحويون يجد أنهم لم يكتفوا

---

(١) من القدماء على سبيل المثال : سيبويه في القسم الأخير من كتابه ، وابن جني في كتابه " سر صناعة الإعراب " ، وكثير من المواضع في كتابه " الخصائص " ، وابن السكيت في كتابه " إصلاح المنطق " ونحو ذلك .

(٢) من المحدثين على سبيل المثال : د. أحمد كشك ، من وظائف الصوت اللغوي - محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ؛ د. سليمان العاني ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية : فونولوجيا اللغة العربية ، ترجمة د. ياسر الملاح ، جدة ، ١٩٨٣ ؛ د. عبد الكريم مجاهد ، العلاقة بين الصوت والمدلول ، فصل من كتابه " الدلالة اللغوية عند العرب " وهو منشور بكتاب المورد ، دراسات في اللغة ، بغداد ، ١٩٨٦ ؛ د. مصطفى النحاس ، الفواصل الصوتية في الكلام ، وأثرها على المواقع النحوية ، بحث ضمن مجموعة بحوث بعنوان " من قضايا اللغة" ، الكويت ، ط١ ، ١٩٩٥ .

بالمكتوب ، بل كانوا يربطون بين المكتوب والمنطوق ، لإيضاح كثير من الأبعاد الدلالية ، والحاصل في باب الندبة والاستغاثة والترخيم والإعلال والإبدال ، وغير ذلك من الدلالات خير شاهد على ذلك .

وتكشف دراسة الاستغناء عن جانب آخر من الدور الدلالي لعنصر الصوت ، ففي إطار هذه الظاهرة يلعب الصوت دوراً في تشكيل دلالة التركيب ، إذ يمكن بإطالة الصوت مع التنغيم الاستغناء عن وصف المتحدث عنه ، بما يفيد مدحاً أو ذما . وربما تؤدي إطالة الصوت إلى الاستغناء عن حرف أو ضمير من حقه الاتصال بالكلمة .

وقد أشار ابن جني في خصائصه إلى أن الاستغناء عن الصفة أو الوصف مدحاً أو ذماً يحدث مع إطالة الصوت ، وهو ما عبّر عنه بتمكين الصوت في قوله : « تقول : سألناه فوجدناه إنسانا ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه ، بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً ونحو ذلك ، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق ، قلت : سألناه ، وكان إنساناً ! وتزوى وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك »[1] .

يتبين مما سبق أن قول ابن جني قبل الاستغناء يكون كما يلي :

فعل + فاعل + مفعول + فاء العطف + فعل + فاعل + مفعول أول +

سألناه + فوجدناه +

موصوف (مفعول ثان) + صفة مدح (مستغنى عنه)

إنساناً + سمحاً أو جواداً

وبعد الاستغناء بتمكين الصوت وتفخيمه ، يكون على النحو التالي :

فعل + فاعل + مفعول + فاء العطف + فعل + فاعل + مفعول أول +

سألناه + فوجدناه

اسم (مفعول ثان) (ينطق بصوت متمكن مع التفخيم)

إنساناً + المستغنى به

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ٣٧٣/٢ .

فعند الوصف بالمدح تمكّن الصوت وتفخّمه ، وعند الوصف بالذم تزوى الوجه وتقطبه، فقبل الاستغناء يكون التركيب كما يلي :

فعل + فاعل + مفعول + حرف عطف + فعل ناسخ + خبر الناسخ (موصوف) + علامة تقطيب الوجه

سألناه + و + كان + إنسانا ا + المستغنى به عن الصفة

فكما ترى أن ابن جني استعان بوسائل صوتية وإشارية رمزية للاستغناء عن الكلمة التي تؤدي وظيفة النعت أو الصفة للموصوف ، وقد علل ذلك بقوله : « وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل (يقصد وصف كلمة ليل في قولهم : سير عليه ليل) أو نحو ذلك . وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلا ! فتزيد في قوّة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، ولتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها ، أي : رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك »[1] .

فقول ابن جني قبل الاستغناء يكون على النحو التالي :

فعل + واو القسم + المقسم به + المقسم عليه + المستغنى عنه (صفة)

كان + و + الله + رجلاً + سمحاً أو فاضلاً .. إلخ

وبعد الاستغناء بقوة الصوت وإطالته منغما يصير على النحو التالي :

فعل + واو القسم + المقسم به مع إطالة الصوت منغماً (المستغنى به) + المقسم عليه

كان + و + اللـــــــــــه + رجلاً

فالمستغنى عنه هو الصفة أو النعت النحوي ، والمستغنى به عامل صوتي مصحوب بالتنغيم ، ولعل في استخدام ابن جني لكلمات ، مثل : التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم والتمطيط ، لعل في استخدام هذه الكلمات ما يشعر باهتمامه وفطنته إلى أهمية الوسائل الصوتية والإشارية في تمييز المعاني وفهمها . وهو ما يتفق مع ما يقوله

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ٣٧٣/٢ .

اللغويون المعاصرون عن أهمية النبر والتنغيم ، فالنبر « ينفث الحياة في هيكل الأصوات العظمى ، أو على حد تعبير مجازى لقدامى النحاة ، النبر " روح " الكلمة فهو الذي يعطي الكلمة طابعها وشخصيتها سواء أكان نبر علو أم نبر شدة »[1] .

والتنغيم - وهو ما أكثر ابن جني من الحديث عنه - يمثل « الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق »[2] ، إذ يؤدي دوراً وظيفياً للمعاني النحوية التي للجملة ، « فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الاثبات وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة . فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة »[3] . والأداء لها بصورة ما يفهم منه معنى غير الأداء لها بصورة أخرى ، فرب تنغيم يغني عن كلمة ، ورب تنغيم يغني عن جملة .

٢- الاستغناء بالحركة الطويلة عن الحرف :

قد يستغنى بإشباع الحركة عن الحرف ، من ذلك ما أورده الرضى في قوله : « وربما استغنى عن الميم في " ذلكم " بإشباع ضمة الكاف »[4] ، أي تصير " ذلكُ " ومن ذلك أيضاً قول الراجز :

وإنما الهالك ثم التالكُ ذو حيرة ضاقت به المسالك

كيف يكون النوكُ إلا ذلكُ

أراد ذلكم فأشبع الضمة ، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع[5] . فقوله: "أشبع" بمعنى أطال الضمة ، فحولها من حركة قصيرة إلى طويلة . ولعل قوله " بالواو " يوضح ذلك ، إذ الواو تزيد كميتها الصوتية عن الضمة ، فالضمة هي الحركة القصيرة المقابلة للواو الحركة الطويلة . وتمثّل قبل الاستغناء صوتياً على النحو التالي :
(ذ - َ ل - ِ ك - ُ م) وبعد الاستغناء : (ذ - َ ل - ِ ك - ُ - ُ) .

---

(١) ڤندريس ، اللغة ، ترجمة الدواخلي والقصاص ، ٨٧ .
(٢) د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢٢٦ .
(٣) المرجع السابق ، ٢٢٦ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ٤٨٢/٢ .
(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٤٦/١ .

٣- الاستغناء بالحركة القصيرة من الحركة الطويلة :

قد تغني الحركة القصيرة عن الحركة الطويلة ، أي تغني الضمة عن الواو ، قال ابن مالك: « ومن الاستغناء معه (يقصد الفعل الماضي) بالضمة عن الواو ، قول الشاعر :

يارُبَّ ذي لُقُح ببابك فاحش هاعٍ إذا ما الناس جاعُ وأجدبوا[١]

فالواو المستغنى عنها تشغل وظيفة الفاعل في التركيب ، إذ الأصل " جاعوا " ، وهي من الناحية الصوتية حركة طويلة ، والضمة المستغنى بها حركة قصيرة ، والفرق بينهما ليس إلا في الكمية ، وقد أدرك المحدثون أن « الفرق بين الفتحة وما يسمى بألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية . وكذلك الفرق بين ياء المد وواو المد إذا قورنتا على الترتيب بالكسرة والضمة ، ليس إلا فرقا في الكمية »[٢] . وما يسمى بألف المد هي في الحقيقة فتحة طويلة، وما يسمى بياء المد ليست إلا كسرة طويلة ، وكذلك واو المد تعد من الناحية الصوتية ضمة طويلة[٣] .

وقد أدرك القدماء عمق الصلة بين أصوات اللين القصيرة ، وهي : الفتحة والضمة والكسرة ، وأصوات اللين الطويلة ، وهي : الألف والواو والياء ، وأشاروا إلى أنَّ الأولى أبعاض للثانية ، قال ابن جني : « اعلم أن الحركة أبعاض لحروف المد واللين ، وهي الألف والواو والياء . فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة . وقد كان متقدمو النحاة رحمهم الله تعالى يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة . ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توام كوامل ، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض ، وذلك إذا وقعت بعدهن الهمزة

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٢٣/١ .

(٢) ذكر كل من د. أحمد مختار عمر و د. سعد مصلوح أن الخلاف ليس في الكمية فقط ، وإنما في الكمية والكيفية معاً (راجع : دراسة الصوت اللغوي ، ٢٨٢ ؛ ودراسة السمع والكلام ، ٢٤٣) .

(٣) د. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ٣٨ .

والحرف المدغم ، نحو : يشاء ، ودابة ، وهن في كلا الموضعين يسمين حروفاً كوامل - فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه - ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، إلا أن هذه الحروف التي يحدثن لإشباع الحركات لا يكن إلا سواكن ، لأنهن مدات والمدات لا يحركن أبداً[1] .

هذا ما أدركه القدماء وأحسوا به ، وهو يلتقي مع ما أدركه المحدثون من أن الفرق بين الفتحة وما يسمى بألف المد ، وكذلك الفرق بين ياء المد والكسرة ، وواو المد والضمة ، لا يعدو أن يكون فرقا في الكمية . " فالفتحة والكسرة والضمة وما يتفرع عنها من حروف مد هي أصوات اللين في العربية . . . وأصوات اللين هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وكسرة وضمة ، وكذلك ما سموه بألف المد ، وياء المد ، وواو المد ، وما عدا هذا فأصوات ساكنة »[2] .

ومن المواضع التي يستغنى فيها بالحركة القصيرة عن الطويلة ما أنشده السيرافي من قول القائل :

لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلْ على الجبال الصُّمِّ لا نهد الجبلْ

أراد : حملوا ، فحذف الواو واكتفى بالضمة ، ثم وقف فسكن ، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر ، كقوله :

إنّ ابن الأحوص معروف فبلغُهُ في ساعديه إذا رام العلا قِصَرُ

الأصل : فبلغوه[3] . ولكن استغنى بالحركة القصيرة عن الطويلة .

كما استُغنى بالحركة القصيرة عن الحركة الطويلة ، وذلك كالاستغناء بالكسرة عن

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ١٩/١ - ٢٠ .
(٢) د. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ٣٩ ، ٢٨ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٢٣/١ .

ياء المتكلم التي في المنادى المضاف إليها . قال سيبويه : « اعلم أنَّ ياء الإضافة (يقصد ياء المتكلم) لا تثبت مع النداء ، كما لم تثبت التنوين في المفرد ، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين . . . وصار حذفها (يقصد ياء المتكلم) هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . . . وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال الله جل ثناؤه : يا عبادِ فاتقون »[1] .

وقد يكون الاستغناء بالقصيرة عن الطويلة راجعاً إلى خفة القصيرة في النطق وسهولتها في الاستعمال مع توفير الجهد . ويرى عدد من أعلام اللغويين العرب المحدثين أن هذه الحركة القصيرة ناتجة عن وجود حروف المد ، فليست الحركة القصيرة موجودة قبل حروف المد على خلاف ما ذهب إليه القدماء[2] . قال الدكتور إبراهيم أنيس : « ولكن القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد ، فقالوا مثلاً إن هناك فتحة على التاء في كتاب ، وكسرة تحت الراء في كريم ، وضمة فوق القاف في يقول !! والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع ، فالتاء في كتاب محركة بألف المد وحدها ، والراء في كريم محركة بياء المد وحدها ، والقاف في يقول محركة بواو المد وحدها . ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في كتاب ، وكسرة تحت الراء في كريم ، وضمة فوق القاف في يقول ، قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع »[3] .

وما ذهب إليه الدكتور أنيس أتفق معه في عدم وجود فتحة قبل الألف ، وضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء ، لأن كلاً من الألف والواو والياء ليست سوى فتحة طويلة ، وضمة طويلة ، وكسرة طويلة ، ولعل ابن جني قد أدرك ذلك في قوله : « قد كان متقدمو النحاة رحمهم الله تعالى يسمون الفتحة الألف القصيرة ، والكسرة الياء

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٩/٢ .

(٢) انظر ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٣٥/١ .

(٣) د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ٣٩ ؛ وراجع د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ١٠٧/١ ؛ ود . تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ٧١ ؛ د . داود عبده ، الدراسات الصوتية بين الوصف والتفسير ، ٤٦ ، ٤٧ .

الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة ... ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه »[1] .

والكسر مع ياء المخاطبة أثبت من الكسر مع ياء المتكلم ، قال ابن مالك : « الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم ؛ لأن ياء المتكلم فضلة ، فهي في تقدير الانفصال ، بخلاف ياء المخاطبة ، لأنها عمدة ، ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ، ثم يوقف على المكسور بالسكون ، نحو : « فيقول ربِ أكرمنْ » ، وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك »[2] . وبيان ذلك أن ياء المخاطبة تمثل ركنا أساسياً مع الفعل ، إذ تكون فاعلاً ، وهذا ما قصده ابن مالك في قوله عنها " إنها عمدة " ، وياء المتكلم تكون فضلة ، إذ تكون مفعولاً أو مضافا إليه . كما أن ياء المخاطبة لا تكون الحرف الأخير مع الفعل ، بل بعدها النون التي تثبت في الرفع ، وتحذف في النصب والجزم ، ومن ثم لا يعقل حذفها قبل النون في حالة الرفع ، ولا حذفها مع النون في حالتي النصب والجر .

٤- الاستغناء عن تحريك آخر الكلمة بحركة ما قبله :

قد يستغنى عن تحريك آخر الكلمة بحركة ما قبله ، قال ابن يعيش : « وأما ضمير المجرور ، فهو في اللفظ والصورة ، كلفظ المنصوب ، نحو قولك إذا كنيت عن نفسك وحدك : مربِّى ، وغلامي ، فالضمير الياء كما كانت في المنصوب [يقصد ضمير المتكلم في ضربني فتكون العلامة الياء كما تكون في المجرور كذلك نحو غلامي وصاحبي] إلا أنك لا تأتي ههنا بنون الوقاية ، لأنه اسم ، والاسم لا يصان من الكسر ، وهذه الياء تفتح وتسكن ، فمن فتحها ، فلأنها اسم على حرف واحد ، فقوى بالحركة ، كالكاف في غلامك، ومن أسكن فحجته أنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها ، مع إرادة

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ١٩/١ - ٢٠ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٣٥/١ .

التخفيف فيها »[1] . فالاستغناء بحركة الحرف قبل الأخير قد يكون سبباً في تسكين الياء مع تحقيق التخفيف واليسر في النطق .

٥- الاستغناء بتقدير الإعراب :

ربما تكون علامة الإعراب أصلية ، كما في الأسماء المفردة المعربة والمجموعة جمع تكسير ، وفي المضارع المعرب ، وربما تكون فرعية كما في المثنى وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة ، وحين يكون الفعل من الأفعال الخمسة « فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها ، وبعد الواو بحاليها ، نائبة عن الضمة الإعرابية ، وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة ، نحو : أنت تفعلين ، وقد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب ، قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون ، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم ، في نحو : غلامي ، لكن سهّل الاستغناء بالتقدير في نحو : غلامي ، كون الاسم أصيل الإعراب ، فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوي ، بخلاف الفعل ، فإن أصله البناء ، فلم يستغن فيه متصلاً بهذه الحروف بتقدير الإعراب ؛ لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل ، كما راجعه مع نون الإناث ، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون قائمة بثبوتها مقام الضمة ، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون »[2] . فكأن الاستغناء بتقدير الإعراب مع الاسم المتصل بياء المتكلم سببه الاطمئنان إلى أصالة الإعراب في الاسم ، وهو الأصل ، وعدم الاستغناء بتقدير الإعراب مع الفعل سببه التخوف من أصالة البناء .

٦- الاستغناء عن التنوين في المنادى والاسم المضاف :

التنوين علامة من علامات الاسم التي يتميز بها عن الفعل والحرف ، وهو أنواع[3] ، وحين يترك التنوين في الاسم المعرب ، فذلك له أسبابه ومبرراته ، ومن المواضع التي يستغنى فيها عن التنوين المنادى والاسم المضاف ، وهو ما أشار إليه سيبويه في

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٣/٣ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٠/١ - ٥١ .
(٣) راجع ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٢٩/٩ - ٣٧ .

قوله : « واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الأول (يقصد الاسم مثل : تيم تيم) لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد ، نحو طلحة في النداء ، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ... وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبداً النداء ، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك »[1] . ويفهم من كلام سيبويه الاستغناء عن التنوين وأداة النداء .

٧- الاستغناء والإعراب :

قد يكون الاستغناء ذاته سبباً في جواز رفع ما كان منصوباً ، قال سيبويه : « فإن قلت كان سيرى أمسِ حين أدخلها ، تجعل أمسِ مستقراً ، جاز الرفع ، لأنه استغنى ، فصارت كـ "سِرْتُ" ، لو قلت : فأدخلُها حُسن ، ولا يحسن كان سيرى فادخل ، إلا أن تجيء بخبر لكان »[2] . فالفعل استغنى هنا بمعنى تم واكتفى ، أي تم معنى الجملة ، ويقصد بقوله : « تجعل أمس مستقراً » أي تجعلها خبراً لكان ، فيتم الكلام ، وقد أوضح ابن مالك ذلك بقوله: « وإذا كان الماضي متسبباً عما قبلها (يقصد قبل حتى) وكان ذا محل صالح للابتداء ، لأن المراد بيان السببية ، فهو مؤول بالحال فيرفع ؛ لأن حتى قبل الحال حرف ابتداء بمنزلة الفاء ، وذلك قولك في كان التامة : كان سيرى حتى أدخلُها ، لأنه تم الكلام قبل حتى ، فيبقى ما بعدها جملة مستأنفة ، فيرفع على معنى : فأنا أدخلها »[3] . فالقول بـ " كان التامة " يعني أنها تعامل معاملة الفعل التام الذي يكتفي بمرفوعه ، ويدل على حدث مقترن بزمن ، فهي بمعنى حدث أو وقع ، ومعنى هذا أن الجملة تم معناها بالفعل والفاعل قبل حتى .

فإذا جاءت " كان " ناقصة ، فإنها تحتاج إلى خبر قبل حتى ، وحينئذ يرفع ما بعدها «لأن حتى الابتدائية بمنزلة الفاء في السببية ، لأنها لا تقع بين العامل ومعموله ، وليست بمنزلة الفاء في إشراك الفعل الآخر للأول ، إذا قلت : لم أجيء فآكل ، لجواز مجيئها حيث

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٨/٢ .
(٢) المصدر السابق ، ٢٤/٣ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٥/٤ .

لا يصح التشريك ، كقولك : كان سيرى شديداً حتى أدخلها »[1] . فالكلام قبل حتى مستغن، أي تم معنى الجملة ، لوجود خبر لـ " كان " قبلها - ولعل هذا هو المقصود بقول سيبويه « تجعل أمسِ مستقراً » ، أي خبراً يتم به الكلام قبل حتى .

٨- الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن وحركة حرف المضارعة :

أشار ابن مالك إلى أنه يستغنى عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ، في قوله: « المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ، نحو : رَ زيداً ، والأصل : ارْءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء واستغنى عن همزة الوصل »[2] ؛ وذلك لأنها تأتي ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ، فإذا الساكن قد تحرك ، فلا حاجة إليها .

وروى أيضاً ها الله ، وهأ الله ، بحذف ألفها استغناء عنها بقطع الهمزة والوصل والجمع بينهما ، وذكر أيضا ألله لأفعلنّ ، فجعل القطع عوضاً مكتفى به »[3] .

كما قد يستغنى عن « همزة الوصل الثانية في الماضي من المضارع ، استغناء بحركة حرف المضارعة عنها ، فكان قياس (يكرم) : يؤكرم ، لأن الهمزة ، وإن كانت زائدة ، إلا أنها همزة قطع ، فحذفت همزة الماضي أؤكرم لاجتماع الهمزتين »[4] ، ولأجل التخفيف وسهولة النطق .

ويستغنى عن ألف الوصل حين يقع قبلها كلام ، ويكون موصولاً بما بعدها ، أي يستغنى عنها في الوصل ، ويحتاج إليها حين يبتدأ بها ، قال سيبويه : « واعلم أن هذه الألفات [يقصد ألفات الوصل] إذا كان قبلها كلام حذفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف ، كما حذفت الهاء حين قلت : ع يا فتى ، فجاء بعدها كلام ،

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤/٥٥ .
(٢) المصدر السابق ، ١/١٥٤ .
(٣) المصدر السابق ، ٣/١٩٩ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ، ٤/١٢٦ - ١٢٧ .

وذلك قولك : يا زيدُ اضْربْ عمراً ، يا زيد اقْتُلْ . . . وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة »[1] . تسقط ألفه حين يسبق بكلام .

ثالثاً : الاستغناء في مجال الحرف

المقصود بالحرف هنا الأداة من أدوات المعاني ، وليس ما يعرف بالفونيم أو الوحدة الصوتية التي يؤدي تغييرها من كلمة إلى أخرى إلى تغير معنى الكلمة ، إذ تصبح بسبب التغيّر كلمةً أخرى . وقد اختير المصطلح عنوانا لهذا الجزء من الدراسة لشيوعه في تقسيم القدماء من جانب ، واتخاذه ضمن عناوين متعددة للمؤلفات المعنية ببحث حروف المعاني من جانب آخر . ونوضح أوجه الاستغناء في هذا المجال على النحو التالي:

١- الاستغناء عن الألف واللام بقصد الشيء والعلمية .

قال سيبويه : « وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره وعَنَوْه ، ولم يجعلوا واحداً من أمّةٍ ، فقد استغنوا عن الألف واللام ، فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء »[2] . فالاستغناء هنا لعامل معنوي ، وهو قصد الشيء وتخصيصه دون غيره من بني جنسه ، فالقصد وسيلة من وسائل تحديد الشيء وتعيينه .

وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يا رجلُ ويا فاسقُ فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه ، وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة ، نحو : هذا وما أشبهه ، وصار معرفة بغير ألف ولام ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه . صار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : اضرب عن

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٤٦/٤ .
(٢) المصدر السابق ، ١٩٨/٢ .

لتضرب »[1] . وذلك لأن الغرض من الألف واللام قد تحقق بوسيلة القصد للشيء وتعيينه .

ويستغنى عن معنى الألف واللام بالعلمية ، قال ابن مالك : « الألف واللام في اللّه زائدة مع التسمية ، مستغني عن معناها بالعلمية »[2] . إذ العلمية سبب من أسباب التعريف ، والعلم نوع من أنواع المعارف ، ومن ثم لم يعد لـ (ال) أهمية في التعريف .

٢ـ الاستغناء عن همزة الاستفهام :

يستغنى عن همزة الاستفهام حين يكون السؤال مصدراً بـ " أم " ومتبوعاً بما يدل على السؤال والاستفسار سوى همزة الاستفهام ، قال سيبويه : « تقول : أم مَنْ تقول ؟ أم هل تقول؟ ولا تقول : أم أتقول ؟ وذاك لأن " أم " بمنزلة الألف ، وليست : أي ومَنْ وما ومتى بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة : هذا وذاك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا ، إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة ، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك ، استغنوا عن الألف[3] » .

والسؤال الآن لم استغنى عن همزة الاستفهام مع أصليتها في الدلالة عليه ، ولم يستغن عن أم ؟ قال سيبويه : « قلت : فما بال أم تدخل عليهن [يقصد هَلْ ومَنْ وما ومتى وأي] وهي بمنزلة الألف ؟ قال : إن أمْ تجيء ههنا بمنزلة (لابَلْ) للتحول من الشيء إلى الشيء ، والألف لا تجيء أبداً إلا مستقبلةً ، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها [يقصد همزة الاستفهام] واحتاجوا إلى أم ، إذ كانت لترك شيء إلى شيء ؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى »[4] . ولعل السبب في الاستغناء عن همزة الاستفهام حين يكون السؤال مصدراً بـ " أم " ، لعل السبب يرجع إلى أن " أم " لكونها قد تخلو من الاستفهام ، دخلت على أدوات الاستفهام ، ما عدا الهمزة ، نحو : « أم هل

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٩٧/٢ ؛ وانظر ٢٠٣/١ من المصدر نفسه .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٩/١ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١٨٩/٣ .
(٤) المصدر السابق ، ١٩٠/٣ .

تستوي الظلمات والنور » و « أم ماذا كنتم تعملون » وهو فصيح كثير . ووهم من زعم أنه قليل جداً ، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد . وقدّر بعضهم " أم " هذه بالهمزة وحدها ، في قوله تعالى : « أم اتخذوا من دونه أولياء »[1] .

ويستغني عن همزة الاستفهام مع " أيّهم " ، قال سيبويه : « وسألته عن أيّهم ، لم لم يقولوا : أيّهم مررت به ؟ فقال : لأن أيّهم هو حرف استفهام ، لا تدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألف استغناء ، فصارت بمنزلة الابتداء »[2] . وأغلب الظن أن الاستغناء عن همزة الاستفهام مع (أم) و (أي) دون بقية أدوات الاستفهام راجع إلى « أن توالي همزتين أشق، ويحتاج إلى جهد عضلي أكثر في نطقهما »[3] .

وفيما يتعلق بـ " هل " فهي « لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد قام، إلا على شذوذ ، وذلك لأن أصلها : أن تكون بمعنى " قد " فقيل : أهل ، قال : (أهل عرفت الدار بالغربين) وكثر استعمالها كذلك ، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها ، استغناء بها عنها ، وإقامة هل مقامها ، وقد جاءت على الأصل ، نحو قوله تعالى : هل أتى على الإنسان، أي : قد أتى »[4] . ويشير سيبويه إلى ذلك بقوله : « ولكنهم تركوا الألف ، إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام »[5] .

٣- الاستغناء عن إما الأولى أو الثانية :

" إمّا " حرف مركب من " إنْ " و " ما " يكون في موضع " أو " يأتي لأحد الأمرين ولا يجوز طرح " ما " من إمّا " إلا في ضرورة ، أو في غاية من الضرورة على رأي المبرد ، لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها ، ويلزمها أن تكون مكررة ، والاقتصار على واحدة لا يجوز ، لأن المعنى إمّا هذا وإمّا هذا[6] .

---

(١) المرادي ، الجني الداني ، ٢٠٦ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٢٦/١ .
(٣) د. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ٩١ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ، ٤٤٦/٤ .
(٥) سيبويه ، الكتاب ، ١٨٩/٣ .
(٦) راجع المبرد ، المقتضب ، ٢٨/٣ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠١/٨ - ١٠٢ بتصرف .

وهي تخالف " أمّا " المفتوحة ؛ لكون " أمّا " لا يلزمها أن تكون مكررة ، والكلام معها مستغن من قبل التكرير ، ولو قلت : ضربت إما زيداً ، وسكتّ لم يجز ؛ لأن المعنى: هذا أو هذا ، ألا ترى أن ما بعد " إمّا " لا يكون كلاماً مستغنياً »[1] ، أي لا يحسن السكوت عليه ، لعدم تمام المعنى .

وأشار ابن مالك إلى أنه « قد يستغنى عن " إمّا " الأولى بـ " إمّا " الثانية ، كقول ذي الرمة :

وكيف بنفسي كُلّما قلت أشْرَفت ... على البُرْء من حوصاء هيض اندمالها

تهاض بدار قد تقادم عهدها ... وإمّا بأمـوات ألمّ خيالهـا[2]

والأصلُ « فإمّا تهاضُ » ولكن استغنى عنها اكتفاء بالثانية .

كما أشار إلى أنه « قد يستغنى عن الثانية بـ " أو " كقراءة أبيّ ، « وإنّا أو إياكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين » وكقول الأخطل :

وقد شفّني أن لا يـزال يَرُوعني ... خيالك إما طارقـا أو مُغَاديـا

أي : إمّا طارقا وإمّا مغاديا .

وقد يستغنى عن " وإمّا " بـ " وإلا " كقول الشاعر :

فإمّا أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منـك غثّي من سَميني

وإلا فاطّرحني واتّخِذْنـي ... عـدُوّاً أتقيـك وتتقيني[3]

أي : وإمّا فاطّرحني .

٤- الاستغناء مع (أى) :

تكون " أيُّ " استفهاماً وجزاء وموصولة وموصوفة ، فإذا كانت استفهاماً أو جزاء ،

---

(١) المبرد ، المقتضب ، ٢٨/٣ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٦٦/٣ .
(٣) المصدر السابق ، ٣٦٦/٣ .

كانت تامة ، لا تحتاج إلى صلة . . . وإذا كانت موصولة احتاجت إلى وصلها بكلام بعدها يتمها ، وتصير اسما به ، كاحتياج الذي ومَنْ وما إذا كانا بمعنى الذي ، ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها[1] .

ولا تختلف (أيٌّ) مضافة ومفردة ، قال المبرد : « واعلم أن (أيًّا) مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج سواء ؛ لأن المعنى واحد ، كما أن زيداً وزيد مناة سواء في الاحتياج والاستغناء ، لأن المعنى التسمية والإبانة عن الشخوص »[2] .

٥- الاستغناء بالتاء والياء :

تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعاً ؛ لأن الأمر مستغن بالياء ، والمضارع مستغن بها إن أسند إلى مخاطبة ، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غائبتين[3] . فتاء التأنيث هذه « لم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة ، نحو : افعلي ، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة ، نحو : هي تفعل »[4] .

٦- الاستغناء بالتاء عن « لا » :

تأتي " لات " مستعملة مع الحين أو ما يرادفه في الدلالة على الحين أو الزمن ، مثل : الساعة ، والأوان ، واللحظة . . . إلخ . وربما استغنى مع التقدير عن " لا " بالتاء ، كقول الشاعر :

العاطفونَ تحين لا من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنْعَمُوا

أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف حين مع لا ، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد " العاطفونة " بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاء[5] . والاستغناء هنا يكون مع دليل أو قرينة تمنع اللبس في الاستخدام .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤/٢١ ، ٢٢ .
(٢) المبرد ، المقتضب ، ٢/٢٩٦ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/١١٠ .
(٤) المصدر السابق ، ١/١٦ ؛ وانظر شرح المفصل ، ٥/٩٦ .
(٥) المصدر السابق ، ١/٣٧٨ .

٧ـ الاستغناء عن « قد » :

" قد " من الحروف المختصة بالفعل ، ولا يحسن إيلاء الاسم إياه ، وهو في ذلك كالسين وسوف ، ومنزلة هذه الحروف من الفعل منزلة الألف واللام من الاسم[١] .

ومعنى " قد " التقريب ، أي لتقريب الزمن الماضي مما أنت فيه ، ويستعمل للتقليل والتكثير والاحتمال مع المضارع ، وللتأكيد مع الماضي .

وهذه المعاني لا تدرك بدون " قد " شأنها في ذلك شأن كافة الحروف ، لا يدرك معناها إلا في إطار التركيب . ولكن ربما يستغنى عن " قد " في التركيب ويستدل على معناها من السياق ، قال ابن مالك : « فإن قيل " قد " تدل على التقريب ، قلنا دلالتها على التقريب مستغني عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية ، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام ، في مثل قوله تعالى : « وكذلك يجتبيك ربُّك ويعلمك من تأويل الأحاديث » ، بل كما استغنى عن تقدير " قد " مع الماضي القريب الوقوع ، إذا وقع نعتاً أو خبراً . . . وأجاز بعض من قدّر " قد " قبل الماضي الاستغناء عن تقديرها يجعل الفعل صفة لموصوف مقدر»[٢] . ويعلق ابن مالك على ذلك بقوله : « وهو أيضاً تكلف شيء لا حاجة إليه »[٣] .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٨ـ الاستغناء بـ « لو » عن فعل التمني :

" لو " أداة شرط تدل على ارتباط حدوث الثاني بحدوث الأول ، « وأكثر النحويين يقولون : لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، أي على امتناع الثاني لامتناع الأول »[٤] .

وأدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال " لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها ، ولذلك

---

(١) راجع : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٧/٨ ، ١٤٨ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٧٣/٢ .
(٣) المصدر السابق ، ٣٧٣/٢ .
(٤) المصدر السابق ، ٩٥/٤ ؛ وراجع من ص ٩٣ إلى ص ١٠١ من الجزء نفسه .

لا يلي حرف الشرط إلا الفعل »[1] ، وإن وليه اسم في الظاهر ، فالفعل يكون مقدرا .

وقد تجيء " لو" في معنى التمنى ، وذلك لأن " لو قد تستعمل بمعنى أن للاستقبال، فحصل فيها معنى التمني ، لأنه طلب ، فلا تفتقر إلى جواب ... والتمنى نوع من الطلب ، والفرق بينه وبين الطلب أن الطلب يتعلق باللسان ، والتمني شيء يهجس في القلب يقدره المتمني »[2] .

وأشار الرضى إلى أنه ربما يستغنى بـ " لو " عن فعل التمني في قوله : « وقد يستغنى بـ " لو " عن فعل التمني ، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء ، نحو : لو كان لي مال فأحجَّ ، أي : أتمنى وأود لو كان لي مال »[3] . وتفسير ذلك أن البنية العميقة تتكون من :

فعل دال على التمني + فاعل + لو + فعل + جار ومجرور + اسم + أداة + فعل

أتمنى أو أود + أنا + لو + كان + لي + مال + ف + أحجَّ

ومع الاستغناء بـ " لو " عن فعل التمني تكون البنية السطحية المنطوقة :

أداة شرط + فعل شرط + جار ومجرور + اسم + أداة + جواب شرط

لو + كان + لي + مال + ف + أحجَّ

وهذا الاستغناء أدى إلى الاختصار في التركيب ، والسهولة في الاستخدام .

وذكر سيبويه أن الاستغناء عن الخبر قد يقع في الجملة ، إذا دخل التركيب النحوي معنى التمني ، قال سيبويه : « ومن قال : لا غلامَ أفضلُ منك ، لم يقل في ألاغلام أفضلَ منك إلا بالتعجب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيا عن الخبر ،

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩/٩ .
(٢) المصدر السابق ، ١١/٩ .
(٣) الرضى ، شرح الكافية ، ٤٤٢/٤ .

كتابخانه ومركز اطلاع رسانى
بنياد دايرة المعارف اسلامى

كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً »[1] . فجملة " لا غلام أفضل منك " خبرية احتاج العامل الناسخ فيها إلى خبر ، والجملة الثانية انشائية دخلها التمني ، فاستغنت عن الخبر .

٩ـ الاستغناء عن كاف التشبيه :

الكاف حرف جر معناه التشبيه ، وتكون اسماً بمعنى مثل ، وذلك قولك : أنت كزيد ، وهي حرف جر عند سيبويه[2] . وقد أورده تحت عنوان : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر »[3] . ويذهب صاحب الكتاب إلى أن هذه الكاف لا تدخل على مضمر ، تقول : رأيت كزيد ، ولم يجز رأيتكه ، وقال استغنوا عنه بمثل وشبه ، فتقول : رأيت مثل زيد ، ومثله ، والمعنى فيهما واحد[4] . وصرح سيبويه بقوله : « استغنوا بمثلي ومثله عن كي وكَهُ »[5] . فالكاف ليست كحروف الجر الأخرى التي تقبل إلحاق الضمائر بها ، مثل : منه، وإليه ، وبه ، وعليه ، وفيه ، وعنك . . . إلخ . فالكاف لا تقبل الإضمار إلا اضطراراً إجراء على القياس ، قال سيبويه : « الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف ، فيجرونها على القياس ، قال العجاج :

وأم أوعال كَهَا أو أقربَا

وقال : فلا ترى بعلا ولا حلائلا كَهُ وكَهُنَّ إلا حاظِلا

شبّهوه بقوله لهُ ولهُنَّ .

ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه [يقصد ضمير المتكلم] قال : ما أنت كيِ، وكيَ خطأ ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة »[6] ، أي قبل ياء المتكلم.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٠٩/٢ .
(٢) راجع : سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٣/٢ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٢/٨ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٣/٢ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٤/٨ .
(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٣/٢ .
(٦) سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٤/٢ - ٣٨٥ .

١٠- الاستغناء عن هاء السكت في الوصل :

هاء السكت « تزاد لبيان الحركة زيادة مطردة ، في نحو قولك : فيمه ، وله ، وعمه، والمراد فيم ، ولم ، وعم ، والأصل فيما ، ولما ، وعما ، دخلت حروف الجر ، على ما الاستفهامية ، ثم حذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار ، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة ، ثم كرهوا أن يقفوا بالسكون فيزول الدليل والمدلول عليه ، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون ، وتسلم الفتحة التي هي دليل المحذوف . . . وزيادة الهاء على ضربين : لازمة ، وغير لازمة ، فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد ، نحو : عِه ، وقِه ، وشِه ، وغير اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد »[١] .

وقد أشار سيبويه إلى أن هذه الهاء يستغنى عنها في الوصل وذلك في قوله : «فإذا وصلت قلت : عِ حديثا ، و ش ثوباً ، حذفت ، لأنك وصلت إلى التكلم به ، فاستغنيت عن الهاء »[٢] ، لأن « الوصل تثبت فيه الحركة ، فلم تكن حاجة إلى الهاء »[٣] .

١١- الاستغناء عن هاء الندبة وألفها :

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الندبة مصدر ندب الميت ، إذا تفجع عليه ، وذكر خلاله الجميلة في معرض المدح ، والمندوب مدعو ، على سبيل التفجع ، وحرف الندبة " يا " و " وا " لمد الصوت ، والأخير أكثر في الندبة من " يا " . وزادوا الألف آخراً للترنم ، وهي تفتح كل حركة قبلها ، ضمة كانت أو كسرة ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، اللهم إلا أن يخاف لبس ، فحينئذ لا تغير الحركة . . . وإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء في الوقف محافظة عليها لخفائها ، فتقول : وازيداه ، ويا عمراه ، فإذا وصلت أسقطت الهاء ، لأن خفاء

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٥/٩ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٤٤/٤ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٥/٩ .

الألف قد زال بما اتصل بها[1] .

وقد أشار ابن مالك إلى أنه يستغنى عن ألف الندبة وهائها ، في قوله : « وإن كان آخر المندوب وما أشبهه ألفا وهاء ، استغنى فيه عن ألف الندبة وهائها ، استثقالاً لألف وهاء بعد ألف وهاء ، فلا يقال في : عبد الله : يا عبد اللهاه ، ولا في جمجماه : يا جمجماها ، لما فيه من الثقل »[2] .

وعلق على ذلك صاحب ارتشاف الضرب بقوله : « وزعم ابن مالك أنه قد يستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء ، فلا يقال في عبد الله : واعبد اللاهاه ولا واجهجهاه ؛ قال : لما فيه من الثقل ، وهذا الذي منعه ، صرّح أصحابنا بخلافه ، قالوا : وتقول في ندبة من اسمه عبد الله : واعبد اللاهاه ، وقواعد باب الندبة ، وإطلاق النحاة في ندبة الأعلام يجيز ذلك ، فيحتاج إلى دليل واضح ، ولا نعلم له سلفاً في منع ذلك »[3] .

والرأي أميل إلى ما قال به ابن مالك ، تجنباً للثقل من جانب ، واعتماداً على فهم المعنى من خلال المشاهدة وقرينة الحال من جانب .

وثمة بعض المواضع التي تتصل بما سبق ، مثل الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ، قال ابن مالك : « وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ، على قول ابن أبي ربيعة للمرأة : يا لبيكاه ، ولم يقل : يا لبيكيه ، لأمن اللبس[4] » .

ومثل ذلك الاستغناء بالفتحة عن الألف ، قال ابن مالك : « وأجاز الكوفيون أن يقال : يا رقاشيه ، ويا عبد الملكيه ، ويا غلام زيدنيه وزيدناه ، وأن يقال : يا عُمَرَ ،

---

(١) راجع : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١٤٣/٣ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٣/٢-١٥ بتصرف.

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤١٧/٣ .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١٤٧/٣ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤١٨/٣ .

استغناء بالفتحة عن الألف ، وما رأوه حسن لو عضده السماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، فكان الأخذ به ضعيفا[1] . أي أن الاستغناء هنا غير محمود ، لالتباس الندبة بالنداء .

١٢- الاستغناء عن لام المستغاث من أجله .

أشار ابن مالك إلى أنه قد يستغنى عن لام المستغاث من أجله ، التي تكون مكسورة بحرف الجر " مِنْ " في قوله : « وقد يستغنى عنها [يقصد لام المستغاث من أجله] بمن ، كقول الشاعر :

يا للرِّجال ذوي الألباب من نَفَر لا يَبْرحُ السَّفَهُ المُرْدى لهم دينا[2]

ولعل الاستغناء بـ " مِنْ " مرجعه إلى إفادتها معنى لأجل من جانب ، واختصاصها بجر الأسماء من جانب آخر .

١٣- الاستغناء بواو الحال عن الضمير وبالضمير عن الواو .

تقع الحال جملة خبرية لا طلبية ، فإن الطلبية لا تقع حالاً ، وكذلك المبدوءة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفي بلن . . . وتتعدد أنواع الجمل الواقعة حالاً ، وكلها تكون في موضع نصب على أنها حال ، ومتضمنة لضمير يعود على صاحب يربطها به ، وقد تجامعه واو تسمى واو الحال ، أو تغني عنه[3] .

فمن الاستغناء بالواو عن الضمير ، « قولك : جاء زيد وعمر وضاحك ، وأقبل بكر وخالد يقرأ ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قِبَلِ أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها فإن جئت بالضمير معها فجيد ، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها »[4] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤١٨/٣ .
(٢) المصدر السابق ، ٤١١/٣ .
(٣) راجع المصدر السابق ، ٣٥٩/٢ - ٣٧٨ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٦٥/٢ .

كما قد يستغنى عن الواو بالضمير ، فمن ذلك « قولك : أقبل محمد على رأسه قلنسوة »[1] . فإذا لم تذكر الواو فلا بد من ضمير يكون رابطاً يربط الجملة بأول الكلام .

و « إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو ، لأن إفراد الضمير وُجد في الحال وشبهها ، وهما الخبر والنعت ، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير ، لم يوجد إلا في الحال ، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو »[2] . وحكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير، إذا كان معلوماً كقولك : مررت بالبُرِّ قفيز بدرهم ، أي قفيز منه بدرهم»[3] . فلا يستغنى عنهما معاً إلا على نية تقرير الضمير وأمن اللبس .

١٤ـ الاستغناء عن الإضمار في حتى ومذ :

تشبه " حتى " و " مذ " كاف التشبيه في عدم الإضمار ، قال سيبويه : « استغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك ، وبالإضمار في " إلى " إذا قال : دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد »[4] . والمعنى أنه استغنى عن الإضمار في حتى بالإضمار في " ذا " وهو اسم مبهم، و " إلى " وهو حرف جر تأتي حتى بمعناه كثيراً .

وقال عن " مذ " : « واستغنوا عن الإضمار في " مُذَ " بقولهم : مذ ذاك ؛ لأن " ذا " اسم مبهم[5] ، « وقد احتج أبو بكر - يقصد ابن السراج - لامتناع الإضمار في هذه الحروف بضعف تمكنها في بابها ، لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً ، ولا تضيفها إلى مضمر لبعد تمكنها وضعف المضمر »[6] .

وتفسير ما سبق أن هذه الأحرف غير مختصة ، فـ " حتى " حرف يدخل على

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٢/٦٥ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢/٣٦٦ .
(٣) المصدر السابق ، ٢/٣٦٧ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٢/٣٨٣ .
(٥) المصدر السابق ، ٢/٣٨٣ .
(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨/٤٤ .

الأسماء والأفعال ، والكاف تكون اسماً ، وتكون حرفاً . و " مذ " تكون اسماً ، ويرفع ما بعدها ، وتكون حرفاً ويُجَرُّ ما بعدها ، فهي إذن غير مختصة في بابها ، أي أن هذه الأحرف الثلاثة مشتركة بين الاسم والفعل ، وما يدل على ذلك أن المختص من الحروف يقبل الإضمار فيه .

١٥ـ الاستغناء عن ذكر الجار والمجرور ،

إذا كان الجار والمجرور خبراً لناسخ ، فإنه يستغنى عن ذكره ، كأن « يقال : إنَّ زيداً وإنَّ عمراً ، المعنى : إن لنا زيداً ، وإن لنا عمراً ، واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال[١] ، أي تقدمه على اسم الناسخ في الجملة ، وقد جاز السكوت على هذا الاسم دون الجار والمجرور ، وذلك لكثرة الاستعمال والاتساع في الاستخدام ، ودلالة قرائن الأحوال .

كما قد يستغنى عن الجار والمجرور ، « إذا قلت : لا رجلَ ، ولا بأسَ ، وإن أظهرت فحسنٌ . ثم تقول (لك) لتبيِّن المنفيَّ عنه ، وربَّما تركتها استغناءً بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً ، وإنْ عُلم من تعني »[٢] .

فإذا قلت : لا أبالك ، فهاهنا إضمار مكان ، ولكنه ترك استخفافاً واستغناء »[٣] . فإضمار المكان يقصد به « لا أبا في مكان كذا لك ، فجاء بـ " لك " واستغنى عن ذكر المكان، إيجازاً واختصاراً ، وكون الجملة مستغنية لتمام المعنى بوجود الخبر .

كما يستغنى عن الجار والمجرور بعد كلمة " تباً " ، قال سيبويه : « فإذا قلت : ويْحُ له ، ثم ألحقتها التبَّ ، فإن النصب فيه أحسن ، لأن تبّاً إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك ، فإنما قطعتها من أول الكلام ، كأنك قلت : وتبّاً لك ، فأجريتها على ما أجرتها العرب »[٤] .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١/١٠٤ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢/٢٨٠ .
(٣) المصدر السابق ، ١/٣٣٤ .
(٤) المصدر السابق ، ١/٣٣٤ .

والنحويون يجعلونها بمنزلة وَيْح ، وهي « لا تشبهها لأنَّ تبّاً تستغنى عن لك ، ولا تستغنى ويح عنها ، فإذا قلت : تبّاً له وويح له ، فالرفع ليس فيه كلام ، ولا يختلف النحويون في نصب التبّ »[1] .

١٦ـ حرف الجر المستغنى به :

يقصد بحرف الجر المستغنى به ، الحرف التام ، فالحرف الناقص لا يُغني ، والتام هو الذي يُفْهِم ما يتعلق به بمجرد ذكره ، والناقص يكون عكس ذلك . قال ابن مالك : «والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف ، وقيدته بالتمام تنبيها على أن الناقص لا يغني، وهو ما لا يُفْهِم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : زيد عنك ، وعمر وبك ، فلابد لنحو هذين من ذكر المتعلق به ، نحو : زيد عنك معرض ، وعمرو بك واثق ، فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف ، نحو قولك : أما زيد فعمرو مأخوذ ، وأما بشر فبخالد ، أي فبخالد مأخوذ ، فحذف " مأخوذ " لدلالة الأول عليه . وحرف الجر التام ما يفهم ما يتعلق به بمجرد ذكره ، نحو : الحمد لله ، والأمر إليك ، ومثل : نوره كمشكاة »[2] . فحرف الجر المستغنى به ، لعله الذي يتم به مع المجرور به ، معنى الجملة، أي يكون الخبر شبه جملة ، جاراً ومجروراً ، والناقص ما لا يتحقق بمجروره تمام المعنى للجملة .

١٧ـ الاستغناء عن علامة الإنكار :

علامة الإنكار ، هي زيادة تلحق آخر الاستفهام علماً على الإنكار ، وهي حرف من حروف المد كالزيادة اللاحقة للندبة . وهذه الزيادة مَدة تتبع حركة ما قبلها[3] ، كقولنا : أمحمدُ نيه ، إذا كان مرفوعا ، وأمحمدَ نيه ، إذا كان منصوباً ، وأمحمدِ نيه إذا كان مجروراً .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٣٤/١ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣١٨/١ .
(٣) راجع : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٠/٩ - ٥٢ .

ومحل علامة الإنكار آخر الكلام ومنتهاه ، ولذلك تقع بعد المعطوف ، وبعد المفعول، وبعد النعت ، فتقول مجيباً لمن قال : لقيت زيداً وعمراً ، أزيداً وعمر نيه ، فتسقطها من الأول ؛ وتثبتها في المعطوف ، وتكسر التنوين ، لسكون المدة بعده ، وتجعلها ياء لانكسار ما قبلها »[1] . فإسقاط علامة الإنكار يعني الاستغناء عنها في الاسم الأول ، واثباتها في الثاني .

١٨- الاستغناء بحروف المعاني عن الأفعال .

حروف المعاني هي تلك التي تؤدي وظائف نحوية في التراكيب اللغوية ، وتلعب دوراً حيوياً في معاني تلك التراكيب ، وقد يسميها البعض بالأدوات النحوية ، وتدل على معنى في غيرها ، ولا يجوز أن يخبر عنها ، ولا تكون خبراً .

وقد أشار ابن يعيش إلى أن « حروف المعاني إنما أتى بها عوضاً عن الأفعال ، لضرب من الإيجاز والاختصار ، فالواو في : جاء زيد وعمرو ، نائب عن أعطف ، و (هل) نائب عن أستفهم ، و (ما) نائب عن أنفي »[2] . فالإيجاز والاختصار سببان في الاستغناء بالأداة عن الفعل . وهذا المعنى يشير إليه ابن يعيش في أكثر من موضع، « فإن قيل : ولم جئ بالحروف ؟ وما كانت الحاجة إليها ؟ فالجواب أن حروف المعاني جُمع جئ بها نيابة عن الجمل ، ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار ، فحروف العطف ، جئ بها عوضاً عن أعطف، وحروف الاستفهام ، جئ بها عوضاً عن أستفهم ، وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن أنفي ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن أستثنى أو لا أعني ، وكذلك (ال) التعريف نابت عن أعرف ، والتنوين ناب عن خفٌ ، وحروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها ، فالباء نابت عن ألصق ، والكاف نابت عن أشبه ، وكذلك سائر الحروف ، ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني ، كحروف الجر ونحوها ؛ لأن الغرض منها الاختصار ، واختصار المختصر إجحاف »[3] .

---

(١) راجع : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥١/٩ .
(٢) المصدر السابق ، ١٢١/٨ .
(٣) المصدر السابق ، ٧٧/٨ ؛ وانظر ، ص ١١٦ من الجزء نفسه .

لعل في كل هذا ما يوحي بمفهوم ما يعرف بالبنية العميقة ومضمونها لدى الباحثين في مجال الدرس اللغوي ، ويمكن تمثل ذلك في ضوء المقارنة بين البنية السطحية المستخدمة والبنية العميقة غير المستخدمة » في إطار القواعد التحويلية ، على النحو التالي :

١- مجال النمط : العطف

المستغنى عنه (ب ع)[١] : فعل + فاعل + حرف عطف + فعل + فاعل + مفعول
جاء + خالد + و + أعطف + أنا + علياً

المستغنى به (ب س)[٢] : فعل + فاعل + حرف عطف + معطوف
جاء + خالد + و + على

فالواو كما يلاحظ أغنت عن فعل وفاعل ومفعول ، وأشركت ما بعدها مع ما قبلها في الحكم .

٢- مجال النمط : الاستفهام

المستغنى عنه (ب ع): فعل + فاعل + جار ومجرور + مضاف
أستفهم + أنا + عن حضور + خالد

استغنى به (ب س) : أداة استفهام + فعل + فاعل + أو أداة استفهام + اسم + فعل
هل + حضر + خالد أو هل + خالد +حضر

فالأداة أغنت عن فعل وفاعل وجار ومجرور ومضاف . ويلاحظ أن الأداة يمكن أن يليها فعل أو اسم لعدم اختصاصها .

---

(١) ب ع = بنية عميقة .
(٢) ب س = بنية سطحية .

٣- مجال النمط : النفي

المستغنى عنه (ب ع) : فعل + فاعل + مفعول به + مضاف إليه

أنفي + أنا + نزول + المطر

المستغنى به (ب س) : أداة نفي + فعل + فاعل

ما + نزل + المطر

فأداة النفي أغنت عن فعل وفاعل ومفعول مصدر ومضاف إليه .

٤- مجال النمط : الاستثناء :

المستغنى عنه (ب ع) : أ - فعل + فاعل + فعل + فاعل + مفعول به

أثمرت + الأشجار + وأستثنى + أنا + شجرة

المستغنى عنه (ب ع) : ب - فعل + فاعل + مفعول به + فعل + فاعل + مفعول به

قرأ + تُ + الكتب + واستثنى + أنا + كتاباً

المستغنى به (ب س) : أ - فعل + فاعل + أداة استثناء + مستثنى

أثمرت + الأشجار + إلا + شجرة

المستغنى به (ب س) : ب - فعل + فاعل + مفعول به + أداة استثناء + مستثنى

قرأ + ت + الكتب + إلا + كتابا

فأداة الاستثناء أدت إلى الإيجاز والاختصار في هذا المثال وغيره ، وأغنت عن فعل وفاعل ومفعول به .

٥- مجال النمط : النداء

المستغنى عنه (ب ع) : فعل + فاعل + مفعول به

أنادي + أنا + خالد

المستغنى به (ب س) : أداة نداء + منادى

يا + خالدُ

فالمنادى ينزل منزلة المفعول به ، فهو مبني على الرفع لفظاً ، منصوب محلاً - وقد أغنت الأداة عن فعل وفاعل . وفي هذا ما يشير إلى أهمية الأدوات أو حروف المعاني في الإيجاز والاختصار من جانب ، وإلى أهمية الاستغناء وفائدته في الدرس النحوي من جانب آخر .

١٩ـ الاستغناء عن ذكر علامة التثنية والجمع بقرينة المشاهدة :

إذا ثنيت ، قلت : مَرَّ بنا ، وغلامنا ، يستوي في ذلك التثنية والجمع ، والمذكر والمؤنث، استغناء بقرينة المشاهدة والحضور ، عن علامة تدل على كل واحد من هذه المعاني[1] ؛ وذلك لكون العربية لا تشتمل على ضمير خاص بالمثنى المتكلم ، فيستعاض عنه بضمير المتكلم الدال على الجمع ، اعتماداً على سياق الحديث وقرينة الحال والمشاهدة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٣/٣ .

رابعاً : الاستغناء في مجال الاسم

شغل الاستغناء حيزاً غير قليل في مجال الاسم ، سواء أكان في إطار المستوى الصرفي أم في إطار المستوى النحوي ، إذ نجد هذه الظاهرة شائعة فيما يتعلق بالاسم خارج التركيب وداخله . وقد تنوعت القضايا التي يظهر فيها الاستغناء تنوعاً ملحوظاً كما يلي :

أ ـ الصرف :

لوحظ تردد مصطلح الاستغناء في محيط الأبنية الصرفية المتعلقة بالاسم على النحو التالي :

١ـ الاستغناء عن مفعل الذي يكون مصدراً :

يراد بالمصدر هنا المصدر الميمي ، وهو اسم يدل على الحدث مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة . وقياس المصدر الميمي من الثلاثي أن يكون على زنة " مَفْعَل " بفتح الميم والعين ، سواء أكان المضارع مضموم العين أم مفتوحها ، أم مكسورها ، صحيح العين واللام أم معتلهما ، نحو : مردٌ ، مطلع ، متاب ، محيي ، ممات ، مفرٌ ، منام ، مثوى ، مضرب ، معاش ، كل ذلك بالفتح . وهناك قواعد أخرى تراعى عند صياغة المصدر الميمي من الثلاثي، يرجع إليها من شاء في مظانها[1] .

وسيبويه لم يذكر مصطلح " المصدر الميمي " ، وإنما عبَّر عنه باستخدام الوزن الصرفي الذي يصاغ على هيئته ، ثم يُتبع هذا الوزن بوصفه أنه مصدر . وقد ربط بينه وبين اسم المفعول من الثلاثي ، إذ يرى أنه يستغنى باسم المفعول من الثلاثي في التعبير عن أمر يمكن استخدام المصدر الميمي في التعبير عنه ، قال سيبويه : « وأما قوله : دعه إلى مَيْسُورِه ، ودع معسوره ، فإنما يجيء هذا على المفعول ، كأنه قال : دعه إلى أمر

---

(١) راجع على سبيل المثال : الرضى ، شرح الشافية ١٦٨/١-١٧٨ ؛ وأبو حيان ، ارتشاف الضرب، ٢٢٨/١ .

يُوسَرُ فيه أو يُعْسَرُ فيه . وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه وله ما يضعه . وكذلك المفعول ، كأنه قال : عقل له شيء ، أي : عُقِل له لُبّه وشُدّد . ويستغنى بهذا عن المفْعَل الذي يكون مصدراً ، لأن في هذا دليلاً عليه »[1] . فهو كما سبق عبّر عن المصدر الميمي بالوزن الصرفي موصوفاً بكلمة مصدر ، ويستفاد منه الاستغناء بصيغة اسم المفعول من الثلاثي في التعبير عن أمر ما عن المصدر الميمي .

٢- الاستغناء بـ « فاعل » عن « مفعل » :

يقصد بفاعل صيغة اسم الفاعل من الثلاثي ، و " مُفْعِل " اسم الفاعل من غير الثلاثي، و " مُفعَل " اسم المفعول من غير الثلاثي .

والقياس أن الثلاثي من الأفعال يخضع لقاعدة معينة ، وغير الثلاثي تحكمه قاعدة معينة . ولكن قد يستغنى بالثلاثي عن غير الثلاثي أو العكس .

فقد أشار ابن مالك إلى أنه « ربما استغنى عن " مُفعِل " بـ " فاعل " ونحوه ، أو بـ "مُفْعَل"، مثل : أيفع الغلام إذا شب ، فهو يافع . . . وأسهب الرجل في الكلام ، إذا أكثر ، فهو مُسَهب ، وألفج الرجل ، إذا ذهب ماله ، فهو مُلْفَج »[2] ، إذ استغنى مُفْعَل عن فاعل من " أسهب " و " ألفج " .

كما أشار إلى أنه « ربما استغنى عن " فاعل " بـ " مُفعِل " ، وعن " مُفعَل " بـ "مَفْعُول"، فيما له فعل ثلاثي ، وفيما لا ثلاثي له ، مثل : حبّه فهو مُحِبّ ، ولم يقولوا : حابّ . . . ومثل : أحزنه الأمر فهو محزون ، فأغناهم عن مُحْزِن ، وكذلك أحبّه فهو محبوب، أغناهم عن مُحبّ »[3] .

٣- الاستغناء بتصغير المهمل عن المستعمل :

التصغير لغة هو التقليل ، وعند الصرفيين هو تغيير الاسم على نحو معين ، يضم

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٩٧/١ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٧١/٣ - ٧٢ بتصرف .
(٣) المصدر السابق ، ٧١/٣ بتصرف .

أوله، وفتح ثانيه ، وإضافة ياء ثالثة ساكنة . وله أوزان خاصة تخالف الميزان الصرفي . والتصغير سمة تعبيرية من سمات العربية ، يستخدم لأغراض معينة ، وله أحكام خاصة به .

وكل اسم قابل للتصغير يكون عند تصغيره على بناء مُكبَّره ، إلا أن هناك بعض الأسماء تصغر على غير بناء المكبَّر ، واعتبرها البعض شاذة عن القياس[1] ، واعتبرها البعض مهملة ، وأنه قد استغنى بتصغير المهمل عن المستعمل ، قال أبو حيان : «واستغنت بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ، قالوا : مُغَيْرِبان وعُشَيْشِيَة وعُشَيَّان ولُيَيْلة ورُوَيْجِل وأُبَيْنُون في : مغرب وعشبة ورجل وبنين . . . واستغنوا بصبية وغلمة عن أصيبية وأغيلمة وصغروا صبية ولم يصغروا غلمة ، والرجوع في هذا إلى السماع»[2] .

فالقياس يقتضي تصغير : مغرب على مُغَيْرب ، وأما عُشَيَّان وعُشيشبة فهو تصغير عشية على غير قياس ، فعشيان كأنه تصغير عَشْيانٌ مثل : سعدان ، فزيدت ياء التصغير ثالثة ، وبعدها الياء التي هي لام فأدغمت فيها ، فصارت ياء مشددة ، وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة ، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ، ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، فصار عشيشية ، وقالوا : أغيلمة ، وأصيبية في تصغير غلمة وصبية ، كأنهم صغروا أغلمة وأصبية ، ورجل تصغر على رجيل ، كأنهم صغروا راجلاً في معنى رجل .

٤- الاستغناء بتصغير أحد المترادفين أو ببعض الأسماء عن بعض:

القياس أن يصغر الاسم المقصود تصغيره ، ولكن قد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، قالت العرب : أتانا قُصَيرا ، أي عشيا ، ولم يصغروا قصرا استغناء عنه بتصغير عشى ، وقال ابن مالك : ويطرد الاستغناء بتصغير أحد المترادفين

---

(١) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥/١٣٣ .
(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١/١٨٥ .

إنْ جمعهما أصل واحد ، مثال ذلك : جليس بمعنى مجالس ، قال : فيجوز في تصغير جليس مُجَيْلس ، وفي تصغير مجالس جليس ، وهذا الذي ذكره ، لم أره لغيره »[1] .

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : « فهذه الأسماء (يقصد الأسماء الموصولة) لما لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة (لكونه ينظر إلى أسماء الإشارة والموصولة والضمائر على أنها أسماء مبهمة) ولم تكن حالها في أشياء قد بيناها حال غير المبهمة ، وصار يستغنى ببعضها عن بعض ، كما استغنوا بقولهم : أتانا مُسَيَّاناً، عن تحقير القَصْر في قولهم : أتانا قَصْراً ، وهو العشيّ »[2] . فشرط ابن مالك وهو أن يجمع المترادفين أصل واحد لم يشر إليه سيبويه .

وما يتصل بذلك الأمر الاستغناء عن تصغير " مَنْ " ، بتصغير الذي ، قال سيبويه: «وقد استغنى عنه بتحقير الذي ، لأنه إنما يريد به معنى الذي »[3] . وتصغير الذي والتي : اللُذَيّا واللُتيّا .

كما يستغنى عن تصغير اللاتي ، بجمع الواحد إذا صغر ، قال سيبويه : « واللاتي لا تحقّر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقِّر عنه ، وهو قولهم : اللُتيّانُ ، فلما استغنوا عنه صار مسقطاً »[4] .

ويذكر أبو حيان أوجه ما قيل في هذا الشأن فيقول : « وأما اللاتي فمذهب سيبويه وظاهر كلامه أن العرب لا تصغر اللاتي ، قال سيبويه : استغنوا بجمع الواحد المحقق السالم ، إذا قلت : اللتيان ، وأجاز الأخفش تحقير اللاتي فقال : اللوتيا ، واللاء فقال : اللويا ، وأجاز غيره تحقير اللاتي فقال : اللوئيا ، واللائين ، فقال : اللويوئن ، وهذا جاز على مذهب الأخفش ، إذ أجاز تصغير اللاتي غير مهموز ، وزعم المازني أن تصغير

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١٨٦/١ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٤٨٩/٣ .
(٣) المصدر السابق ، ٤٨٩/٣ بتصرف .
(٤) المصدر السابق ، ٤٨٩/٣ ؛ وانظر : شرح المفصل ، ١٤١/٥ .

اللاتي واللتيا واللائى الليبا ، والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتي واللاء ولا اللائي ولا اللواتي استغناء بجمع اللتيا عن ذلك ، وهذا مذهب سيبويه وتصغير هذه لا يقتضيه القياس ، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع »[1] .

وفيما يتعلق بأسماء الإشارة يشير المبرد إلى أنه يستغنى من تصغير (ذه) أو (ذي) على لفظها بتصغير (تا) ، في قوله : « فإن حقّرت (ذه) أو (ذي) قلت : تيّا ، وإنما منعك أن تقول : ذيّا كراهة التباس المذكر بالمؤنث ، فقلت : تيّا ، لأنك تقول (تا) في معنى (ذه) و (تي) ، كما نقول : ذي ، فصغرت (تا) لئلا يقع لبْسٌ ، فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذي) على لفظها »[2] . ويبدو من خلال ما سبق أنه قد يستغنى بتصغير كلمة ترادف كلمة أخرى ، اعتماداً على الاتفاق في المعنى، وليس الأصل الواحد كما أشار ابن مالك .

٥- الاستغناء بتصغير الاسم عن ألف الوصل :

يبدو أن التصغير قد يكون سبباً من أسباب الاستغناء عن حرف في بنية الكلمة ، كالاستغناء عن ألف الوصل في كلمة ابن وابنة واسم ، قال المبرد : « وكذلك إن صغرت سقطت، لأن فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل ، تقول : بُنَيّ وبُنَيّة »[3] . وقد أشار سيبويه إلى ذلك ، وإن لم يذكر التصغير سبباً في الاستغناء ، قال سيبويه : « هذا باب ما ذهبت لامه ، وكان أوله ألفا موصولة »[4] . ثم قال : « فمن ذلك : اسم وابن ، تقول سُمَيٌّ وبُنَيٌّ ، حذفت الألف حين حركت الفاء ، فاستغنيت عنها »[5] . وهكذا يكون التصغير سبباً لتحريك الفاء ، وتحريك الفاء سبباً للاستغناء عن ألف الوصل .

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١٨٧/١ .
(٢) المبرد ، المقتضب ، ٢٨٧/٢ .
(٣) المصدر السابق ، ٩٠/٢ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٤٥٤/٣ .
(٥) المصدر السابق ، ٤٥٤/٣ .

٦- الاستغناء بجمع القلة :

هناك مجموعة من المصطلحات تتردد للدلالة على معنى واحد ، هي : « جمع القلة، وأدنى العدد ، بناء القلة »[١] ، وكلها تدل على العدد أو الجمع الذي لا يتجاوز العشرة ، وله أوزان خاصة ، أشهرها : أفْعال ، أفْعُل ، أفْعِلة ، فِعْلة .

وقد لوحظ أن أكثر أوزان جمع القلة الذي يستغنى به أكثر من غيره وزن " أفْعَال"، ويجمع عليه ما كان على وزن " فَعَل " و " فَعْل " و " فِعْل " . وقد يستغنى بوزن أفعال في مواضع مختلفة ، قال سيبويه : « وربما جاء " أفعال " يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد ، فيعني بذلك البناء من العدد ، وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورَسَنٍ وأرسان ، ونظير ذلك من باب الفَعْل الأكُفُّ والآرادُ »[٢] .

قال سيبويه : « وربما استغنى بأفعال في هذا الباب فلم يجاوز ، كما كان ذلك في فُعْل ، وفِعْل ، وذلك نحو : رُكْن وأركان ، وجزء وأجزاء وشفر وأشفار ، ومثل : ستر وأستار ، وطمر وأطمار ، استغنوا بأفعال هنا ، كما استغنوا بأفعال فيما تقدم ، نحو : رَسَن وأرسان ، وقَدَم وأقدام عن بناء الكثرة »[٣] .

وقد يستغنى ببناء قلة عن بناء قلة آخر ، مثل : الاستغناء بـ " فِعْلة " عن "أفْعِلة"، قال المبرد : « فأما (غلام) فيستغنى أن يقال فيه : أغلمة ، بقولهم : غِلْمة لأنهما لأدنى العدد ، ومجازهما واحد »[٤] . وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : « لم يقولوا: أغْلمَةٌ ، استغنوا بقولهم : ثلاثة غِلْمَةٍ ، كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا : أفتاء »[٥] .

٧- الاستغناء بجمع الكثرة :

جمع الكثرة ما دل على ما تجاوز العشرة فأكثر ، وله أوزان كثيرة ذكرها

---

(١) راجع : الكتاب ، ٥٧١/٣ ؛ وشرح المفصل ، ٢١/٥ ، ٤١ ، ٤٣ ؛ والمقتضب ، ٢٠٩/٢ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٥٧١/٣ .
(٣) المصدر السابق ، ٥٧٧/٣ ؛ وشرح المفصل ، ١٩/٥ .
(٤) المبرد ، المقتضب ، ٢٠٩/٢ ؛ وانظر : ارتشاف الضرب ، ١٨٦/١ .
(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٦٠٣/٣ .

الصرفيون. وقد لوحظ أن حالات الاستغناء بجمع الكثرة تزيد على الحالات التي يستغنى فيها بجمع القلة عن الكثرة ، وتوضيح ذلك كما يلي :

أ - الاستغناء بـ " فَعَلَة " عن " أفعال " :

أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : « قالوا : ثلاثة رَجَلةٍ ، واستغنوا بها عن أرْجال »[1] .

ب - الاستغناء بـ " فِعَلَة " عن " أفعال " :

كما أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : « فأما القِرَدَة فاستغنى بها عن أقراد »[2] .

ج - الاستغناء بـ « فعول » عن « أفعال » و « أفعل » :

قال سيبويه : « قالوا : ثلاثة شسوع ، فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا : ثلاثة قروء ، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ . . . كما استغنوا بثلاثة جروح عن أجراح »[3] . وقد « أوثر قروء على أقراء ، لأن واحده قرء ، كفِلْس ، وجمع مثله على أفعال شاذ . وأوثر شسوع على أشساع لقلة استعماله ، وإن لم يكن شاذا ؛ لأن واحده شِسع ، وجمع مثله على أفعال مطرد ، لكن أكثر العرب يستغنون في جمع شسع بفُعول عن غيره ، ومثال إيثار قروء على أقراء لخروجه عن القياس ، إيثار شهداء على أشهاد »[4] . وهو إيثار لجمع الكثرة على القلة ، فالبناء الذي للأكثر يشركه فيه الأقل .

٨- الاستغناء بـ « فعال » عن « فعلاء » و « أفعلاء » و « فعائل » :

صيغة " فِعال " يكثر استعمالها في جمع التكسير ، إذ تُجْمَعُ عليها أسماء وصفات تفوق غيرها من الصيغ ، وقد أشار سيبويه إلى الاستغناء بها في قوله : « وأما ما كان

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٥٧٤ .
(٢) المصدر السابق ، ٣/٥٧٤ ؛ وانظر : شرح المفصل ، ٥/١٩ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٥٧٥ ، ٥٩٩ .
(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/٣٩٦ .

من بنات اليـاء والواو التي اليـاء والواو فـيـهن عـينات ، فـإنه لم يكسّر على فُعَلاء ولا أفعلاء ، واستغنى عنهما بفِعالٍ ، وذلك مثل : طَويلٌ وطِوالٌ ، وقويم وقِوام »[1] . وقد استغنى عنهما بـ " فعال " لأنه أخف[2] .

وربما يستـغنون بـ " فِعال " عن " فـعـائل " ، قـالوا : سـمـينة وسـمـان ، وصـغـيـرة وصغار ، وكبيرة وكبار ، ولم يقولوا : سمائن ، ولا صغائر ، ولا كبائر في السن إنما جاز ذلك في الذنوب »[3] . وهذا لون من التـمـايز والاسـتـقطاب بين الصـيغ نظراً لتـمـايز الوظيفة.

٩- الاستغناء عن « فعال » و « فعالى » :

أشار سيبويه إلى أنهم " لم يقولوا في عُرْيان : عِرَاء ولا عَرَايا ، استـغنوا بعُراة ، لأنهم مما يستغنون بالشئ عن الشئ حتى لا يدخلوه في كلامهم »[4] ، وإن كان يستخدم أحياناً عرايا مع عُراة .

١٠- الاستغناء بالواو والنون في جمع فعال :

قال سيبويه : « وأما ما كان " فعّالاً " فإنه لا يكسّر ، لأنه تدخله الواو والنون ، فيستغنى بهما ، ويُجْمع مؤنثه بالتاء ، لأن الهاء تدخله ، ولم يُفْعَل به ما فعل بـ " فعيلة" ، ولا بالمذكر ما فعل بـ " فعيل " . . . مثل : شرّاب وقتّال ، يقولون : شرّابون وقتّالون »[5] .

من خلال ما سبق في إطار الأبنية الصرفية المتعلقة بالاسم يلاحظ أن الاستغناء قد حدث تلبية لأمن اللبس أو ميلاً لليسر في الاستخدام أو لقلة استعمال ما يستغنى عنه وكثرة استعمال ما يستغنى به .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٦٣٥ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥/٤٦ .
(٣) المصدر السابق ، ٥/٥٢ ؛ وانظر : سيبويه ، الكتاب ، ٣/٦٣٦ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٦٤٦ .
(٥) المصدر السابق ، ٣/٦٤١ .

ب - النحـــو :

شاع الاستغناء في كثير من القضايا النحوية المختلفة التي تتعلق بكل من الاسم والفعل ، وسوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة ما يتصل بالاسم ، فهو يمثل أحد أقسام الكلمة ، وله خصائصه التي تميزه عن الفعل والحرف . ويشغل العنصر الاسمي حيزاً كبيراً من الأبواب النحوية المتنوعة ، ومع أهمية الاسم في التركيب اللغوي ، فثمة حالات غير قليلة يقع فيها الاستغناء ، وهاك توضيح ذلك :

١- استغناء الاسم عن الفعل :

لا يخلو أي تركيب من التراكيب من عنصر الاسم ، على حين قد يخلو من الفعل ، قال ابن جني : « لابد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل »[١] . وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قولك : « ألا ترى أن الفعل لابُدَّ له من اسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا »[٢] . وهذا الاستغناء كان سبباً من الأسباب التي جعلت سيبويه ومن تلاه من النحويين يفاضلون بين الاسم والفعل ، قال سيبويه : « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون »[٣] .

ويفسر ابن يعيش المقصود بثقل الأفعال فيقول : « وإنما قلنا إن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين : أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل ، من حيث إنَّ كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه ، وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله . . . الوجه الثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، فصار كالمركب منهما ، إذ لا يستغنى

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ١/٤٢ - ٤٣ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١/٢١ .
(٣) المصدر السابق ، ١/٢٠ - ٢١ .

عنهما، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك »[1] ؛ لأنه في إطار جملة المبتدأ والخبر قد لا يحتاج إلى الفعل .

٢ـ الاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور :

قد يستغنى عن الجمع بالمفرد النكرة ، تقول : « هو أفضل رجل ، وأصله أفضل الرجال، إلا أنك خففت ، فنزعت الألف واللام ، وغيرت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على النوع ، مغنياً عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى ، وإنْ أتيت بالألف واللام والجمع ، فقد حققت وجئت بالأصل ، وأعطيت الكلام حقه ، وإنْ آثرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور ، لأنه يدل على الجنس ، فكان كقولك : أفضل الرجال ، إذ المراد بالرجال الجنس ، لا رجال معهودون ... ومثل ذلك في ترك الألف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور ، قولك : كل رجل ، والمراد الرجال »[2] .

ويشيع في باب التمييز الاكتفاء بالمفرد ، إذ « قد اطّرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع ، نحو : هم عشرون رجلاً »[3] ومثله ، قوله تعالى : « وحَسُن أولئك رفيقا » ، فإن الرفيق والصديق والخليل والعدو ، يستغنى بمفردها عن جمعها كثيراً في الإخبار وغيره »[4] . فالمفرد هنا أشبه الجمع في دلالته على النوع .

٣ـ الاستغناء عن تثنية الاسم بالعطف :

المثنى هو اسم دل على اثنين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون ، يكون صالحاً للتجرد منهما ، وللاسم الذي يثنى شروط يحتاج إليها ، وهناك أسماء تعرب إعراب المثنى ، ولا تنطبق عليها شروط التثنية ، وتعرف بالملحق بالمثنى .

وقد يستغنى عن تثنية الاسم مع توافر شروطه ، قال ابن مالك : « ومثال الاستغناء

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٧/١ ؛ وانظر : ١٥٢/٧ من المصدر نفسه .
(٢) المصدر السابق ، ٥٧/١ ؛ وانظر : ١٥٢/٧ من المصدر نفسه .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٨٤/٣ .
(٤) المصدر السابق ، ٣٨٤/٢ .

عنه (يقصد المثنى) بتجريده وعطف مثله عليه ، قال الشاعر :

لو عُدَّ قبر وقبر كنتَ أكرمهم ميتا وأبعدهم عن منزل الذام[1]

فاستغنى عن تثنية القبر - مع صالحيته للتثنية - بتجريده من علامات التثنية وعطف مثله عليه .

وأورد سيبويه قول الشاعر أبي دُواد :

أكُلُّ امْرئٍ تحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل ناراً

ثم علق عليه بقوله : « استغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب »[2] ، ويقصد بتثنية (كل) هنا إعادة ذكره مرة ثانية مع كلمة "نار" فالتقدير " وأكُلُّ نار " .

٤- الاستغناء بتثنية عن تثنية .

قال ابن مالك : « وأشرت بقولي : ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره » ، إلى نحو قولهم في تثنية سواء : سيَّان ، فإنه تثنية سِيٍّ ، واستغنوا به غالباً عن تثنية سواء . وقلت " غالباً " احترازاً عن رواية أبي زيد عن بعض العرب : (هذا سواءان) ، وكذلك استغنوا غالباً بألْيَيْن وخُصْيَيْن عن أليتين وخصيتين ، وقد يقولون ألْيٌ وخُصْيٌ بمعنى خصية ، وقد يقال في التثنية أليتان وخصيتان ... ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية ، قولهم في : ضَبُع وضِبْعان : ضَبُعان ، ضبعَانان ، وهو القياس ، كما يقال في : امرئ وامرأة ، وابن وابنة : امرآن وابنان »[3] .

٥- الاستغناء بالتاء في الجمع .

قال سيبويه : « وقد يجمعون الشئ بالتاء ولا يجاوزون به ذلك ، استغناء ، وذلك :

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٦٤/١ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٦٦/١ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٩٠/١ .

ضبُة وظُبَاتٌ ، وشِيَةٌ وشِيَاتٌ . والتاء تدخل على ما دخلت عليه الواو والنون ، لأنها الأصل»[1] .

٦ـ الاستغناء عن التاء في الجمع :

قد يستغنى عن التاء في جمع الكلمة ، قال سيبويه : « وقد يكسِّرون على بناء يَرُدُّ ما ذهب من الحرف (يقصد بالحرف الكلمة) قولهم : شَفَةٌ وشفاه ، وشاة وشياه تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذف منه ، واستغنوا عن التاء ، حيث عَنوا بها أدنى العدد ، وإن كانت من أبنية أكثر العدد »[2] .

٧ـ الاستغناء بجمع المذكر السالم عن جمع التكسير :

قال أبو حيان : « وقد يستغنى عن التكسير في بعض صفات المذكر العاقل بالتصحيح، قالوا : حلوون ، وجدون ، وندسون ، فهذه لم تكسر ، وقالوا : مرّ ومرون وأمرار فجمعوه الجمعين معا »[3] .

وهذه الصفات قد جمعت هذا الجمع ، وهو القياس فيها ، لكونها جارية مجرى الأفعال في جريها صفة على ما قبلها ، كما تكون الأفعال كذلك . . . ولا يمتنع من جمع التكسير ما كان مذكراً يعقل من الواو والنون ، نحو : حسنون ، وعزبون ، ومن الألف والتاء للمؤنث، كقولهم : حسنة وحسنات . . . وقالوا : صنع وصنعون للحاذق الصنعة ، وقالوا: رجّل الشعر ورجلون لمن رجّل شعره ، ولم يكسروهما ، استغنى عن تكسيرهما بجمع السلامة ، وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة »[4] .

ومن ذلك صفات المبالغة ، « فهذه الصفات لا تكاد تكسر ، كأنه استغنى عن تكسيرها بجمع السلامة ، مثل : شرّاب وشرّابة ، تقول : شرّابون وشرّابات وقتّالون

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٥٩٨/٣ ؛ وانظر : شرح المفصل ، ٣٧/٥ .
(٢) المصدر السابق ، ٥٩٨/٣ .
(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١٩٥/١ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٢٦/٥ ، ٢٧٧ بتصرف .

وقتّالات »[1] .

وقد يستغنون بأحد الجمعين من جموع التكسير ، قال ابن يعيش : « وقد يستغنون بأحدهما عن الآخر ، قالوا : عجائل ، ولم يقولوا : عُجُل ، وقالوا : صعائد ، ولم يقولوا : صُعُد »[2] .

٨- الاستغناء بجمع الكلمة على غير لفظها .

أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : « استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها »[3] .

٩- الاستغناء بالأم في المؤنث عن أبة .

سُئل الخليل عن الهاء تلحق بكلمة (أب) و (أم) ، فيقال : يا أبة ، ويا أُمَّهْ ، فقال إن هذه الهاء مثل الهاء في : عمّة وخالة . . . ويدلك على ذلك ، أنك تقول في الوقف : يا أُمَّهْ ، ويا أَبَهْ ، كما تقول : يا خالَهْ - كما سُئل عن دخول الهاء في الأب وهو مذكر . فأجاب بأنه قد يوصف المذكر بالمؤنث ، ويوصف المؤنث بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر ، مثل : رجل رَبْعَةٌ ، وغلام يَفَعَةٌ من الصفات . وقولهم : نَفْسٌ وثلاثة أنفس من الأسماء . فكأن أَبَهْ اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنهما والدان ، كما تقع العين للمذكر والمؤنث ، لأنهما شخصان . فكأنهم إنما قالوا : أَبَوانِ ، لأنهم جمعوا بين : أب وأبةٍ ، إلا أنه لا يكون مستعملاً ، إلا في النداء إذا عنيت المذكر . واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبةٍ ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد ، وكأن مؤنثه أبةٌ كما أن مؤنث الوالد الوالدة »[3] .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥/٦٦ .
(٢) المصدر السابق ، ٥/٤٨ .
(٣) راجع بالتفصيل : سيبويه ، الكتاب ، ٢/٢٠٩ - ٢١٣

١٠ـ الاستغناء عن التسمية :

يستغنى عن تسمية الشخص إذا كان معلوما ، وكنت مستخدماً للضمائر الدالة على من تريده أو تقصده من الناس ، فلو أن « رجلاً من إخوانك ومعرفتك ، أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر ، فقال : أنا عبد الله منطلقا ، وهو زيد منطلقا ، كان محالاً ، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل هو ، ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأن هو وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني»[١] ، إذ لا حاجة إلى تسمية من تحدثه إذا كنت تعرفه .

١١ـ الاستغناء بالحرف الواحد عن الاسم بكماله :

يقصد بالحرف الواحد ، ما يكون ضميراً على حرف واحد ، كالتاء والكاف ، ونحوهما . قال ابن يعيش : « وإنما أتى بالمضمرات كلها ، لضرب من الإيجاز ، واحترازاً من الإلباس ، فأما الإيجاز فظاهر ، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم . . . والمضمرات لا لبس فيها ، فاستغنت عن الصفات، لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات ، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة »[٢] ، فقوله كجزء من الاسم للدلالة على أن المتصل لا يكون بمفرده ، واتصاله بغيره ، يجعله كجزء مما يتصل به .

١٢ـ الاستغناء عن الضمير بالألف واللام :

أشار ابن مالك في أكثر من موضع إلى أنه قد يستغنى عن الضمير بالألف واللام ، مثل : « مررت على رجل حسنةٍ العين ، قبيح الأنف ، والمعنى حسنة عينه ، قبيح أنفه»[٣] . من الملاحظ أن الاستغناء أثر في الوظيفة النحوية لما لحقته الألف واللام ، فالكلمة المقترنة بالألف واللام مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وما قبلها نعت حقيقي ، ولو

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨١/٢ .
(٢) المصدر السابق ، ٨٤/٣ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ١٠١/٣ .

كانت الكلمة متصلة بالضمير لأعربت فاعلاً وما قبلها نعت سببي .

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى : « وإن للمتقين لحسن مآب. جنات عدن مفتحة لهم الأبواب » ، أي مفتحة لهم أبوابها[1] .

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى : « قُتِل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود »[2] ، أي : أصحاب أخدودهم ، وهذه اللام عهدية ذهنية .

وقد يستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه ، نحو : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا »[3] ، أي حج بيته .

١٣- الاستغناء باستكنان الضمير :

يستغنى باستكنان الضمير عن إبرازه لعدم اللبس ، وذلك في مثل قول الشاعر :

إن الذي لهواكِ آسف رهطه لجديرة أن تصطفيه خليلا[4]

أي : تصطفيه خليلها .

١٤- الاستغناء بالاسم الظاهر عن الضمير :

قد يكتفي بالظاهر عن المضمر ، وأشار ابن مالك إلى ذلك في قوله : « إنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر في الإخبار ، مثل قول الشاعر :

فياربّ ليلى أنتَ في كلّ مَوْطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أراد : وأنت الذي في رحمته ، فاستغنى بالاسم الظاهر عن الضمير ، ومثله :

سعادُ التي أضناكَ حبُّ سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ٣/١٠٣ .
(٢) المصدر السابق ، ٣/٣٣٧ .
(٣) المصدر السابق ، ٣/٣٣٧ .
(٤) المصدر السابق ، ١/٣٠٨ .

أراد : سعاد التي أضناك حبها ، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها »[1] وهذا الاستغناء مرده أمن اللبس في فهم المعنى ، وقد يكون السبب في ذكر الظاهر التأكيد .

١٥ـ الاستغناء عن ذكر صاحب الضمير :

قد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير ويذكر الضمير ، ولا يكون ذلك إلا بدليل ، إما التصريح اللفظي ، أو حضور مدلوله ضمناً أو علما ، أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير ، أو مصاحب بوجه ما[2] ، والأمثلة على ذلك غير قليلة ، منها قول الشاعر :

إذا نُهِيَ السَّفيه جَرَى إليْه وخَالَف والسَّفيه إلى خلاف

فالهاء في إليه عائدة إلى السفه ، فإنه جزء مدلول السفيه[3] . أي استغنى عن ذكر السفه مكتفيا بالضمير ، لوجود دليل ، وهو السفيه ، والسفيه كل ، والسفه جزء مما يشتمل عليه السفيه .

ويستغنى أيضاً عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلا وكون المذكور جزءاً ، فإن الجزء يدل على الكل ، كما يدل الكل على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولا ينفقونها في سبيل الله » فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل : والذين يكنزون أصناف ما يكنزون ولا ينفقونها . ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

ولو حلفت بين الصفا أمُّ مَعْمَر ومروتها بالله بَرَّتْ يمينها

فأعاد الضمير إلى مكة ، لأن الصفا جزء منها ، وذكر الجزء مُغْنٍ عن ذكر الكل في بعض الكلام . . . ومن ذلك قوله تعالى : « كل من عليها فان » فيكون الضمير للدنيا ، وإن لم يجز ذكرهما في هذه السورة ، لأن ما جرى ذكره بعضها والبعض يدل »[4] ، فالجزء يدل على الكل .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢١٢/١ .
(٢) المصدر السابق ، ١٥٦/١ .
(٣) المصدر السابق ، ١٥٧/١ .
(٤) المصدر السابق ، ١٥٨/١ .

كما يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما ، كالاستغناء بمستلزم عن مستلزَم ، فمن ذلك قوله تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » ، فعُفى يستلزم عافياً ، فاغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من إليه عليه »[1] .

ويستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكراً أو استحضاراً ، كذكر الخير وحده متلواً بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده ، كقول الشاعر :

وما أدْري إذا يَمَّمْتُ أمرا أريدُ الخيرَ أيُّهما يليني[2]

والخلاصة أنه يستغنى عن ذكر صاحب الضمير ، ويكتفي بذكر الضمير في وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على صاحبه .

١٦- الاستغناء بالضمير المتصل عن المنفصل .

أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : « لا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في فَعَلْتُ ، لا يجوز أن تقول فَعَل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ، ولا يقع نحن في موضع (نا) التي في فعلنا ، لا تقول فَعَلَ نحن »[3] .

١٧- الاستغناء بين تاء المخاطب وكاف المخاطب .

الكاف حرف خطاب كتاء أنت ، تدل على أحوال المخاطب في حرفيتها بما تدل في اسميتها ، فيقال : ذاكَ وذاكِ وذاكم وذاكنَّ ، كما يقال : رأيتكَ ، ورأيتكِ ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكُنَّ ، فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية ، كما استوى اللفظ بتا أنت وتاء فعلت[4] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٥٨/١ .
(٢) المصدر السابق ، ١٥٩/١ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٣٥٠/٢ .
(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢٤٥/١ .

وربما يقال في خطاب جمع الذكور كما يقال في خطاب الواحد ، فيغني خطاب الواحد عن خطاب الجمع كما في قوله تعالى : « ذلك خير لكم وأطهر » فأغنى ذلك عن ذلكم ، ولم يغن أنت عن أنتم »[1] .

ويذكر ابن مالك السبب الذي من أجله لا يستغنى بـ " أنت عن أنتم " وأمكن الاستغناء بـ " ذلك " عن " ذلكم " فيقول : « ذلك أن الذال والألف ، قد يستغنى بهما عن الكاف ، عند تقدير القرب أو قصد الحكاية ، كقوله تعالى : هذا ما توعدون ليوم الحساب » . . . فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها ، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء ، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم »[2] وذلك لالتباس المعنى ، وصعوبة تحديد مَنْ المقصود ، ولذا يجب مع التاء ما يجب مع الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع .

ولعل السبب أيضاً في ذلك « أن التاء لا يستغنى عنها ، والكاف يستغنى عنها ، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه . ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك »[3] .

وثمة ضرب من التاء لا يستغنى به ولا يستغنى عنه ، وهي التي تعرف بتاء التأنيث ، ويقارن ابن مالك بينها وبين تاء الفاعل فيقول : « ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها في تقدير الانفصال ، وأنها بمنزلة كلمة ثانية ، مع أنها جزء كلمة مفردة ، لا يستغنى بها ، فيحسن السكوت عليها ، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها ، بخلاف تاء فعلتُ ، فإنها جزء كلام تام ، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها ، نحو : فعل زيد ، وما فعل إلا أنا »[4] .

وسواء أكانت تاء التأنيث أم تاء الفاعل ، فإن كلتيهما وحدتان صرفيتان مقيدتان ،

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢٤٦/١ .
(٢) المصدر السابق ، ٢٤٦/١ .
(٣) المصدر السابق ، ٢٤٧/١ .
(٤) المصدر السابق ، ١٢٥/١ .

لا تقوم كل وحدة منهما بمفردها إقامة مستقلة ، فلا يقال : تْ ، ولا يقال : تِ ، إذ لا تعطي كل منهما معنى محدداً . صحيح أن تاء التأنيث حرفية ساكنة ، تأتي علامة على تأنيث الفاعل في الجملة ، لكنها لا تشغل وظيفة نحوية في التركيب . وصحيح أن تاء الفاعل اسمية متحركة ، تشغل وظيفة الفاعل في الجملة ، ولكن في النهاية تبنى كل منهما وحدة صرفية مقيدة ، لا توجد بمفردها أو دون الاتصال بوحدة صرفية حرة .

١٨- الاستغناء عن ذكر كاف الخطاب ،

قد يستغنى عن ذكر كاف الخطاب مع اسم الفعل " رُوَيْدا " الذي يقوم مقام الفعل الدال على الأمر ، قال سيبويه : « واعلم أن رُوَيْداً تلحقها الكاف وهي في موضع أفْعَلَ ، وذلك قولك : رُوَيْدَكَ زيداً ، ورويدكم زيداً . وهذه الكاف التي لحقت رويداً ، إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ، لأن رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى ، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره »[1] . فأمن اللبس سبب في الاستغناء عن كاف الخطاب .

١٩- الاستغناء باسم الإشارة ،

قال الجمهور في اسم الإشارة إنه مبني لتضمن معنى حرف الإشارة ، ومرادهم بذلك أن الإشارة ، معنى من المعاني النسبية الحقيقة بأن يوضع لها حروف ، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة ، فلذلك قيل في حد اسم الإشارة ، إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه»[2] ، ثم ذكر ابن مالك في موضع آخر قوله : « استغنوا عن وضع حرف إشارة ، يتضمن أسماء لمعناها ، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه : الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه »[3] .

وقد يستغنى باسم الإشارة عن (أي) فيوقعونها موقعها ، فيقولون ياذا الرجل ،

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٤٤/١ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٨٠/١ .
(٣) المصدر السابق ، ٢٥٢/١ .

وياهذا الرجل فيكون (ذا) وصلة كما كانت أي »[1] . ولعل الغرض من الاستغناء هذا التأكيد على أن المنادى هو المقصود حقيقة .

٢٠ـ الاستغناء بتثنية الأسماء الموصولة :

الموصول اسم افتقر إلى ما بعده من الجملة الصريحة أو المؤولة ، تكون صلة الموصول، والغرض منها تحصيل الوضوح للموصول ، وهو أنواع ، منه ما يكون للمفرد مثل : الذي والتي ، ومنه ما يكون للمثنى ، مثل : اللذان ، اللتان ، ومنه ما يكون للجمع ، مثل : الذين ، اللاتي أو اللاتي أو اللواتي .

وقد استغنوا في التثنية بقولهم : اللذان واللتان عن اللذَيين واللتيين ، فاعتبروا أخف اللفات ، وإن كان أقل من الذي والتي ، وذلك أن المفرد أخف من المثنى »[2] ، والغرض هنا التخفيف .

٢١ـ الاستغناء عن الإضافة :

ذكر ابن مالك أن قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجري في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة واللام »[3] . وفي مثل : « جاءني الرجلان كلاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، تلزم إضافتها إلى ضمير المؤكد ، ليعلم أنها تأكيد له ، وليست اسماً شائعاً بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما ، فإنها لا تلي العوامل ، ولا تكون إلا تأكيداً ، فاستغنت عن الإضافة »[4] . والشيء لا يعرف بنفسه، لأنه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التعريف ، لأن نفسه موجودة غير مفقودة ، وليس في الإضافة إلا ما فيه[5] ، وهي لا تكون إلا لغرض تعريف ما تضاف إليه وتحديده وتعيينه .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧/٢ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٩١/١ .
(٣) المصدر السابق ، ١١٥/١ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٣٠/٢ .
(٥) المصدر السابق ، ٩/٣ .

٢٢- عدم الاستغناء عن الإضافة :

لا يستغنى عن الإضافة معنى ولفظا إلى نكرة تماثل ما هي له لفظا ومعنى ، نحو: دعوت امرأ أي امرئ ، أو معنى لا لفظاً ، نحو : دعوت امرأ أي فتى .

فأما في الشرط والاستفهام ، فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها ، إن كان المضاف إليه معلوماً ، كقوله تعالى : « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » فهذا مثال الاستغناء عن المضاف إليه في الشرط . وفي الاستفهام مثل قول ابن مسعود رضي الله عنه « ثم أيٌ ؟ قال : بر الوالدين ، قلت : ثم أيٌ ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . وهي فيهما مع النكرة بمنزلة كل ، ومع ، المعرفة بمنزلة بعض ، ولهذا يقال في التنكير : أيٌ رجلين أتيا ؟ وأي رجال ذهبوا ؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول : كل رجلين أتيا ، وكل رجال ذهبوا ، ويقال في التعريف : أي الرجلين أتى ؟ وأي الرجال ذهب ؟[1] بحذف ضمير التثنية والجمع .

٢٣- الاستغناء عن ظهور الفاعل :

يظهر الفاعل مع الفعل المسند إلى ألف الاثنين وواو الجمع ، أما مثل : افعل في الأمر للواحد لا يظهر ضميره ، ويظهر في التثنية والجمع ، نحو : افعلا ، وافعلوا ، وكذلك (تفعل) إذا خاطبت واحداً ، لا يظهر له صورة ، وتظهر العلامة في التثنية والجمع ، نحو : تفعلان وتفعلون ، فأما « أفعل إذا أخبر عن نفسه ، ونفعل إذا أخبر عن نفسه وعن غيره ، فلا يظهر له صورة فاعل البتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل ، نحو : الهمزة في أفعل ، والنون في نفعل »[2] ، كما أن كل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغنى بمعناه عن لفظه[3] .

وقد تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ، لكونها « دلائل على الفاعلين : مَنْ

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/٢٢١ - ٢٢٢ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣/١٠٩ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/١٢٠ .

هم ، وما هم وكم عدتهم ؛ نحو : أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل »[1] ، ولأن هذه الأحرف تدل على الفاعل ، فاستغنى عن ذكره .

٢٤- استغناء المسند بالمسند إليه :

ذكر المبرد أن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح، حدث معنى ، واستغنى الكلام[2] . فالمبتدأ يستغنى بالخبر ، والفعل يستغنى بالفاعل. فإذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام . وقولهم: دارى خلف دارك فرسخاً ، فانتصب ، لأن خَلْفَ خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى »[3] ، وإذا قلت : هذا زيد ، استغنى الكلام بالابتداء وخبره[4] ، فاستغنى هنا بمعنى تم الكلام وحسن السكوت عليه .

ويستغنى المبتدأ بالخبر إذا كان ظرفاً ، لكونه بمعنى استقر ، تقول : زيد خلفك ، وزيد أمامك ، وعبد الله عندكم ، لأن فيه معنى استقر عبد الله عندك[5] . ويشبه الجار والمجرور بـ " في " الظرف في الدلالة على معنى الاستقرار ، « ويدلك على ذلك أنك تقول : إن فيها زيداً ، فيصير بمنزلة قولك : إنَّ زيداً فيها ، لأن فيها لما صارت مستقراً لزيد ، يستغنى به السكون وقع موقع الأسماء »[6] . ويعلل سيبويه ذلك بقوله : « لأنه مستقرٌ لما بعده وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله ، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه ، فلمَّا جمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا في الاستغناء كقولك : هذا عبد الله . وذلك قولك : فيها عبد الله ، ومثله : ثَمَّ زيد ، وههنا عمرو ، وأين زيد ، وكيف عبد الله ، وما أشبه ذلك»[7] .

---

(١) ابن جنى ، الخصائص ، ٢٢٦/١ .
(٢) المبرد ، المقتضب ، ١٢٦/٤ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٤٠٦/١ ، ٤١٧ ؛ وانظر : شرح التسهيل ، ٣١٤/١ .
(٤) المبرد ، المقتضب ، ٣٠٨/٤ .
(٥) المبرد ، المقتضب ، ٣٢٩/٤ ؛ وانظر : شرح المفصل ، ٩٠/١ .
(٦) سيبويه ، الكتاب ، ٨٨/٢ .
(٧) المصدر السابق ، ١٢٨/٢ .

٢٥- الاستغناء عن خبر المبتدأ بما يسد مسده .

القصد من هذا أن يكون الذي تم به معنى الجملة ليس خبراً في الأصل ، بل هو يشغل وظيفة نحوية أخرى ، ولما اقترن بالمبتدأ سد مسد الخبر ، وحسن السكوت عليه ، لتمام المعنى واخباره عن المبتدأ ، فاستغنى به ، ويقع ذلك في مواضع متعددة منها :

الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر ، نحو قولهم : زيد سيراً سيراً ، وبمصدر محصور ، كقولهم : إنما أنت سيراً ، والأصل : زيد يسير سيراً ، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره ، وجعل تكرره بدلاً من اللفظ بالفعل فامتنع إظهاره ، لئلا يجتمع عوض ومعوض عنه ، وكذلك الأصل ، إنما أنت تسير سيراً ، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار في سببية التزام الإضمار ، وقد تجعل هذا النوع من المصادر خبراً قصداً للمبالغة[١] .

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ، ما رواه الكوفيون من قول العرب : حسبت العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها ، أي : فإذا هو يساويها[٢] . كما يستغنى عن خبر المبتدأ بالمفعول به ، حين يكون الخبر فعل قول ، فيحذف ويستغنى بالمقول ، كقوله تعالى : « والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى . إن الله يحكم بينهم » أي يقولون : ما نعبدهم ، فيقولون خبر ، وما نعبدهم في موضع نصب به ، فأغنى عنه »[٣] .

ويستغنى بالبدل عن الخبر ، إذ « يمكن في : ليس الطيب إلا المسك إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يجعل " الطيب " اسم ليس ، والمسك بدل منه ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليس الطيب في الوجود إلا المسك ، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء به في نحو : لا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار »[٤] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/٣٢٤ .
(٢) المصدر السابق ، ١/٣٢٥ .
(٣) المصدر السابق ، ١/٣٢٥ .
(٤) المصدر السابق ، ١/٣٨٠ .

كما يستغنى عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره وذلك في مثل روى الأخفش من قول بعض العرب : زيد قائماً ، والأصل : ثبت قائماً ، أو عرف قائماً . . . وهي عارية من الشروط المعتبرة في نحو : ضربي زيداً قائماً »[1] .

٢٦- الاستغناء عن اسم كان :

كان وأخواتها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، فترفع الأول اسماً لها ، وتنصب الثاني خبراً لها ، ومثل هذه الأفعال لا يستغنى عن الخبر ، لكونها مجردة من الحدث، فلا تستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث .

وقد يستغنى عن اسم كان إذا كان معلوماً لمن تحدثه ، « ومثل ذلك قول العرب : «من كَذَب كان شراً له ، يريد كان الكذبُ شراً له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب ، لقوله كَذَب في أول حديثه »[2] .

٢٧- الاستغناء بخبر أن :

ذكر سيبويه في حديثه عن ظن وأخواتها ، تحت عنوان « هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى »[3] أن قول « فأما : ظننت أنه منطلق ، فاستغنى بخبر أنَّ ، تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغنى ، وإنما يقتصر على هذا إذا اعُلِمَ أنه مستغن بخبر أنَّ »[4]، أي يكتفي به .

٢٨- استغناء الكلام بعد لكن :

تدخل لكنَّ المشددة على جملة تصرفها إلى الاستئناف ، ولشبهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها ، مغايراً له ، وتقع بعد النفي والإثبات ، فإن كان ما قبلها موجباً ، كان ما بعدها منفياً ، وإن كان ما قبلها منفياً ، كان ما بعدها موجباً ، لأن ما

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٢٥/١ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣٩١/٢ .
(٣) المصدر السابق ، ١١٨/١ .
(٤) المصدر السابق ، ١٢٥/١ - ١٢٦ .

بعدها كلام مستغن ، فمعناه ينبئ عن المغايرة ، ولا حاجة إلى الأداة النافية ، بل إن كان فحسن ، وإن لا فلا ضرورة إليه ، . . مثل : « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » ومثل : فارقني زيد لكن عمرا حاضر »[1] .

٢٩- الاستغناء عن اسم (ما) .

أجاز الأخفش في نحو : ما أحد قائماً إلا زيد ، أن يقال : ما قائماً إلا زيد ، بحذف اسم ما ، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا ، ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديراً بالرد ، لأن المراد فيه مجهول ، لاحتمال أن يكون أصله : ما أحد قائماً إلا زيد ، وأن يكون أصله ما كان قائماً إلا زيد ، وما كان هكذا فالحكم يمنعه أولى من الحكم بجوازه ، لأن شروط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينا لا محتملا[2] .

٣٠- ما كان بحذفه مستغنى عنه ،

المقصود بهذا ما كان فضلة في الجملة ، مثل المفاعيل الخمسة ، والحال ، والظرف ، والمصدر ، ونحو ذلك مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم تخل بالكلام ، لأنك بحذفه مستغن ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغن الفعل ، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنى ، إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر . . . فكل هذا زيادة في الفوائد ، وإن حذفت استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك[3] .

ولو قلت زيد قائم في الدار ، كان قولك (في الدار) فضلة مستغنى عنها ، لأنك إنما قلت : زيد قائم ، فاستغنى زيد بخبره[4] .

٣١- الاستغناء عن ذكر المفعول الثاني ،

إذا قلت : ظننت زيداً أخاك ، أو علمت زيداً ذا مال ، فلا يجوز الاقتصار على

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨/ ٨٠ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/ ٣٧٢ ؛ وانظر : شرح الرضى ، ٢/ ١٩٠ .
(٣) المبرد ، المقتضب ، ٣/ ١١٦ .
(٤) المصدر السابق ، ٤/ ٣٠٠ .

المفعول الأول ؛ لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثاني ، ولم يكن بد من ذكر الأول ليعلم من الذي عُلِم هذا منه ، أو شُك فيه من أمره ؟

فإذا قلت ظننت أن زيداً منطلق ولم تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ، لأن المعنى : ظننت انطلاقاً من زيد ، فلذلك استغنيت »[1] .

وقد يحذف مفعول الفعل الأول الذي يليه فعل وفاعل ومفعول للاستغناء عنه ، فإذا قلت : ضربت وضربني زيد ، برفع زيد ، أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل ، والفاعل حقه الرفع . . . وحذفت مفعول الأول استغناء[2] .

٣٢ـ الاستغناء بالمفعول عن الفعل الذي يكون مصدراً :

قيل في قوله تعالى : « بأيّكم المفتون » إن الباء زائدة ، على حد زيادتها في تنبت بالدهن في أصح القولين ، والمراد : فستبصروا ويبصرون « أيكم المفتون » ، واستغنى بهذه المفعولات عن الفعل الذي يكون مصدراً ، لأن فيه دليلاً على الفعل[3] .

٣٣ـ الاستغناء بالظرف :

يستغنى بظرف المكان في الإخبار عن اسم العين والمعنى ، مثل : محمد عندك ، والحق معك ، أي استقر . ولكن « لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالباً ، إلا إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت ، كالرطب والكمأة ، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف زمان يفيد ، كقولك : الرطب في شهر كذا ، والكمأة في فصل الربيع »[4] .

٣٤ـ الاستغناء بالليالي دون الأيام :

يؤرخ بالليالي لسبقها ، فلا ريب في أن أول الشهر ليلة وآخره يوم ، وقد علم أن

---

(١) المبرد ، المقتضب ، ٣٣٩/٢ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧٨/١ .
(٣) المصدر السابق ، ٥٣/٦ .
(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣١٩/١ .

لكل ليلة يوماً يتلوها ، فلذلك استغنى في التاريخ بالليالي عن الأيام . فإذا قيل : كتب لخمس خلون ، فمعناه لخمس ليال خلون ، فقصدت الليالي وسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها[1] .

٣٥- استغناء الحال عن الواسطة :

يقصد بالواسطة هنا حروف الجر ، وثمة ادعاء أن حق الحال إذا عُدى العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدَّي إليه بتلك الواسطة ، فيقال لمدعي ذلك : لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن واسطة ، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة ، ولذا يعمل فيها ما لا يعدي بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني[2] .

٣٦- الاستغناء عن إظهار بعض في الاستثناء :

قد يكون الاستثناء بـ " ليس " و " لا يكون " وذلك قولك : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لا يكون زيداً ، وما أتاني أحد لا يكون زيداً ، كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً ، وترك إظهار بعض استغناء ، كما ترك الإظهار في لات حينَ »[3] .

٣٧- الاستغناء عن ذكر أداة النداء والمنادى :

ذكر سيبويه أن " لحاق الكاف باسم الفعل " رُوَيْد " كقولك : يا فلان ، للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل ، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك، فتركت يا فلان حين قلت : أنت تفعل ، استغناء بإقباله عليك »[4] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ٤١٠ .
(٢) المصدر السابق ، ٢/ ٣٣٩ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢/ ٣٤٧ .
(٤) المصدر السابق ، ١/ ٢٤٤ بتصرف .

٣٨- الاستغناء عن تمييز الواحد والاثنين :

يتميز العددان (واحد) و (اثنان) بخصائص ، هي : يأتيان بعد المعدود ، ويتفقان مع المعدود تذكيراً وتأنيثاً وإعراباً ، وتعريفاً وتنكيراً ، ويمكن الاستغناء عنهما والاكتفاء بالمعدود ، مع عدم تغير المعنى ، قال ابن مالك : « استغنى عن تفسير [تمييز] الواحد والاثنين ، لأن الشئ إذا اقتصر على واحده أو مثناه ، عُرف جنسه ، فلذلك افتقر في الثلاثة فما فوقها إلى عدد مفسر ، واقتصر على ذكر الواحد والمثنى ، فقيل : درهم ودرهمان ، ولم يقل : واحد درهم ، ولا اثنان درهم »[(١)] .

٣٩- الاستغناء عن التمييز في تركيب المدح والذم :

قد يكون المدح بـ " نعم " و " حبذا " والذم بـ " بئس " و " لا حبذا " ، و « " ذا " من "حبذا" يجري مجرى الجنس ، من حيث إنها اسم ظاهر يكون وصلة إلى أسماء الأجناس ، ولذلك لا يوصف إلا بها ، ومجرى المضمر في نعم من جهة إبهامه ، ووقوعه على كل شئ، كما كان المضمر على شريطة التفسير ، كذلك ، ولذلك فسِّر [أي مُيِّز] بالنكرة ، فقيل : حبذا رجلاً، كما تقول : نعم رجلاً ، إلا أنه في حبذا يجوز ألا تأتي بالمفسر ، وتقول : حبذا زيد ، ولا يجوز ذلك في " نعم " فلا تقول : نعم زيد ، وذلك لأن " ذا " اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس ، على ما ذكرنا ، فاستغنى عن المفسر لذلك ، فكماتقول : نعم الرجل زيد ، ولا تأتي بمفسر ، كذلك تقول: حبذا زيد ، ولا تقول : نعم زيد »[(٢)] .

٤٠- الاستغناء عن ذكر الجمع في تمييز العدد :

تمييز الأعداد من ١١ - ٩٩ يكون مفرداً منصوباً ، وتمييز مائة وألف ونحوهما يكون مفرداً مجروراً ، « فإذا قلت : خمسة عشر ، ونحوه ، فقد بنيت العدد ، فلم تحتج إلى النوع ، فجئت بواحد منكور يدل على جنسه ، لأنك قد استغنيت عن ذكر

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/٣٩٥ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧/١٤٢ .

الجماعة»[1] ؛ إذ « معنى قولك : عشرون درهماً ، إنما هو عشرون من الدراهم ، لأن (عشرون) وما أشبهه اسم عدد فإذا قلت : هذا العدد ، فمعناه : من ذا النوع ، فلما قلت درهما ، جئت بواحد يدل على النوع، لاستغنائك عن ذكر العدد »[2] .

٤١ ـ الاستغناء عن الصفة أو الوصف :

الوصف تابع مستغنى عنه[3] ، ولا تكون الصفة إلا اسما ظاهراً ، ففي قوله عز وجل : « هو الحق مصدقا » فإن الحق لا يكون صفة لـ " هو " ، من قبل أنّ هو اسم مُضْمَر، والمُضْمَر لا يوصف بالمُظْهَر أبداً ، لأنه قد استغنى عن الصفة ، وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة، فمن ثم لم يكن في هذا الرفع كما كان في " هذا الرجل " ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بهو الرجل ، لم يجز ولم يحسن ، ولو قلت : مررت بهذا الرجل، كان حسناً جميلاً »[4] .

والضمائر أعرف المعارف وأخصها ، وذلك « لأنك لا تضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود ، ومن يعنى ، أو تفسير يقوم مقام الذكر ، ولذلك استغنى عن الوصف »[5] .

٤٢ـ الاستغناء عن موصوف :

قد يكثر استعمال الصفة كثرة تشبه الأسماء ، فيغلب عليها أن تستخدم دون الحاجة إلى ما تصفه ، مثل : " حواء " ، فإن حواء علم امرأة فنقول من " حواء " أنثى "أحوى " ، وبطحاء صفة مقابلة في الأصل لأبطح ، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف ، فأشبهت الأسماء ، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء »[6] ، أي معاملة

---

(١) المبرد ، المقتضب ، ١٦٣/٢ .
(٢) المصدر السابق ، ٦٦/٣ .
(٣) المصدر السابق ، ٣٩٩/٤ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٨٧/٢ - ٨٨ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٦/٣ .
(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١١٣/١ - ١١٤ .

الأسماء ، يمكن أن تستغنى عن الوصف .

ويشير سيبويه إلى ذلك بقوله : « ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم ، واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما يقولون : بطحاء وجرعاء وبرقاء ، فجاء مؤنثه كمؤنث أحْمَرَ »[1] . وهذه الصفات تستعمل اسماً ولا تحتاج إلى وصف أو موصوف .

٤٣- الاستغناء بالنعوت المتوالية :

قد تتعدد النعوت لمنعوت واحد ، « فإذا كثرت النعوت والمنعوت لا يتعين إلا بجميعها لزم إتباعها ، كقولك : ابتني برجل مسلم عربي النسب فقيه نحوي كاتب حاسب ، واكسه من الثياب الجديدة السابغة المخيطة أحسنها ، فهذه النعوت المتوالية على هذا الوجه وأشباهها بمنزلة نعت واحد لا يستغنى عنه ، فلا تقطع . فلو حصل التعيين بدونها جاز للمتكلم أن يتبعها ، وأن يقطعها »[2] .

٤٤- الاستغناء بالوصف عن الوزن الصرفي :

إذا كان الفعل على ثلاثة أحرف ، فمن الممكن أن تصف المكان بكثرة الشيء فيه ، مستخدما الوزن الصرفي " مَفْعَلَة " ، مثل : أرض مأسدة ، ومسبعة ، ومذأبة ، للكثيرة الأسود والسباع والذئاب ، وعلى هذا يكون القياس ، إذا كان على ثلاثة أحرف .

« ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف ، من نحو : الضفدع ، والثعلب ، كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا : كثيرة الثعالب ، ونحو ذلك . وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها »[3] . ولو قلت من بنات الرباعي على قولك مأسدة ، لقلت: مُثعلبة ، على طريقة اسم المفعول من غير الثلاثي .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٢٠١ - ٢٠٢ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/٣١٩ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٤/٩٤ .

٤٥- الاستغناء بالعطف عن التثنية :

لا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فصل ظاهر أو مقدر . وقد سبقت الإشارة إليه ، وليس القصد التثنية الحقيقية ، لأنه يدل على أكثر من اثنين ، فمثال الاستغناء بالعطف عن المثنى وتجريده من علامات التثنية ، قول جرير :

تجري بنا نُجُبٌ أفنى عرانكها خمسٌ وخمسٌ وتأويبٌ وتأويبٌ

فهو كما نرى لا يدل اللفظ على التثنية ، لكونه يدل على أكثر من اثنين ، واستعمال العطف في موضع الجمع ، لا سبيل إليه لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة ، ولأن الجمع ليس محدوداً ، فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل بالمثنى»[1] . فالاستغناء عن التثنية هنا يهدف إلى التكثير .

وأما الاستغناء بالعطف عن التثنية لفصل ظاهر ، فقولك : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز .

ويستغنى بالعطف عن التثنية لفصل مقدر فمثل قول الحجاج ، وقد نعى له في يوم واحد محمد أخوه ، ومحمد ابنه : سبحان الله ، محمد ومحمد في يوم واحد[2] .

٤٦- الاستغناء بالتثنية عن العطف :

أشار ابن مالك إلى أن " مقتضى الدليل ألا يثني ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية ، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع ، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد ، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر ، استغنى فيهما بالتثنية عن العطف ، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد ، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد ، كما منع في نحو : مساجد ومصابيح . وفي المثنى

---

(١) راجع : ابن مالك ، شرح التسهيل ٦٨/١ .
(٢) المصدر السابق ، ٦٩/١ .

والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين في كلمة واحدة ... والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره ، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره ، ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع ، مثل : فئتان ، جمعان »[1] .

٤٧- الاستغناء بكلمة نفس عن الضمير المتصل :

لا يجوز أن تقول : ضربتني ولا ضربتُ إيّايَ ، لا يجوز واحد منهما ، لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإيّايَ ضربت ... كما لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربْكَ ، ولا اقتُلكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ ، لما كان المخاطب فاعلاً ، وجعلتَ مفعوله نفسه قبُح ذلك ، لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسَك ، وأهلكت نفسك عن الكاف هاهنا وعن إيّاكِ[2] .

كما لا يجوز للمتكلم أن يقول : اهلكتُني ، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفعُ نفسي عن (ني) وعن إيّاي ... وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول : ضَرَبَه إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه ، لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إيّاه بقولهم ظلَم نفسه وأهلك نفسه »[3] .

٤٨- عدم الاستغناء في الصلة بالبدل عن المبدل منه :

قد لا يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، كقولك : أحسن إلى الذي وصفت زيداً ، بالنصب على البدل من الهاء المقدرة وبالجر بدل من الموصول وبالرفع على جعله خبر مبتدأ ، وخالف في جواز ذلك السيرافي وغيره[4] .

---

(١) راجع : ابن مالك ، شرح التسهيل ١/١٠٥ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢/٣٦٦ .
(٣) المصدر السابق ، ٢/٣٦٧ .
(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢/٦٢٦ ؛ وانظر : شرح التسهيل ، ٣/٣٣٩ .

٤٩- الاستغناء عن لفظ القسم :

قد يستغنى بـ " جَيْر " عن لفظ القسم ، وهو مراد كقول الشاعر :

قالوا قُهرتَ فقلتُ جَيْر ليعلمَنْ ... عمّا قليل أيُنا المقْهورُ

ويحكي الفراء أن العرب تقول : لا جَرَمَ لآتينّكَ ، ولا جَرَمَ لقد أحسنت ، يريد أنهم يستغنون بها عن القسم قاصدين بها معنى حقاً ، وقد يجاب بجير دون قسم مراد ، كما يجاب بأخواتها فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم[1] . . .

وثمة خلاف حول " جَيْر " بصدد نوعها ، « فمذهب سيبويه أنها اسم وقد تفتح راؤها ، وذهب قوم إلى أنها حرف من حروف الإجابة ، وقيل هي مصدر ، والمعنى حَقّاً لأفعلن ، وبنيت لقلة تمكنها ، لأنها لا تستعمل إلا في القسم ، وقيل ظرف ، وبُنى لقلة تمكنه ، وكأنه قال لا أفعل ذلك أبداً ، وقيل اسم فعل وبنيت ، لأنه الأصل على الكسر ، على أصل التقاء الساكنين ، وجاء الجمع بين أجل وجير ، قال طفيل :

فقلن على البردىّ أول مَشربٍ ... أجلْ جير إن كانت رواء أسافله[2]

٥٠- الاستغناء عن القسم بجوابه وعن الشرط بجوابه :

يقع الاستغناء بجواب القسم لتقدمه ، نحو : والله إنْ جئتني لأكرمنك ، والاستغناء بجواب الشرط لتقدمه ، نحو : إنْ والله جئتني أكرمك[3] . وذكر الرضى أنه « يستغنى كثيراً ، عن القسم بجوابه ، إن أكد بالنون ، نحو : لأضربنّك[4] .

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به ، كقوله :

وأقسم لو شيء أتانا رسوله ، أي : أقسم بما يُقسم به[5] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/ ٢٢٠ .
(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢/ ٣٩٤ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/ ٢١٦ ؛ وانظر : المصدر السابق ، ٢/ ٤٩٣ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ، ٤/ ٣١٨ .
(٥) المصدر السابق ، ٤/ ٣١٨ .

٥١- الاستغناء عن المستغاث من أجله :

الاستغاثة دعاء المنتصِر المنتصَر به ، والمستعين المستعان به . وتدخل لام الاستغاثة على المستغاث به وعلى المستغاث من أجله ، سوى أن لام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث من أجله مكسورة للفرق ، فإذا قلت : يا لزيد بالفتح علم أنه مستغاث به ، وإذا قلت : يالِزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله[١] .

ويستغنى كثيراً عن المستغاث من أجله للعلم به ، بظهور سبب الاستغاثة ، كقول الفرزدق :

يا لتميم ألا لله دركُمْ لقد رميتم بإحدى المصمئلات[٢]

فالمستغاث من أجله مستغنى عنه لكونه معلوماً .

٥٢- الاستغناء عن التعجب مما استوفى شروطه بغيره :

للتعجب شروط كثيرة[٣] يجب أن تتوافر في الفعل الذي يراد التعجب منه ، فإذا فقد شرط منها أتى بصيغة التعجب من فعل مساعد متبوعاً بمصدر الفعل المراد التعجب منه ، مثل : ما أحسن حمرة الوردة ، وأحسن بحمرتها . . . وهكذا .

ومن الأفعال ما استوفى شروط ما يتعجب منه ، ولكن العرب استغنت عن التعجب منه بغيره ، وذلك : قام وقعد وجلس ضد أقام وسكر ، وقال من القائلة ، فتقول : ما أحسن قيامه، وكذا باقيها ، وقال ابن الحاج : أما القيام والقعود والجلوس فمعان لا يجوز التعجب منها ، لأنها مما لا يتصور فيها الزيادة والنقص ، فلا يرجع قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس ، فأما ما تكرر فعله وكثر كأن يقوم إنسان مرات عدة ، وآخر أقل منها ، أو أكثر منها ، فيمكن التعجب بأكثر أو أقل بلفظ الفعل نفسه[٤] .

---

(١) راجع : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٣١/١ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤١١/٣ ؛ وانظر : شرح الرضى ، ٣٥٣/١ .
(٣) راجع هذه الشروط في المصدر السابق الأول ، ٥٠/٣ ؛ وارتشاف الضرب ، ٤١/٣ - ٤٩ .
(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٤٦/٣ .

وإلى ذلك أشار سيبويه بعنوان خاص في قوله : « هذا باب يستغنى فيه عن " ما أفعله بما أفعل منه " وذلك في الجواب ، ألا ترى أنك لا تقول : أجْوِبْ به ، وإنما تقول : ما أجود جوابه ... وكذلك لا تقول : أجْوِبْ به ، وإنما تقول : أجود بجوابه ، ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله ، استغنوا بما أكثر قائلته[1] . وكلمة قائل مشتقة وليست مصدراً، واستغنى بالمشتق عن المصدر .

٥٣- الاستغناء عن المفضول :

لا يختلف التفضيل في شروطه التي يجب أن تتوافر فيما يصاغ منه عن شروط التعجب ، وهو يتكون من أركان ثلاثة ، وهذه الأركان تكاد توجد في كل حالة يقع فيها التفضيل ، إلا أنه في بعض الحالات « قد يستغنى عن المفضول للعلم به ، ولا يقام مقامه شيء ، كقولك : ما رأيت كزيد رجلاً أبغض إليه الشرُّ ، والأصل ما رأيت كزيد رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه »[2] . ولكنه استغنى عن المفضول للعلم به ، ولم يقم مقامه شيئاً .

وقد يستغنى عن تقدير مضاف في : ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل من زيد ، بأن يقال إن تقديره : ما رأيت أحداً أحسن بالكحل من زيد ، فأدخل " مِنْ " على زيد مع ارتفاع الكحل على حد إدخالها عليه مع جره ، لأن المعنى واحد ، وهذا وجه حسن لا تكليف فيه »[3] ولهذا نظائر يلحظ فيها المعنى ، ويرتب عليه الحكم .

٥٤- الاستغناء عن مرفوع المصدر :

المصدر الصالح قد يجاء به دون مرفوع ظاهر ولا مضمر ودون معمول آخر : وقد يجاء به دون مرفوع كائناً معه معمول آخر ، فالجائي دون مرفوع ولا غيره ، مثل : « ولا يرضى لعباده الكفر » ، والكائن معه معمول لا مرفوع معه ، مثل : فكُّ رقبة . أو

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٩٩/٤ ؛ وانظر : الخصائص ، ٣٩٢/١ ؛ وشرح التسهيل ، ٤٧/٣ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٦٦/٣ .
(٣) المصدر السابق ، ٦٦/٣ .

إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً » . وخص المرفوع بجواز الاستغناء عنه مع المصدر ، لأن الاستغناء عن غير المرفوع جائز مع كل عامل ليس من النواسخ ... وجاز أن يستغنى عن مرفوع المصدر دون مرفوع الفعل ، وما أشبهه مما ليس مصدراً ، لأن الفعل لو ذكر دون مرفوع لكان حديثاً عن غير محدث عنه »[1] .

وقد يستغنى المصدر إذا كان مبتدأ عن خبر بالحال ، مثل : حكمك مُسَمَّطا ، فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذاً ، لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو حكمك ، بخلاف : ضربي زيداً قائماً ، فإن صاحب الحال فيه فاعل المقدرة ، وهو ضمير عائد على زيد ، وزيد معمول المصدر المجعول مبتدأ . وإنما قلت : إن مسمَّطا حال من ضمير عائد على المصدر ، لأن التقدير : حكمك لك مُسَمَّطا ، أي مثبتا ، فصاحب الحال الضمير المستكن في لك ، وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم ، ونحو : ضربي زيداً قائماً ، الحذف فيه ملتزم»[2] .

ويجوز أن يؤتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول على خلاف اسم الفاعل ، « وإنما جاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول ، ولم يجز أن تأتي بعد اسم الفاعل إلا بالمفعول ، وذلك من قبل أن المصدر غير الفاعل والمفعول ، فلم تستغن بذكره عن ذكرهما ، وليس كذلك اسم الفاعل[3] .

٥٥ـ الاستغناء عن الحكاية :

الحكاية أن تجئ بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى ، كقولك : دعني من تمرتان ، وبدأتُ بالحمدُ لله ، وقرأت سورة أنزلناها[4] . أو هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام ، والمحكي قسمان : مفرد وجملة[5] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١١٢/٣ .
(٢) المصدر السابق ، ٢٧٩/١ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٦١/٦ .
(٤) الزمخشري ، الكشاف ، ١٤/١ ؛ وانظر : سيبويه ، الكتاب ، ٤١٣/٢ .
(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٣١٩/١ .

والحكاية تزيل توهم اللبس ، وهي ضرب من التغيير ، إذ كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل . وقد سوغوا الحكاية في الأعلام لما توهموه من تنكيرها ، ووجود التزاحم لما في الاسم ، فجاءوا بالحكاية لازالة توهم ذلك[1] .

فإذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فإن السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلُّهم عبدُالله : مَنْ عبد الله ؟ وإذا قال : رأيت عبد الله . قلت : مَنْ عبدَ الله ؟ وإنْ قال : مررت بعد الله - قلت : مَنْ عبدِ الله ؟ ولو قلت في جميع هذا : من عبدُ الله ؟ كان حسناً جيداً . وإنما حكيت، ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخرَ له مثلُ اسمه . والدليل على ذلك أنك لو قلت (ومَنْ) أو (فمَنْ) لم يكن ما بعدهما إلا رفعا، لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ، لأن العطف لا يكون مبتدأ[2] . أي أنه « إن جئت مع (مَنْ) بواو عطف أو فاء ، نحو قولك : فَمَنْ أو ومَنْ ، لم يكن فيما بعده إلا الرفع ، وبطلت الحكاية ، وذلك قولك إذا قال القائل : رأيت زيداً ، ومن زيدُ أو فمن زيد ، وإنما كان كذلك من قبل أنك لما أتيت بحرف عطف ، علم المسئول أنك تعطف على كلامه وتنحو نحوه ، فاستغنيت عن الحكاية[3] .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) راجع : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٩/٤ ، ٢٠ بتصرف .
(٢) المبرد ، المقتضب ، ٣٠٨/٢ ؛ وانظر المصدر نفسه ، ٢٥٦/٤ ؛ والكتاب ، ٤٠٨/٢ - ٤١٥ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٢٠/٤ .

خامساً : الاستغناء في مجال الفعل

لا يختلف الفعل عن القسمين السابقين في تردد مصطلح الاستغناء وشيوعه في المسائل ذات الصلة بالفعل ، وهي متنوعة بين صرفية ونحوية ، نذكرها على النحو التالي :

أ ـ الصرف :

يتعلق الاستغناء في هذا الجزء من الدراسة بأبنية الفعل وأوزانها المختلفة وتتمثل في الأبنية الآتية :

١ـ الاستغناء بـ « فعل » عن « فعل » :

المكسور العين من الأفعال يأتي بعد المفتوح العين ، فهو متوسط في خفته ، لأن الكسرة أقل ثقلاً من الضمة ، وأقل خفة من الفتحة ، والأغراض التي يأتي لها كثيرة متعددة، ومنها « الاستغناء به عن (فَعُل) لزوماً ، فيما لامه ياء ، كحيِيَ ، وعيِيَ فهو عيِيٌ ، وغبِيَ فهو غبِيٌ »[١] .

ومنها أيضاً الاستغناء بـ " فَعِل " عن " فَعُل " فيما ليس لامه ياء ، كـ " قوي " ونقي وسمن ، وحقها أن تكون على " فَعُل " ؛ لأنها بمعنى « مَتُن ونَظُف وشحُم ، وأضدادها ضعُف ونحُس وشخت . ومن أجل استحقاق معانيها بـ " فَعُل " التزم في أسماء فاعليها : فعيل ، أعني : قويا ونقيا وسمينا »[٢] .

٢ـ الاستغناء بـ « أفعل » عن « فعل » :

ذكر سيبويه تحت عنوان « هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته »[٣] ، مثل : جُنَّ، وسُلَّ ، وزُكِمَ ، وهذه الحروف جاءت على جننته وسَلَلْتُه ، وإنْ لم يستعمل في

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤٣٩/٣ .
(٢) المصدر السابق ، ٤٣٩/٣ - ٤٤٠ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٦٧/٤ .

الكلام. كما استغنى عن " قَطِع " بـ " قُطِعَ " ، وكذلك استُغنى عن جننتُ ونحوها بـ "أفْعَلتُ" . فإذا قالوا جُنَّ وسُلَّ ، فإنما يقولون جُعل فيه الجنون والسلُّ »[1] .

٣- الاستغناء بـ « فعل » عن « انفعل » :

الفعل المطاوع والمطاوَع لا يختلفان في المعنى ، وقد يختلفان في اللفظ ، فربما استغنى عن انفعلَ في هذا الباب فلم يستعمل ، وذلك قولهم : طردتُه فذهب ، ولا يقولون : فانطرد ولا فاطَّرد . يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره ، إذْ كان في معناه[2] .

وفي باب المغالبة ما يقع مثل هذا « ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته ، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك »[3] . أي أنه استغنى عن لفظ بلفظ آخر ، يتفق معه في المعنى .

٤- الاستغناء بـ « افتعل » و بـ « افعال » عن « فعل » :

قال سيبويه : « لم نسمعهم قالوا : فَقُر ، كما لم يقولوا في الشديد شدُد ، استغنوا عنه باشتد وافتقر ، كما استغنوا باحمارٍّ عن حَمِر ... وقالوا : رفيع ، ولم تسمعهم قالوا: رَفُع ، وعليه جاء رفيعُ ، وإن لم يتكلموا به ، واستغنوا بارتفع[4] .

٥- الاستغناء بمضارع المفتوح العين عن المكسور العين :

ما كان من الأفعال الثلاثية على فعِل بكسر العين ، فقياس مضارعه أن يجئ على يفعَل بفتح العين ، لازما كان كسلم ، أو متعديا كعلم ، وما كسرت عين مضارعه فمقصور على السماع .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٦٧/٤ .
(٢) المصدر السابق ، ٦٦/٤ .
(٣) المصدر السابق ، ٦٨/٤ ؛ وانظر : في المغالبة ، شرح التسهيل ، ٤٤١/٣ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٣٣/٤ .

فالمشهور في فعل الضلال ضلّلت تضل ، وروى عن بعض العرب : ضلِلت تضِل بالكسر في الماضي والمضارع ، ومقتضى القياس أن يقال : ضلِلت تضَل ، لكن استغنى بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها .

ويقال : وَرَى الزند ووَرِي إذا أخرج ناره ، ولم يقل في المضارع إلا يرى بالكسر ، استغناء بمضارع وَرَى بالفتح . ويقال أيضاً : فضَل الشيء وفضِل ، ولم يقل في المضارع إلا يَفْضُل بالضم ، استغناء بمضارع فضل بالفتح[1] .

هذا ما وقع لنا من مواضع ورد فيها الاستغناء ببنية عن بنية أخرى في إطار دراستنا للفعل صرفياً ، وفيما يتصل بدراسة الفعل من الجانب النحوي فهو ما سوف نتناوله في السطور التالية .

ب - النحو :

وفيما يتعلق بالفعل من حيث استخدامه في التركيب النحوي ، فقد وجدت حالات وقع فيها الاستغناء بالفعل عن فعل آخر ، أو يستغنى فيها بالفعل عن مشتق ، أو يستغنى فيها عن إظهار الفعل بذكر المصدر ، ونحو ذلك مما سنعرض له فيما يلي :

١- الاستغناء بلفظ الفعل الماضي الصحيح عن الماضي المعتل :

قال سيبويه : « وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ ، فإنهم يقولون : يدع ، ولا يقولون : وَدَع ، استغنوا عنها بترك . وأشباه ذلك كثير . . . فيدع على ودعت ، ويذر على وذرت ، وإن لم يستعملا ، استغنى عنهما بتركت »[2] .

وإلى ذلك أشار ابن جني في قوله : « ومما رفضوه استعمالاً ، وإن كان مسوغاً قياساً : وذر ، وودع ، استغنى عنهما بترك »[3] . فالقياس لا يمنع ، ولكن الرغبة في التخفيف ، وترك المعتل إلى الصحيح أديا إلى الاستغناء .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤٢٨/٣ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٥/١ ، ٦٧/٤ ؛ وانظر : المصدر السابق ، ٤٧/٣ .
(٣) ابن جني ، الخصائص ، ٣٩٢/١ .

وإنما منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضي ، وهذا المعنى لا ينقص حكمها ، وصار لـ " يدع " و " يذر " ، لما منعنا لفظ الماضي منهما ، استغناء عنه بـ " ترك : ، لم تنقص من حكم عملهما[1] .

٢- استغناء الماضي المتصرف باللام مع القسم ،

قد يستغنى الفعل الماضي المتصرف باللام (ويقصد اللام الواقعة في جواب القسم) في النثر والنظم ، ومن الاستغناء بها في النثر قوله تعالى : « ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا » وفي الحديث عن امرأة من غفار ، أنها قالت : « والله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ » وفي حديث سعيد بن زيد « أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : من أخذ شبراً من الأرض ظلما » الحديث . ومن الاستغناء بها في النظم قول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا ، فما إنْ من حديث ولا صالي[2]

لوحظ أن الفعل مع تصرفه اكتفى باللام وحدها ، والأصل أن الفعل الواقع في جواب القسم إن كان غير متصرف وجب اقترانه باللام وحدها ، وإن كان الفعل متصرفاً وجب اقترانه باللام مع قد أو ربما أو ما بمعنى ربما . فإذا وجدت استطالة في الجملة جاز إفراد الفعل ، أي لا يصحبه حرف مما سبق ، كالجواب الواقع في جواب القسم في قوله تعالى : « قتل أصحاب الأخدود » ، أو يقترن بـ " قد " فقط، مثل : « قد أفلح المؤمنون » أو يستغنى باللام وحدها على نحو ما سبق .

٣- الاستغناء بفعل الأمر عن المضارع المتصل بلام الأمر ،

ربط سيبويه في حديثه عن هذه الحالة بحديثه في الاستغناء عن الألف واللام من الاسم المنادي النكرة ، إذ يرى أن قولك : يا رجل تعنى معنى يا أيها الرجل ، إذ صار معرفة ، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام ،

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١١٤/٧ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢١٤/٣ .

واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضربْ عن لِتَضرب[1] .

٤ـ استغناء الفعل عن المفعول :

الاستغناء لا يقع بين الفعل والفاعل ، كما لا يقع بين المبتدأ والخبر ، فكل مسند ومسند إليه صارا بمنزلة شيء واحد ، إذْ كان لا يستغنى كل واحد منهما عن صاحبه[2] .

والفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة حتى لا يكون فيه مضمراً ، ولا مُظهراً ، وذلك نحو قولك : تكلّم زيد ، وقعد عمرو ، وجلس خالد ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية ، ولا يكون مثل هذا في الفاعل[3] .

٥ـ الاستغناء بصيغة التفضيل من فعل مساعد :

سبقت الإشارة إلى أن التفضيل له شروط تتوافر فيما يراد التفضيل منه ، فإن فقد فعل شرطاً من الشروط ، يستعان بصيغة أفعل من فعل مساعد ، فلا « تقول : هو أجوب منه ، ولكن هو أجود منه جوابا ، ومثل : هو أشد دحرجة ، وأصح تعليما ، وأكثر اقترابا ، وهو أفظع موتا ، وأقبح عوراً ، وأحسن كحلا »[4] .

٦ـ الاستغناء بالفعل عن اسم الفاعل :

أشار ابن جني إلى ذلك تحت عنوان « امتناع العرب بما يجوز في القياس » ، ثم قال: « ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ، نحو قولهم : ما أحسن زيداً ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل ، وإن كان الموضع في خبر المبتدأ، إنما هو للمفرد دون الجملة »[5] . ولعل الاستغناء هنا مرجعه إلى أن التعجب إنما يكون من حدث يدعو إلى التعجب ، لا من مشتق يقوم مقام الوصف ، كما أنه لا خلاف

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٩٧/٢ .
(٢) المبرد ، المقتضب ، ٥٠/٤ ؛ وانظر : شرح المفصل ، ٥٧/١ .
(٣) المبرد ، المقتضب ، ٥٠/٤ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٩٩/٤ ؛ وانظر : شرح التسهيل ، ٤٧/٣ .
(٥) ابن جني ، الخصائص ، ٣٩٢/١ .

في عدم تصرف فعلي التعجب، مما يدعو إلى الشبه بينهما وبين الحروف بمنع تصرفهما فجريا مجراها في منع تقدم معمولهما أو المتعجب منه .

٧- الاستغناء عن الفعل .

ثمة مواضع غير قليلة يقع فيها الاستغناء عن الفعل وعن إظهاره في التركيب النحوي، وإن كان عمله يظل حادثاً ومؤثراً ، وهذه المواضع ، هي :

أ - يستغنى عن الفعل إذا كان الحال مشتقا في مثل : أقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، فهذه أسماء فاعلين منصوبة على الحال ، وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها ، مثل : أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ، وحذفه استغناء ، وقد أنكره بعض النحويين ، وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل ، إذا كان حالاً من لفظ الفعل ، لعدم الفائدة ، إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ، ولا يقعد إلا قاعداً ، لأن الفعل قد دلّ عليه[1] .

ولأن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤت فللاستغناء عنه[2] .

ب - ويستغنى عن الفعل في حالات مثل : الاستغناء بالوعد كقولك : زيداً ، لمن قال: سأطعم من احتاج ، بإضمار أطعِمْ ، ومثال : الاستغناء بالسؤال عن الفعل بلفظه ، قولك لمن قال : هل رأيت أحداً ، بلى ، زيداً ، بإضمار رأيت . ومثال : الاستغناء بمعناه دون لفظه ، قول من قال : بلى وجاذاً ، حين قيل له أفي مكان كذا وَجْذ بإضمار أعرف ، لأن قوله أفي مكان كذ وَجذ بمعنى أتعرف فيه وجذا . ومثال : الاستغناء عن الفعل المسئول عن متعلقه قوله تعالى : « وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربُّكم قالوا خيراً » فنصب خيراً بأنزل مضمراً . ومثال : الاستغناء عن الفعل في طلب قولهم : ألا رجل ، إما زيداً

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٢٣/١ .
(٢) المصدر السابق ، ١٢٥/١ .

وإما عمراً ، يريدون اجعله زيداً أو عمراً . ومثال : الاستغناء عن الفعل في الرد على نافيه قولك لمن قال ما لقيت أحداً: بلى زيداً ، بإضمار لقيت . ومثال : الاستغناء في الرد على الناهي عنه قولك لمن قال لا تضرب أحداً : بلى من أساء ، بإضمار أضرب . ومثال : الاستغناء عن الفعل في الرد على الأمر به قولك لمن قال : تعلَّمْ لغة : لا ، بل نحواً ، بإضمار أتعلم . ومثال : الاستغناء عن الفعل في الرد على مشبهه ، قولك لمن قال ضرب زيد عمراً : لايل عامراً بإضمار ضرب ، فهو رد على وفق اللفظ »[1] .

ج - ومن الحالات التي يستغنى فيها عن الفعل الحالة التي يغلب عليها الأمر ، « لأن الأمر يستغني فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله ، بشواهد الأفعال ، والخبر ليس كالأمر »[2] ، ويدخل تحت الأمر الإغراء .

ويشرك سيبويه النهي مع الأمر في الاستغناء عن لفظ الفعل ، مثل : الاستغناء عن لفظ الفعل في باب التحذير ، كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ... إلخ . وعموماً يستغنى عن لفظ الفعل في الطلب كثيراً[3] .

د - ومما يستغنى فيه عن لفظ الفعل النداء ، فالنداء يستغنى فيه عن ذكر الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت : يا فلان ، فقيل لك : ماذا صنعت به ؟ فقلت : دعوته أو ناديته ، وكان الأصل أن تقول فيه : يا أدعوك وأناديك ، فيؤتي بالفعل وعلامة الضمير[4] . ولا يجوز إظهار الفعل ولا اللفظ به ، لأن (يا) قد نايت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل ، وقلت : أنادي ، أو أريد ، كان إخباراً عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع عنه الإخبار »[5] . ولذا يستغنى عن ذكر إظهار الفعل مع أمن اللبس .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/١٥٧ - ١٥٨ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤/٣٥ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١/٢٥٣ ، ٢٧٤ ؛ وانظر : شرح التسهيل ، ٣/١٩٥ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨/١٢٠ .
(٥) المصدر السابق ، ١/١٢٧ .

هـ - والقسم مما يستغنى فيه عن الفعل أيضاً ، فالقسم مما يكثر في كلامهم واستعمالهم ، ويتكرر وقوعه ، ولذا بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة ، ونحوا أنواعاً من التخفيف ، فمن ذلك أنهم استغنوا عن فعل القسم كثيراً للعلم به ، كقولك : بالله لأقومَنّ، والمراد أحلف بالله .. وربما استغنى عن المقسم به اكتفاء بدلالة الفعل عليه ، كقولك : أقسم لأفعلنّ ، وأشهد لأفعلنّ والمعنى أقسم بالله ، أو بالذي شاء في أقسم به[1] ، وإنما يستغنى عن هذا أو ذاك لكثرة الاستعمال ، وعلم المخاطب بالمراد .

و - ويستغنى عن الفعل أيضاً بذكر المصدر ، « وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقياً ورعياً، والمراد سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، فانتصبا بالفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل ، وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل ، صار قولك: سقياً ورعياً ، كقولك : سقاك الله ، ورعاك الله ، فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل... وفي قولنا : إنما أنت سيراً سيراً ، فهذا إنما يقال لمن يكثر منه ذلك الفعل ، ويواصله ، فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره ، وليس ذلك مما يختص بالمخاطب ، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب ، كما تستعمله في المخاطب »[2] .

ز - وقد يستغنى عن إظهار الفعل ، اكتفاء بتفسيره ، ففي مثل : زيداً ضربته ، إنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسِّره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنهم يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره »[3] ، أي أن الاسم الواقع في أول الجملة منصوباً يفسر الفعل الواقع بعده سبب النصب .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٤/٩ .
(٢) المصدر السابق ، ١١٤/١ - ١١٥ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٨١/١ .

سادساً : أسباب الاستغناء

يشير واقع اهتمام النحويين واللغويين بظاهرة الاستغناء إلى عمق إحساسهم بوقوعها في اللغة وتعدد مستويات هذا الوقوع ، وهو ما دفعهم إلى الوقوف عندها وتناولها بالبحث والتفسير ، كما هو دأبهم مع بقية ظواهر اللغة ومسائلها . غير أن وقوفهم عند ظاهرة الاستغناء والعمل على تفسيرها لم يقع في باب محدد أو موضع معيّن ، وإنما جاء وقوعه في مواضع متباعدة ، وتوزع على موضوعات متنوعة ومختلفة تبعاً لتنوّع مستوياته ومظاهره ، واختلاف القضايا التي تثيرها هذه المستويات والمظاهر .

ومن هنا يستهدف هذا الجزء من الدراسة بعد الانتهاء من عرض ظاهرة الاستغناء وجمع مظاهرها وبيان مواضعها ، يستهدف تقديم أسباب تلك الظاهرة وتفاسيرها على نحو منظم .

إن موضع الظاهرة هو اللغة في حال استعمالها ، وموضع تشخيصها وتفسيرها مؤلفات النحو واللغة ، والمتأمل في هذه المؤلفات يتبين أن هذه الظاهرة لم تكن تخلو من دوافع وأسباب أدت إلى حدوثها ، ومن الأجدى لهذه الدراسة إبراز دوافعها وأسبابها بشكل مستقل ، إذ أمكن حصرها فيما يلي :

١ـ الخفة والكثرة في الاستعمال :

لاشك أن لهذين العنصرين أثراً فاعلاً في الدرس اللغوي ، فهما يلعبان دوراً حيوياً في كثير من الحالات ، ويبدو من التأمل في المؤلفات النحوية واللغوية المختلفة أن الاعتماد على عنصر الخفة الذي يقابله عنصر الثقل ، بات واضحاً في تفسير كثير من الظواهر اللغوية ، إذ كان لهذين العاملين شيوع ملحوظ فيما صنفه القدماء وأصّلوه ، «حتى إنّ ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه إذا تعذّر عليك الاعتلال بأمر آخر ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ، وطريقاً

تتورده ، وهذا الموقف هو في حد ذاته دليل على مدى شمول هاتين العلتين . وإن المتتبع لمواطن إحالة النحاة عليهما يلاحظ فعلاً أنهما وراء معطيات متعددة متنوعة بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه ، فمنها ما هو من مجال الأصوات ، ومنها ما هو من مجال الصيغ ، ومنها أخيراً ما هو من مجال التراكيب»[1] . فالخفة قد تكون ضابطاً في التمايز بين الأصوات ، وصوغ الأبنية ، وإقامة التراكيب .

وقد كان الحس العربي يهرع إلى الخفة ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، ليقل في الكلام ما يستثقلون ، ويكثر في استخدامهم ما يستخفون ، قال سيبويه : « واعلم أن الشئ قد يقل في كلامهم ، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون »[2] .

ويُقرُّ ابن جني في هذا الصدد ما بدأه ابن السراج على طريق اعتماد عنصر الخفة سبباً في الاستغناء ، يقول : « وهذا الذي قدمناه آنفا ، هو الذي عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علة الشئ الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عُدِم بعضها لم تكن علة . قال: ويكون أيضاً عكس هذا ، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ، أما الأول فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلها علة ، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل ، وهو أصل من الأصول في هذا الحديث »[3] .

فاللغة تميل نحو الأيسر فونيمياً ، والأمثلة الكثيرة المدعومة بالإحصاءات الدقيقة تؤكد « ميل اللغات نحو الأبسط أو الأسهل . وتفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة»[4] . وقضية اليسر أو العسر أمر نسبي يربط بينهما ما يعرف بالعادة اللغوية[5] .

---

(١) عبد القادر المهيري ، التعليل ونظام اللغة ، ١٧٨ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٤/ ٤٣٠ .
(٣) ابن جني ، الخصائص ، ١/ ١٦٢ - ١٦٣ .
(٤) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ٣٣٨ .
(٥) انظر : المرجع السابق ، ٣٢١ .

وتقترن صفة الكثرة في كثير من المواضع بمصطلح الخفة ، سواء أكان يتعلق بهذه الظاهرة أم بغيرها من الظواهر . فعنصر الخفة يكون سبباً في شيوع ما يستخدم وكثرة تردده، وما كان اعتماد النحاة في تفسيرهم عليها إلا وسيلة « يتجلى فيها البحث عن التماس الاقتصاد في المجهود المبذول أثناء التلفظ »[1] .

وليس ذلك العنصر ببعيد عن الدراسات اللغوية المعاصرة ، فهي تعتمد عليه في وصف وتفسير العديد من الظواهر اللغوية ، لا سيما ما يتعلق منها بالأصوات والأبنية الصرفية ، إذ يوجد اتجاه من المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها »[2] . وتتفاوت الكلمات التي تستخدم كثيراً عن التي تقل في استخدامها من حيث التأثيرات الصوتية ، « فالكلمات الكثيرة التردد في كل يوم تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبية أو كلمة خاصة . . . والفونيمات الأكثر تردداً تختزنها الذاكرة أسهل من الأقل »[3] .

ويشيع التعبير عن الخفة والثقل وكثرة الاستعمال في المؤلفات النحوية واللغوية ، وهو ما يوضح إلى أي مدى يعزفون عن الثقل إلى الخفة التي تكون سبباً في كثرة الاستخدام . ولم يتوان ابن جني في تفسيره لبعض الظواهر الصرفية عن إظهار قيمة عنصري الخفة والثقل، إذ يقول : « وهذا - كما تراه - أمر يدعو إلى الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها »[4] .

والنماذج الدالة على قيمة عنصر الخفة والكثرة شائعة في إطار ظاهرة الاستغناء ، نذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر ، من ذلك استغناؤهم بلَمْحة من مَلَمَحة ، وعليها كسَّرت ملامح ، وبشبْهٍ عن مَشْبه ، وعليه جاء مشابه ، وبليلة عن ليلاة ،

---

(١) عبد القادر المهيري ، التعليل ونظام اللغة ، ١٧٧ .
(٢) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ٣١٩ .
(٣) المرجع السابق ، ٣٢٢ .
(٤) ابن جني ، الخصائص ، ١/ ٥٠ .

وعليها جاءت ليالٍ . . . واستغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير ، وعليه جاء مذاكير »[1] .

ومن ذلك قول سيبويه : « يقولون يَدَع ، ولا يقولون وَدَع ، استغنوا عنها بترك » . وقوله : « كما استخفوا بحذف الألف واللام ، استخفوا بـ " ترك " بتاء الجميع ، واستغنوا عن الألف واللام »[2] كما أنهم : « لم يقولوا : فعلاء ولا أفعلاء ، استغنوا عنهما بفعال لأنه أخف »[3] . وفي هذا ما يوحي بأثر الخفة والثقل في هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر .

٢- الإهمال :

يقصد بالإهمال ترك المستغنى عنه وعدم استخدامه ، ولعل السبب في إهمال ما يهمل يرتبط بعنصر التخفيف ، وقد استدل ابن جني على أن المطلب في هذا الأمر التخفيف ، وأشار إلى ذلك أثناء مقارنته بين علل الفقهاء ، وعلل النحويين ، إذ يقرر أن علل النحويين « أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه »[4] ويدلل ابن جني على ما يقول بإيراد أمثلة على العلل التي يحال فيها على الحس بإهمال ما أهمل ، إذ يقول : « أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيته ملحقة ومقفاة على إثره ، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ، نحو : صصْ ، وطمسْ ، وظتْ . . . وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه »[5] . ويزيد ابن جني الأمر تفصيلاً للتدليل على بيان أن السبب في إهمال ما أهمل ، وأخذ ما أخذ ، مرده إلى البعد عن الثقل واللجوء إلى الخفة .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ٢٦٨/١ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٥/١ ، ٢٠٣ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٦/٥ .
(٤) ابن جني ، الخصائص ، ٤٩/١ ؛ وانظر : ص ٦٨ من الجزء نفسه .
(٥) المصدر السابق ، ٥٥/١ .

٣- أمن اللبس :

أشار ابن مالك إلى أن أمن اللبس قد يحمل على الاستغناء ، في قوله : « وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ، على قول ابن أبي ربيعة للمرأة : يا لبيكاء ، ولم يقل : يا لبيكيه ، لأمن اللبس »[١] .

إنّ ما يستغنى به يكون اللبس فيه مأموناً ، وعكس ذلك يكون ، فدوره يبرز غالبا عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبان متطابقة تمثل مجموعات مختلفة ، اسم ، وصفة ، واسم فعل ، مما يجعل التمييز بينها صعباً ، فيتجاوز ، عن تلك القواعد إلى غيرها ، ليؤمن اللبس ، ويحصل التمييز ، فأمن اللبس وسيلة ضرورية للاستعمال اللغوي ، إذ يمكن « الزعم أن كل نظام لغوي ينبني أساساً على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً ولا الكلام مفهوماً . وقد كان ابن مالك محقاً حين لخص هذه القضية في شطرة واحدة من ألفيته حين قال : وإن بشكل خيف لبسٌ يجتنب »[٢] .

وحالات الاستغناء التي يتوخى فيها أمن اللبس كثيرة في الاستخدام اللغوي سواء على مستوى الصرف أو النحو ، من ذلك ما قيل في استتار الضمير بدلاً عن إبرازه ، قال ابن مالك: « استغنى باستكنان الضمير عن إبرازه لعدم اللبس »[٣] . ويشبه ذلك قول ابن يعيش: « المضمرات لا ليس فيها فاستغنت عن الصفات »[٤] . وفي هذا ما يوحي بقيمه أمن اللبس وأثره في حدوث الاستغناء .

٤- الإيجاز والاختصار :

أشار ابن جني إلى أن العرب قوم يميلون إلى الإيجاز والاختصار ، وإنْ أطالوا

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤١٨/٣ .
(٢) د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ٣٤ ؛ وانظر : قول ابن مالك في شرح ابن عقيل ، ٤٥٨/١ .
(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٠٨/١ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٤/٣ .

فلأجل التأكيد على أمر من الأمور ، يقول : « واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها ، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عناها هناك وأهمّها ، فجعلوا تحمُّل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه »[1] .

فالإيجاز إيصال المعنى المطلوب بأقل قدر من الكلمات . وقد لعب دوراً بارزاً في حدوث الاستغناء ، كما استغنى بحروف المعاني عن الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار[2] ، قال ابن جني : « ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط بها ، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك : أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً ، لأنه غير متناه ، فلما قلت : " كم " ، أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة ، وكذلك : أين بيتك ؛ قد أغنتك " أين " عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ، قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم . وكذلك: متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأي ، وأيان ، وأنّى ، وكذلك الشرط»[3] .

ويقدم ابن جني أمثلة للشرط للتدليل على أن أداة الشرط أغنت عن الإطالة في ذكر العديد من الأشياء . وليس أمر الإيجاز والاختصار وقفاً على أسماء الشرط والاستفهام ، بل يتعداها إلى حروف المعاني التي يستغنى بها عن ذكر الأفعال الدالة على الأحداث ، مثل : الهمزة الدالة على الاستفهام التي أغنت عن أستفهم ، و " ما " النافية التي أغنت عن أنفي ، وحروف العطف التي أغنت عن أعطف ؛ وياء النداء التي أغنت عن أنادي، وهكذا الأمر مع بقية حروف المعاني التي يستغنى بها عن أفعال ذات

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ٨٤/١ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٢١/٨ .
(٣) ابن جني ، الخصائص ، ٨٣/١ .

صلة بمعاني هذه الحروف. « وتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل، فلما انصرفتَ عنها إلى الحروف طلباً للإيجاز، ورغبة عن الإكثار أسقطتَ عمل تلك الأفعال »[1].

وكذلك الحال في باب الضمائر فإنه « إنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت زيد فعل زيد، جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها، إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات، كقولك: مررت بزيد الطويل، والرجل البزاز، والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات »[2].

ويضيف ابن جني قائلاً إنَّ في « جميع ما مضى وما نحن بسبيله، مما أحضرناه أو نبهنا عليه فتركناه، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم »[3].

٥- علم المخاطب:

هذا تعبير شائع في المؤلفات النحوية المبكرة، وهو يظهر في كتاب سيبويه ظهوراً ملحوظاً، ومن يتأمل كلام سيبويه ومناقشاته يجد أنه يضع الآخر دائماً في حسبانه، فلا حذف ولا استغناء ولا تعويض يقع أو يحدث إلا وينبه في أكثر من موضع على فهم المخاطب وعلمه.

وقد تبع هذا التعبير تعبيرات أخرى تهتم بالمخاطب، مثل: إقبال المخاطب عليك، وعلمه أنه مستخبر، والاكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما، وكلها تبين السبب الذي

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢/٢٧٨.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/٨٤.
(٣) ابن جني، الخصائص، ١/٨٣.

من أجله وقع الاستغناء ، مثال ذلك قول سيبويه « وربما تركتها - يقصد (لك) في لا أب لك - استغناء بعلم المخاطب »[1] وقوله : « ولكنه يترك الإظهار - يقصد إظهار الفعل - استغناء، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل ، لكثرة استعمالهم إياه »[2] ، ونحو ذلك كثير التردد والاستخدام ، مما يشعر بقيمة الآخر في الاستعمال اللغوي ومن ثم في الفكر النحوي .

٦- أسباب أخرى :

ثمة أسباب أخرى تقف وراء الاستغناء ، وهي أسباب متنوعة ومتعددة تختلف من موضع لآخر ، منها أن يترك المستغنى به مرة أخرى لذكره في أول الكلام[3] ، والاكتفاء بإقبال المخاطب عليك[4] ، وقرينة المشاهدة والحضور[5] ، تقول لمن أشال سوطاً أو سدَّد سهماً أو شهر سيفاً : زيداً أو عمراً ، فتستغني بشاهد الحال عن أن تقول أوْجِع أو أرهم أو اضرب ، ويكفي من ذلك الإشارة ، وشاهد الحال ، وقامت المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر[6] . من ذلك أيضاً اختصاص الاسم بصفة معينة[7] ، أو غلبة الصفة وكثرتها في كلامهم ، حتى تستعمل وتقع موقع الأسماء ، فيستغنوا بها عن الأسماء[8] .

وقد يكون السبب في تمام المعنى اكتفاء كل ركن من الكلام بصاحبه ، كاستغناء المبتدأ بالخبر أو العكس ، واستغناء الفعل بالفاعل . وربما يكون العامل في الاستغناء صرفياً ، كالاستغناء بمفرد الرفيق والصديق والخليل والعدو ، عن جمعها كثيراً في

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢/ ٢٨٠ ، ٢٩٤ ؛ وانظر في المصدر نفسه ، ٤٧/١ ، ٦٧ ، ٢١٢ ، ٢٣١، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٣٤/٢ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، ٣٤٦ على سبيل المثال .
(٢) المصدر السابق ، ٢٩٤/٢ .
(٣) المصدر السابق ، ٦٦/١ .
(٤) المصدر السابق ، ٢٤٤/١ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٣/٣ .
(٦) المصدر السابق ، ٢٩/٤ .
(٧) المصدر السابق ، ٩٦/٥ .
(٨) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠١/٣ .

الإخبار وغيره[1] ، وكذلك إيثار المجرد على المزيد ، والثلاثي على الرباعي[2] . وقد يكون التقارب بين المستغنى به والمستغنى عنه في الصوت والدلالة سبباً في الاستغناء ، كالاستغناء بالكسرة عن ياء المتكلم التي في المنادى المضاف[3] ، أو الترادف في المعنى ، كالاستغناء بـ " مِثْل " عن كاف التشبيه[4] ، وكذلك الاستغناء بياء المخاطبة عن إلحاق تاء التأنيث بفعل الأمر[5] .

وربما يكون السبب راجعاً إلى منافاة المستغنى عنه للقياس ، وما « امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والوَيْل ، والويْس ، والوَيْب ، فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صُرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه ، كوعد ، وعينه ، كباع ، فتحامروا استعماله ، لما كان يُعقِب من اجتماع إعلالين »[6] .

وقد يكون المستغنى عنه جائزاً في القياس ، ولكن لم يَرِد به استعمال فـ « مما يجوز في القياس - وإن لم يَرد به استعمال - الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي ، نحو قولهم : فاظ الميت يفيظ فيظاً وفوظاً ، ولم يستعملوا من فوْظ فعلاً ، وكذلك الأبن للإعياء ، لم يستعملوا منه فعلاً ، قال أبو زيد : وقالوا : رجل مدرهم ، ولم يقولوا : دُرْهِم . وحدثنا أبو علي - أظنه عن ابن الأعرابي - أنهم يقولون : دَرْهَمت الخُبَازَى ، فهذا غير الأول ، وقالوا : رجل مفئود ، ولم يصرفوا فعله ، ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل ، نحو : مضروب ، من ضُرِب ، ومقتول من قُتِل »[7] .

ومما رفضوه استعمالاً ، وإنْ كان مسوغاً قياساً : وذر ، وودع ، استغنى عنهما بـ "ترك"[8] . وفي ذلك ما يدل على أن الاستغناء ليس غاية ، بل هو وسيلة تحتكم إلى أسباب غرضها الإيجاز والتيسير والبعد عن اللبس والغموض .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٨٤/٢ .
(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٢٦٧/٢ - ٢٧٢ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٩/٢ .
(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٥٢/١ .
(٥) المصدر السابق ، ١٦/١ .
(٦) ابن جني ، الخصائص ، ٣٩٣/١ .
(٧) المصدر السابق ، ٣٩٣/١ .
(٨) المصدر السابق ، ٣٩٢/١ .

خاتمة البحث

وبعد ، فإنه يجدر بنا أن نبرز أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، وتتمثل فيما يأتي :

- يمثل الاستغناء ظاهرة تختلف في مفهومها ووقوعها عن ظاهرة الحذف والتعويض والإبدال . وقد فطن القدماء إلى ذلك ، وفي مقدمتهم سيبويه .
- يعد سيبويه أول من نبه إلى الاستغناء في العربية ، وأشار إلى مواضعه في أبواب الصرف والنحو المتنوعة ، وكان أكثر النحاة ذكراً لهذه الظاهرة ، وإثارة لمسائلها المتفرقة في مستويات الدرس اللغوي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .
- كما يعد ابن جني أول من خصص موضوعاً مستقلاً لهذه الظاهرة مع الإشارة إليها في مواضع متفرقة من خصائصه ، وقد حاول أن يناقش العلاقة بين المستغنى به والمستغنى عنه ، كما نبه إلى أن العلاقة بينهما تقوم على التضاد ، إذ لا يجتمعان في الموضع الواحد الذي لا يخلو منهما معاً في آن واحد أيضاً .
- لا نجد تعريفاً دقيقاً واضحاً لمفهوم الاستغناء في مؤلفات القدماء باستثناء ما أورده سيبويه ، وردده من جاء بعده ، مثل : المبرد ، وابن جني ، وابن السراج وغيرهم .
- يوجد لمفهوم الاستغناء أكثر من دلالة ، فقد يكون بمعنى " تمّ " أو " التمام " ، وقد يكون بمعنى الاكتفاء بشئ عن شئ آخر ، وهو أكثر أحوال الاستغناء حدوثاً ، كما قد يكون مرادفاً للحذف وهو نادر في الاستخدام .
- من الملاحظ أن القدماء بالغوا في القول بالاستغناء حتى جاءوا بمواضع ليست بحاجة إلى الاستغناء بشيء عن شيء ، وربما يرجع ذلك إلى وضوح المسألة ذاتها ، أو أنها فرعية ليست من الأصول .
- أكثر الأسباب بروزاً في حدوث الاستغناء يتمثل في الخفة وكثرة الاستعمال للمستغنى به ، والوضوح وأمن اللبس ، والإيجاز والاختصار ، وعلم المخاطب ، وأقلها ما كان منافيا للقياس ، أو كان موافقاً للقياس ، ولكن لا يستعمل .

- يقع الاستغناء بالحركة الطويلة المنغّمة عن الوصف بالمدح أو الذم للموصوف ، مما يضيف فائدة أخرى من فوائد الصوت . كما يستغنى بالحركة الطويلة عن حرف قد يكون أصيلاً في بنية الكلمة ، وقد يكون زائداً عليها ، وربما يكون ضميراً متصلاً بالاسم أو الفعل ، كما يستغنى بحرف عن حرف .
- قد يستغنى ببنية صرفية عن بنية صرفية أخرى ، ربما يكون المستغنى به ثلاثياً ، والمستغنى عنه رباعياً ، أو العكس ، فالأمر متعلق بالجانب الدلالي الذي تؤديه هذه الصيغة أو تلك . وربما تكون الصيغتان من باب واحد ، كالاستغناء - مثلاً - باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من غير الثلاثي ، أو العكس . وربما تكونان من بابين مختلفين ، كالاستغناء باسم المفعول من الثلاثي عن المصدر الميمي من الثلاثي .
- لوحظ أن الاستغناء يشيع في مجال الاسم ، يليه ما كان في مجال الوحدات الصوتية ، يليه ما كان في مجال الحرف ، وأخيراً ما كان في مجال الفعل . ولعل ذلك يرجع إلى غلبة الاسم وكثرة استخدامه ، وعدم الاستغناء عنه ، على خلاف بقية أقسام الكلم العربية .
- ثمة عمليات تحويلية نتجت عن الاستغناء ، كالحاصل مع الاستغناء بياء النداء عن الفعل أنادي أو أخاطب ، والحادث مع حروف المعاني المختلفة التي يستغنى بها عن الأفعال التي تتفق والمعنى الذي جاءت له الأداة ، وبالحركة الطويلة منغّمة عن الوصف مدحاً أو ذماً للموصوف ، والاستغناء عن الفعل كعامل ، وبقاء معموله ، فاعلاً كان أو مفعولاً . وهذا التحول غرضه التخفيف والاختصار .
- في هذه العمليات التحويلية ما يشعر بأن مفهوم البنية العميقة ، كان واضحاً في الفكر النحوي ، وإن لم يستخدم النحاة هذا المصطلح بالصورة التي يعرفها الدرس اللغوي المعاصر . إن المتأمل في مناقشة الكثير من المسائل النحوية والصرفية والصوتية لدى النحاة القدماء - رحمهم الله - ليجد أن مضمون البنية السطحية والبنية العميقة كان يمارس في التفسير أو التمييز بين عناصر في التركيب ،

كالتمييز بين أحوال المرفوعات، والتمييز بين أحوال المنصوبات ... إلخ ، وفي هذا ما يوحي بأن العربية تعرف طرقاً من التحويلات في الجملة الاسمية والفعلية .

- الاستغناء يؤثر في الوظيفة النحوية ، كالحاصل - مثلاً - في الاستغناء بـ (ال) عن الضمير في قول من قال : مررت برجل قبيح الأنف ، فالاستغناء عن الضمير بـ (ال) جعل كلمة " الأنف " في محل جر بالإضافة ، وكلمة " قبيح " نعتاً حقيقياً ، ولو استغنى عن (ال) بالضمير ، فقيل : مررت برجل قبيح أنفه ، لكانت كلمة "أنفه " فاعلاً مرفوعاً بالضمة الظاهرة ، والضمير في محل جر بالإضافة ، وكلمة "قبيح " نعتاً سببياً مجروراً .
- أخيراً لوحظ أن الاستغناء يكتفي معه بالفرع عن الأصل في كثير من مسائله وقضاياه .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

كشاف المصطلحات

المصطلح	قائله	الكتاب الذي ورد فيه	مواضع الورود
استغنى	سيبويه	الكتاب	١/٢٥ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ١٢٦ ، ٢٠٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ،
			٢٩٥ ، ٤٠٦ .
			٢/٨١ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١٢٨ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ،
			٢١٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
			٣٦٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ .
			٣/٢٤ ، ١٢٤ ، ١٥٨ ، ١٧٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ،
			١٩٠ ، ٢٨٨ ، ٤٥٤ ، ٤٨٩ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،
			٥٧٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ ، ٦٣٥ .
			٤/٣٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٩ ، ١٤٤ ،
	المبرد	المقتضب	٢/١٦٣ ، ٢٨٧ ، ٣٠٨ ، ٣٣٩ .
			٣/١١٦ ، ٢٤٦ .
			٤/١٢٦ ، ٢٥٦ ، ٣٠٠ ، ٣١٨
	ابن السراج	الأصول	١/٥٧ ، ٨٣ ، ٢٥٥ ، ٣١٩ ، ٤١١ .
			٢/٣٧ ، ١١٥ ، ١٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ .
			٣/١٧ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ١١٩ ، ١٣٢٦ .
	ابن جني	الخصائص	١/٣٩٢ .
	الزمخشري	المفصل	٢٧٦
	ابن يعيش	شرح المفصل	١/١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٥ .
			٢/١٠٢ ، ١٣٠ .
			٣/٢٣ ، ٣٤ ، ٥٦ ، ٨٤ .
			٤/١١ ، ٢٠
			٥/١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ،

المصطلح	قائله	الكتاب الذي ورد فيه	مواضع الورود
			٤٦، ٦٦ ، ٨٢ ، ١٤١ .
			١٨/٦ ، ٢٥ ، ٥٣ .
			١٣١/٧ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ .
			٤٤/٨ ، ١٢٠ .
			٤٦/٩ ، ١٢٣ ، ١٢٥ .
			١٢٠/١٠ ، ١٢٢ .
	ابن مالك	شرح التسهيل	٥٠/١ ، ٩٠ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ،
			١٨٠، ١٩١ ، ٢١١ ، ٣٢١٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ،
			٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٧٨ .
			١٥٧/٢ ، ١٥٨ ، ٢٥٦ ، ٣٧٣ ، ٣٩٥ ، ٤١٠ .
			٧١/٣ ، ١٦٩ ، ٤١٧ ، ٤٣٨ .
	الرضى	شرح الكافية	حـ٢/٤٨٢
	أبو حيان	ارتشاف الضرب	١٨٦/١ ، ١٨٧ ، ٢٧٥ ؛ ٤٦/٣ .
	السيوطي	الأشباه والنظائر	١٢٢/١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
			١٣٠ .
يستغنى	سيبويه	الكتاب	٢٥/١ ، ١٢٦ ، ١٤٩ ، ٣٣٤ .
			٨٨/٢ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١٢٤ ،
			١٢٨ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ٢٨١ ، ٣٨١ ،
			٣٨٢، ٢٠١/٣ ، ٣٢٨ ، ٥٧١ ، ٥٩١ ، ٦٣٧ ،
			٦٤١ ، ٦٤٦ .
			٩٤/٤ ، ٩٧ ، ١٤٦ ، ٢٢٥ .
	المبرد	المقتضب	٩٠/٢ ، ٢٠٩ .
			١١٦/٣ ، ٢٤٦ .
			٥٠/٤ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٢٦

المصطلح	قائله	الكتاب الذي ورد فيه	مواضع الورود
	ابن السراج	الأصول	٥٥/١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٥٠ ، ٣١٩ .
			٤٠٣
			٣٦/٢ ، ٧٣ ، ٩٨
			١٨/٣ ، ٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٣
	ابن جني	الخصائص	٣٧٣/٢
	الزمخشري	المفصل	٢٤ ، ٢٦٣
	ابن يعيش	شرح المفصل	٥٧/١
			١٧/٢
			٨٤/٣
			٢٩/٤ ، ٣٥ ، ١٠٧ .
			٢١/٥ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٢
			٢٥/٦ ، ٦١
			٩٠/٧ ، ٩٧
	ابن مالك	شرح التسهيل	٥٠/١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٨ ، ٢١١ .
			٢٢١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٨٦ .
			٥٤/٢ ، ٣٣٩
			٦٦/٣ ، ١١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٣١٩ .
			٣٣٧ ، ٣٦٦ ، ٤١١
	الرضى	شرح الكافية	٣٥٣/١ ، ٣١٨/٤ ، ٤٤٢ .
	أبو حيان	ارتشاف الضرب	١٩٥/١ ، ٤٩٣/٢ ، ٦٢٦ .
	السيوطي	الأشباه والنظائر	١٢٢/١ ، ١٢٣
الاستغناء	سيبويه	الكتاب	٢٥/١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٢٦ ، ١٤٩ ، ٢٤٤ .
			٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٣٤٠ .
			١٢٥/٢ ، ١٢٨ ، ٢٠٨ ، ٢٣٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ .

المصطلح	قائله	الكتاب الذي ورد فيه	مواضع الورود
			٢٩٤ ، ٣٠٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٦١ .
			١٥٨/٣ ، ٥٧٩ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٣٦ .
	المبرد	المقتضب	١٩٩/٢ ، ٢١١ ، ٢٩٦
			٦٦/٣
			١١٦/٤
	ابن السراج	الأصول	٤١/١ ، ٦٣ ، ٣٣١ ، ٤٠٢
			٧/٢ ، ٢٠٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠
	ابن جني	الخصائص	٣٩٢/١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧
	الزمخشري	المفصل	٢٠ ، ١٠١
	ابن يعيش	شرح المفصل	٧٥/١ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ١٢٣ ، ١٢٥
			٥٥/٢
			٥/٣ ، ٩٣ ، ١٠٩
			٩٦/٥
			٩٥/٧ ، ٩٨ ، ١١٤ ، ١٥٢
			٩٤/٩
	ابن مالك	شرح التسهيل	١٦/١ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٥ .
			٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٥٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ .
			٣١٩، ٣٢٤ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠
			١٥٨/٢ ، ٣٣٩ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤
			٤٧/٣ ، ١٠٣ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٣٣٨ .
			٣٨١ ، ٤١١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩
	الرضى	شرح الكافية	١٩٠/٢ ، ١٢٦/٤ ، ٤٤٦
	أبو حيان	ارتشاف الضرب	١٨٦/١ ، ١٨٧ ، ٢٠١
			٣/٢

المصطلح	قائله	الكتاب الذي ورد فيه	مواضع الورود
	السيوطي	الأشباه والنظائر	١٢٢/١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٩٢٨ ،
			١٣
مُستَغنٍ بـ	سيبويه	الكتاب	٢٤٥/١ ، ٢٥٣ ، ١٣/٢
	المبرد	المقتضب	٢٨/٣
	ابن يعيش	شرح المفصل	١٠٢/٢
	ابن مالك	شرح التسهيل	٢٥٢/١ ، ١١٠/٢ ، ٣٦٦/٣
	ابن هشام	أوضح المسالك	٢٢٨/١ ، ٢٨٩ .
مستغنى عن	سيبويه	الكتاب	٢٣٧/٢
	المبرد	المقتضب	١٩٩/٢ ، ٣١٧ ، ١١٦/٣ ، ٣٩٩/٤
	ابن السراج	الأصول	١١٧/١ ، ٣٣٧ ، ٤١٠
			٣٤٥/٢
	ابن يعيش	شرح المفصل	٩/٣ ، ٧٤ ، ٨٤/٦ ، ٢٠/٨
	ابن مالك	شرح التسهيل	١١٣/١ ، ١٧٩ ، ٢٥٢ ، ٢٧٩
			٣٠٤/٢ ، ٣٧٣
	ابن هشام	أوضح المسالك	٢٢٨/١ ، ٢٨٩

المصادر والمراجع

أولاً : العربيـــة :

د. إبراهيم أنيس

- الأصوات اللغوية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

إبراهيم مصطفى

- إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

د. أحمد مختار عمر

- دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٣ / ١٩٨٥ .

د. تمام حسان

- اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الأصول ، دار الشئون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

ابن جني (أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢هـ)

- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- سر صناعة الإعراب ، تحقيق : مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين - مكتبة مصطفى الحلبي ، ط١/١٩٥٤ .

أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، ٦٥٤هـ - ٧٤٥هـ)

- ارتشاف الضرب ، تحقيق مصطفى أحمد النحاس ، الخانجي ، القاهرة ، ط١/ ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

د. داود عبده

- الدراسات الصوتية بين الوصف والتفسير ، بحث منشور من ص ٤٣ إلى ص٨٢ ، ضمن كتاب " تقدم اللسانيات في الأقطار العربية " ، وقائع ندوة جهوية، الرباط ، أبريل ١٩٨٧، نشر دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، ط١ / ١٩٩١ .

الرضى (محمد بن الحسن الاستراباذي ، ت ٦٨٨هـ)

- شرح كافية ابن الحاجب - تحقيق وتعليق / يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران، ١٩٧٨م .
- شرح الشافية ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .

الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ)

- المفصل ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، (د.ت)
- الكشاف ، الدار العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- الأحاجي النحوية ، تحقيق مصطفى الحدري ، مكتبة الغزالي ، حماة ، ١٩٧٢ .

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ، ت ٣١٦هـ)

- الأصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان ، ط٢ / ١٩٨٧ .

د. سعد مصلوح

- دراسات السمع والكلام ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت ١٨٠هـ)

- الكتاب ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية ، القاهرة ،١٩٧٧- ١٩٨٢ .

السيوطي (جلال الدين ، ت ٩١١هـ)

- الأشباه والنظائر ، تحقيق عبد العالم سالم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان، ط١/١٩٨٥ .

عبد القادر المهيري

- التعليل ونظام اللغة ، بحث بحوليات الجامعة التونسية من ص ١٧٥ إلى ص ١٨٩ ، ع ٢٢ ، ١٩٨٣ .

د. عبده الراجحي

- النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩ .

د. كمال بشر

- دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٩ .

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ، ٦٠٠ - ٦٧٢هـ)

- شرح التسهيل ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وآخر ، دار هجر ، القاهرة ، مصر ، ط١/ ١٩٩٠ .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ، ٢١٠ - ٢٨٥هـ)

- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٣٩٩هـ .

المرادي (الحسن بن قاسم ، ت ٧٤٩هـ)

- الجني الداني ، تحقيق د. فخر الدين قباوة وآخر ، دار الآفاق ، بيروت ، لبنان، ط٢ /١٩٨٣م .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

د. محمد الخناش

- البنيوية ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١ / ١٩٨٠ .

د. محمد علي الخولي

- قواعد تحويلية للغة العربية ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، ١٩٨١ .

- معجم علم اللغة النظري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، ط١/١٩٨٢ .

محمد الشايب

- المدرسة التوليدية التحويلية ، بحث منشور ضمن كتاب « أهم المدارس اللسانية » من ص ٥ إلى ص ٣٨ ، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس ، ط٢/ ١٩٩٠ .

د. ممدوح عبد الرحمن

- من أصول التحويل في العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩.

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ٧٦١هـ)

- أوضح المسالك ، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ .

ابن يعيش (موفق الدين ، ت ٦٤٣هـ)

- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان (د.ت).

ثانياً ، المترجمة ،

تشومسكي

- البنى النحوية ، ترجمة د. يوئيل عزيز ، مراجعة مجيد الماشطة ، بغداد ، ١٩٨٧ .

جفري سامسون

- مدارس اللسانيات ، ترجمة د. محمد زياد كبة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية، ط١/١٩٩٦ .

ڤندريس

- اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٥٠.

ثالثاً ، غير المترجمة ،

- Frank Palmer, Grammer, Penguin Books, 1973.
- Geoffrey Horrocks, Generative grammer, Longman, London and NewYourk, 1987.

- J.M.Y. Simpson, A First course in Linguistics, Edinlourgh, University Press, 1979.
- Jhon Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge, University Press, 1971.
- Noam Chomsky, Aspects of theory of Syntax, Cambridge, Massachusetts, 16th Printing, 1990.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی